



الموسم الثاني
للانصات المركزي

عماد أحمد: زيارة طهران.. ارث التاريخ، افق التعاون و مسؤولية حسن الجوار

marsaddaily.com

السنة 33

الاحد

2026/09/20

No. : 8123

المصدر

AL-MARSAD

اشراقة جديدة..

خارطة طريق لاقتصاد العراق

قمة السليمانية.. من تشخيص التحديات إلى صناعة الحلول

 SLEMANI
SUMMIT



رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية. ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتأثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هه‌لۆ ياسين حسين ... ليلي رحمن ابراهيم
حسن رحمن ابراهيم

المطبعة
احمد غريب قادر

الاشراف الفني
شوقي عثمان امين

في هذا العدد

العراق واقليم كردستان

قمة السليمانية الاقتصادية.. خمس توصيات لدعم التنمية والاقتصاد الوطني
رئيس الجمهورية: القمة، منصة وطنية لرسم ملامح المستقبل الاقتصادي للعراق
رئيس الإقليم: كاك قوباد صديق عتيد وثروة كبيرة لأقليم كردستان وهذا البلد
قوباد طالباني: تأكيدات على تعزيز التنسيق بين إقليم كردستان والحكومة الاتحادية
المتحدث: الاتحاد الوطني يريد تشكيل حكومة خدمية وفق الشراكة الحقيقية
لقاءات ومباحثات الفخامة.. رئاسة الجمهورية في قلب ملفات الدولة والمرحلة

قضايا كردستانية

عماد أحمد: زيارة طهران.. ارث التاريخ، افق التعاون و مسؤولية حسن الجوار
د. مسلم عبد طلاس: قراءة في الاقتصاد السياسي لمأزق الثقافة السياسية الكردية
د. عدالت عبدالله: مصرف الوركاء ومأزق المواطنة

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

مصطفى الكاظمي: العراق أولاً... حتى لا يتحوّل الوطن إلى ساحة صراع
نائر الغانمي: مكافحة فساد لا منع من التوقيع!
علي حسين : أيقونة وطنية

المرصد التركي و الملف الكردي

مركز دراسات الجزيرة:
تقدم في حل المسألة الكردية يؤسس لحقبة جديدة في تاريخ تركيا وسوريا والمنطقة

المرصد السوري و الملف الكردي

اجتماع لبحث ملفات الدمج وعودة أهالي إلى مناطقهم
الرئاسة المشتركة: 23 عاما من النضال والتضحيات من أجل سوريا ديمقراطية تعددية
سيهانوك ديبو: PYD.. من هوامش النشأة إلى قلب التحول
علي شمدين: إما وحدة الصف الكردي... وإلا فلا!

رؤى و قضايا عالمية

فرانسيس فوكوياما: دفاعا عن الطبيعة البشرية
CSIS: الشرق الأوسط في "لحظة مفصلية"
النقاط العشرين التي طرحها لافروف خلال اجتماع المائدة المستديرة
فورين افيرز: هجوم الحوثيين الأخير وتأثيره على مسار الحروب في الشرق الأوسط



marsa
daily.
com



قمة السليمانية الاقتصادية.. خمس توصيات لدعم التنمية والاقتصاد الوطني

توجيه رأس المال نحو التنمية المستدامة للقطاعين العقاري والصناعي

انطلقت، يوم الخميس ٢٠٢٦/٩/١٧، فعاليات قمة السليمانية ٢٠٢٦، تحت شعار (توجيه رأس المال نحو التنمية المستدامة للقطاعين العقاري والصناعي)، من قبل مؤسسة (فيژن) في فندق كراند ميلينيوم بالسليمانية.

ركزت القمة على توجيه رأس المال نحو النمو المستدام لقطاعي الإسكان والصناعة، حيث أكد الجميع على أهمية هذه القمة في دفع عجلة التقدم الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في المجالين الصناعي والسكني.

تعقد قمة السليمانية ٢٠٢٦ لأول مرة على مستوى المدينة، بهدف توفير فرص أكبر للمستثمرين، وضمان مستقبل أفضل لقطاعي الإسكان والبنية التحتية، فضلا عن بناء شراكات حقيقية. وكما تم التأكيد عليه خلال يومي المؤتمر، فإن الهدف هو تحويل الأفكار إلى أفعال؛ لذا لم تقتصر

القمة على مناقشة المشكلات فحسب، بل سعت لإيجاد حلول جذرية لها، لكي تتكامل كافة قطاعات الصناعة والإسكان والبنوك مع بعضها البعض، وتحقيق نمو مستدام مشترك. وبعبارة أخرى، هدفت القمة إلى تسهيل الاستثمار، التنسيق التجاري، إنعاش سوق العقارات، دعم المنتج المحلي، وخلق المزيد من فرص العمل.

حضور رفيع المستوى

وشهدت القمة حضوراً بارزاً لكبار المسؤولين على مستوى العراق وإقليم كردستان، حيث حضرها كل من فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار أميدي، رئيس إقليم كردستان السيد نيجيرقان بارزاني، نائب رئيس حكومة إقليم كردستان السيد قوباد طالباني، السيد مصطفى سند وزير الاتصالات العراقي، إضافة إلى عدد من الوزراء، رؤساء هيئات الاستثمار، لجان البرلمان، مسؤولي البنوك، المستثمرين، أصحاب المصانع، وممثلي مكاتب العقارات.

جلسات القمة

استمرت قمة السليمانية ٢٠٢٦ لمدة يومين، وتناولت الشؤون الاقتصادية والصناعية والعقارية عبر عدة جلسات رئيسية أشرف عليها مختصون، وجاءت على النحو الآتي:

اليوم الأول:

الجلسة الأولى: حملت عنوان «الرؤية الاستراتيجية لقطاعات الإسكان، البنوك، والصناعة»، بمشاركة: دانا عبد الكريم (وزير الإعمار والإسكان في حكومة الإقليم)، د. دارا رشيد (وزير التخطيط في حكومة الإقليم)، وعلي عثمان (وكيل وزارة التجارة والصناعة في حكومة الإقليم).

الجلسة الثانية: جاءت بعنوان «من الاقتصاد النامي إلى الشمول المالي والدفع الإلكتروني.. كيف يمكن للبنوك أن تصبح محركات للتنمية الاقتصادية؟» شارك فيها: رامي خفش (رئيس إدارة الخزينة والاستثمار والوكالات الدولية في البنك الأهلي العراقي)، عمار مرزا (الرئيس التنفيذي لمجموعة شركات عمار)، سافو بختيار (مدير الاستراتيجية والشراكة في آسيا بي)، ورافه محمد (مديرة قسم معهد التنمية المهنية في الجامعة الأمريكية).

الجلسة الثالثة: تناولت «سوق العقارات في الإقليم: بين النمو السريع والمخاطر المالية، وميكانيزما التمويل الآمن والمستدام». شارك فيها: أمانج جلال (المدير العام للاستثمار في محافظة السليمانية)، مصطفى حاجي خير الله (صاحب عقارات حاجي سلام في السليمانية)، رابر طلعت (مدير مركز سبهى للبحوث)، ود. بيشوا عمر (صاحب شركة كهردين).

اليوم الثاني:

تركزت جلسات اليوم الثاني على مواضيع «تطوير المنتج المحلي، البنوك، الإسكان، ومستقبل المشاريع»، وتفرعت إلى ثلاث جلسات رئيسية:

الجلسة الأولى: خصصت لـ «استراتيجية تطوير المنتج المحلي والقدرة التنافسية»، وشارك فيها: هاورى توفيق (مستشار رئيس الجمهورية)، نزار رباتي (رئيس غرفة تجارة وصناعة السليمانية)، عادل عكاب (رئيس اتحاد الصناعات العراقي)، ومحمد المصري، ممثل مؤسسة التمويل الدولية (IFC).

الجلسة الثانية: جاءت تحت عنوان «ربط البنوك، الإسكان، والصناعة من أجل التنمية المستدامة»، بمشاركة: آرام بابان (ممثل مصانع السليمانية في غرفة التجارة والصناعة، ديفيد مولر مستشار متقدم في منظمة OJCOS والناشط البارز في الشأن العام والسياسة الألمانية، ممثل عن (آسيا أينشورانس)، ود. بيرند فيلهور المستشار المتقدم في معهد الأخلاق العالمية (Weltethos-Institut).

الجلسة الثالثة: ناقشت «مستقبل مشاريع السكن: من المجمعات السكنية إلى المدن والبنى التحتية الخضراء والمستدامة»، بمشاركة: د. هلو عسكري (مستشار رئيس الجمهورية لشؤون البيئة)، حيدر الدراجي (المدير العام لشركة الاقتصاد الكربوني بوزارة البيئة العراقية)، د. نور جاسم (ممثلة جامعة كوردستان- أربيل)، د. موسى محمد توفيق (مستشار وباحث مالي وعقاري)، وخالد سليمان (كاتب وباحث في الشأن البيئي ممثلاً عن «فاروق كروب»).

كلمات حول الحلول المطروحة

نزار أميدي (رئيس جمهورية العراق):

أكد في كلمة له أن هذه القمة بالغة الأهمية لمساعدة المسؤولين والخبراء في اتخاذ القرارات اللازمة لتطوير اقتصاد البلاد. وأشار إلى أن التعاون بين القطاعين العام والخاص والمنظمات لصياغة السياسات المالية والاقتصادية يعد أمراً بالغ الأهمية لتعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي، ولا سيما في ظل الظروف التي تمر بها العراق والمنطقة، حيث يعتبر العمل المشترك ضرورة قصوى لتجاوز تداعيات التوترات الإقليمية.

وقال: نحن ندعم المساعي التشريعية التي تمكن القطاع الخاص من أداء دور أكبر في تنفيذ المشاريع الاستراتيجية وتكامل دور الدولة للتعاون مع القطاع الخاص وتنويع النشاطات الاقتصادية وتحويل الامكانيات الوطنية الى مشاريع منتجة وصولاً الى اقتصاد أكثر تنوعاً لتقديم المزيد من الخدمات للمواطنين وتوفير فرص العمل للشباب. وتبرز أهمية الانتقال التدريجي نحو اقتصاد متنوع ومنتج وجاذب للاستثمار، من خلال الإصلاح المالي والاقتصادي، وتطوير البنية التحتية وتمكين القطاع الخاص والاستثمار في الشباب والتكنولوجيا وتنويع مصادر الدخل الوطني، وصولاً إلى تنمية شاملة ومتوازنة.

واضاف: نعتقد أن مواصلة تنظيف البيئة المالية والاقتصادية والخدمية من آفات الفساد تشكل خطوة مهمة وجذرية في معافاة الحياة وتهيئة الأجواء الآمنة للاستثمار وعمل الشركات، مع إسناد إجراءات القضاء وأجهزة النزاهة والأمن والمؤسسات الحكومية ذات الصلة. وتحرص رئاسة الجمهورية على الالتزام

بمسؤولياتها الدستورية، والعمل على خلق ودعم التعاون والتكامل الاقتصادي والتنسيق المؤسسي بين الحكومة الاتحادية والسلطات في إقليم كردستان، بما يحفظ وحدة الدولة ويعزز المصالح الوطنية العليا. وقال: أماننا الكثير من المهمات التي ينبغي علينا النهوض بها مجتمعين، وأماننا أيضا الكثير من التحديات. ووجدتنا، وتضاف إرادتنا، وتقويم المسارات بروح الشعور المشترك بالمسؤولية كلها مبادئ أساسية لتعزيز حاضرننا والتقدم بثقة نحو مستقبل أكثر إشراقا يستحقه منا شعبنا وبلدنا. واذاف رئيس الجمهورية: ان الاستقرار السياسي والامني لا يكتمل دون استكمال اقتصادي واجتماعي مستدام، بلدنا يعاني من اثار الصراع المتفاقم في المنطقة، لذا علينا العمل من اجل صون وترسيخ السياسة الوطنية وحماية البلاد من تاثير هذه التوترات.

نيجيرفان بارزاني (رئيس إقليم كردستان):

«لقد حان الوقت لننتقل باقتصاد بلدنا من اقتصاد استهلاكي إلى اقتصاد إنتاجي في كافة القطاعات السياحية والزراعية والصناعية. وأضاف: «لا يمكننا الاستمرار في الاستثمار ما لم نوفر الاستقرار السياسي والاجتماعي، والاستقرار بدوره يتطلب سيادة القانون والالتزام المشترك بالدستور، بعد مرور أكثر من ٢٠ عاما على إقراره». واذاف: حان الوقت لكي نتحول من اقتصاد مستهلك الى اقتصاد منتج في جميع القطاعات السياحية والزراعية والصناعية، ان اقليم كردستان والعراق يكملان بعضهما البعض، قوة العراق من قوة اقليم كردستان وقوة اقليم كردستان من قوة العراق. ووضح: لايحوز ان تعرقل الخلافات السياسية مسيرة الاستثمار والاعمار، نحن نريد التعاون مع العراق، ونرحب ان تقوم شركات اقليم كردستان بتنفيذ مشاريع مختلفة في باقي مناطق العراق، وهذا يحتاج الى دعم ومساندة من الحكومة الاتحادية. وقال رئيس الاقليم: لانستطيع ادامة الاستثمار اذا لم يتوفر لدينا الاستقرار السياسي والاجتماعي، والاستقرار يحتاج الى قوانين والتزام متبادل بالدستور، بعد مرور اكثر من ٢٠ عاما على المصادقة على الدستور، هنا يجب ان نطرح سؤال هل تم تنفيذ الدستور مثلما اتفقنا عليه؟، مع الاسف الجواب لا، مع الاسف بنود وفقرات الدستور لم تنفذ كما هي، الدستور هو الحامي والضامن لحقوق جميع العراقيين. ووضح: نحن عندما نطالب بتنفيذ الدستور لانطالب باي شيء لنا على حساب المكونات الاخرى بل نريد تنفيذ ما جاء في هذا العقد الذي صادق عليه ابناء الشعب، الدستور هو الحامي والضامن لحقوق الجميع ونحن لانريد عراقا ضعيفا مشتتا، نحن نريد عراقا قويا نقوم جميعا فيه باللجوء الى الدستور، عراق تعيش فيه جميع المكونات بسلام وامان مع حفظ حقوقها القانونية والدستورية. واذار رئيس الاقليم الى ضرورة حل المشاكل مع الحكومة الاتحادية على اساس الدستور والتفاهم والحوار، اما في داخل اقليم كردستان فقال: نريد حل الخلافات بين الاطراف السياسية لان المواطنين يريدون حل المشاكل وترسيخ الاستقرار السياسي في اقليم كردستان.

قوباد طالباني (نائب رئيس حكومة إقليم كردستان):

لقى قوباد طالباني نائب رئيس مجلس وزراء إقليم كردستان كلمة اشار خلالها الى سروره بعقد هذه القمة في مدينة السليمانية.

واضاف: ان هذا القمة ضرورية جدا لدعم وتطوير القطاع الخاص في العراق بشكل عام واقليم كردستان بشكل خاص، السليمانية شهدت تطورات كبيرة في جميع القطاعات الزراعية والصناعية والسياحية وهي تحمل هوية الفن والثقافة والادب وعاصمة الثقافة لاقليم كردستان.

واوضح: انا مسرور جدا بتطور الثقافة والادب والفن في السليمانية بالتزامن مع التطور الاقتصادي الذي تشهده، كما تشهد السليمانية تطورا كبيرا في مجال التكنولوجيا حيث اصبحت السليمانية مركزا مهما للابداع والتطور.

واضاف قوباد طالباني: ان المشاكل الاقتصادية والمالية لاتحل عن طريق الحكومة فقط بل تحتاج الى عمل جماعي وتعاون مشترك بين الجميع لذا سنعمل خلال هذا القمة على تعزيز التعاون والشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وقال: هذه القمة تكتسب أهمية بالغة في دعم وتطوير القطاع الخاص في عموم العراق وإقليم كردستان بشكل خاص. وأضاف أن مدينة السليمانية شهدت تطورا كبيرا في قطاعات الزراعة، الصناعة، والسياحة، وهي حاملة لهوية الفن، الثقافة، والأدب وعاصمة الثقافة لإقليم كردستان.

مرحلة جديدة من التنمية»

وفي مقابلة مع قناة ٨، على هامش اليوم الأول من قمة السليمانية، أكد نائب رئيس الوزراء قوباد طالباني أهمية المنتدى في جمع مسؤولين من الإقليم والحكومة الاتحادية، ومستثمرين من القطاع الخاص، وقادة صناعيين، وخبراء أكاديميين.

وقال طالباني إن المنتدى يتيح للمسؤولين الاستماع إلى مقترحات الخبراء الهادفة إلى تحقيق «مرحلة جديدة من التنمية» في عموم إقليم كردستان، وفي السليمانية على وجه الخصوص. وأعرب عن تفاؤله بشأن العقد المقبل للمدينة، مشيرا إلى أن السليمانية شهدت نموا كبيرا وزيادة ملحوظة في مشاريع التنمية خلال السنوات الخمس الماضية.

وأكد طالباني أنه سعيد بشكل خاص بـ«نوع وتنوع» هذه المبادرات، مضيفا أنه إلى جانب مشاريع الإسكان، يجري توجيه اهتمام استراتيجي نحو مشاريع السياحة والصناعة والزراعة.

وقال إن تصنيع الزراعة وتطويرها صناعيا أمر بالغ الأهمية في هذا العصر، ويتطلب وجود رواد أعمال شباب يمتلكون أفكارا مبتكرة ورؤوس أموال، للمساعدة في تنويع اقتصاد إقليم كردستان.

كما تناول نائب رئيس الوزراء النظام المصرفي في السليمانية، ونقاط الضعف الهيكلية التي يعاني منها القطاع المالي العراقي، مضيفا: «هناك الكثير مما يمكن القيام به بشأن النظام المصرفي في السليمانية».

وأوضح طالباني أن تحسين النظام المالي يتطلب تنسيقاً مباشراً مع البنك المركزي، مشيراً إلى أن القطاع المصرفي في عموم العراق لا يزال متأخراً من الناحية الهيكلية، ويعاني من عجز كبير في ثقة الجمهور، نتيجة العديد من العوامل التاريخية.

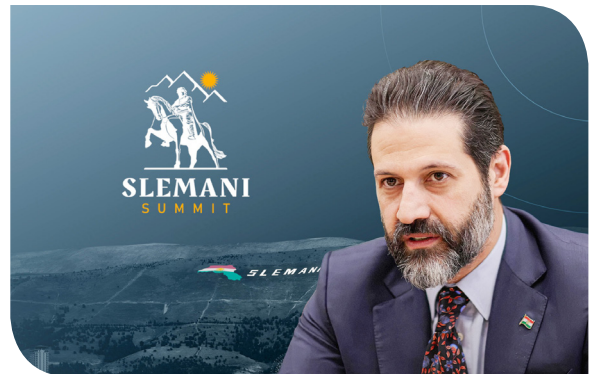
وأشار إلى أن الصدمات المالية المتكررة التي شهدتها العراق على مر السنين أضعفت بشكل كبير «ثقة» المواطنين بالقطاع المصرفي. وأكد كذلك أنه، رغم هذه التحديات، هناك عدد من المصارف القوية التي تعمل بصورة سليمة، وتلتزم بتعليمات البنك المركزي العراقي، ولم يتم إدراجها على القوائم السوداء للولايات المتحدة.

وبحسب قوله، يمكن لهذه المؤسسات أن تندمج وتتعاون فيما بينها ومع الحكومة، بما يساهم في تعزيز القطاع الاقتصادي ومعالجة إحدى نقاط الضعف الأساسية في إقليم كردستان والعراق، والمتمثلة في غياب بنية مصرفية قوية.

خمس توصيات لتحقيق التنمية

في ختام أعمال القمة التي استمرت يومين، أعلن عدنان عثمان (رئيس مؤسسة فيثن) التي نظمت الملتقى، عن خمس توصيات رئيسية خرجت بها القمة، وهي:

1. تطوير وإصلاح نظام الدفع الإلكتروني.
2. دعم الصناعة والمنتوج المحلي من خلال تعزيز القدرة التنافسية.
3. وضع نظام للقروض العقارية طويلة الأجل بضمانات (الرهن العقاري).
4. تحديث قوانين الاستثمار بما يتناسب مع المتطلبات الحقيقية للسوق.
5. تشكيل لجنة فتوى عليا (على غرار الدول الإسلامية الأخرى) لمنح القروض الإسلامية.





رئيس الجمهورية :

قمة السليمانية.. منصة وطنية لرسم ملامح المستقبل الاقتصادي للعراق

نص كلمة فخامته في أعمال قمة السليمانية الاقتصادية 2026

شارك فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الخميس ١٧ أيلول ٢٠٢٦، في أعمال قمة السليمانية الاقتصادية ٢٠٢٦، بحضور رئيس إقليم كردستان السيد نيجرفان بارزاني ونائب رئيس حكومة إقليم كردستان السيد قوباد طالباني، وعدد من الشخصيات والمسؤولين والخبراء والمهتمين بالشأن الاقتصادي. وألقى السيد الرئيس كلمة هذا نصها:

السيدات والسادة الكرام

طاب صباحكم، وأحر التمنيات في أن تثمر الجهود الفكرية، النظرية والعملية، لأعمال هذا المحفل عن صياغات حيوية تساعد صناع القرار والمسؤولين بمختلف المستويات في اتخاذ القرارات والرؤى اللازمة لمستقبل اقتصادي حيوي. إن تعاضد الجهود ما بين المؤسسات الحكومية من جانب ومؤسسات المجتمع والشركاء والمنظمات المستقلة من جانب آخر هو أمر مهم في رسم واقتراح السياسات المالية والمصرفية والاقتصادية وفي صيغ تطويرها وتنفيذها لصالح اقتصاد متنام ومتطور على مختلف الأصعدة.

ويبدو هذا العمل المتضامن والشراكة الحية في اقتراح السياسات ووضع الحلول أمراً شديداً الأهمية في هذا الظرف العاصف الذي تمر به المنطقة والذي يلقي بظلاله الثقيلة على الاقتصاد الوطني وعلى السياسات المالية وبما يجعل العمل المشترك ضرورة فائقة الأهمية لتجاوز مشكلات الأمن الإقليمي وتفادي آثارها على حياة المواطنين وعلى الأمن الاقتصادي والمالي للبلاد.

وفي هذا السياق ندعم المساعي التشريعية والمؤسسية التي تمكن القطاع الخاص من أداء دور أكبر في تنفيذ المشاريع الاستراتيجية وتطوير البنى التحتية والخدمات وخلق فرص العمل مع ضمان الشفافية والتنافسية وحماية المال العام وحقوق

الدولة والمستثمرين.

إن نجاح هذه الشراكات يتطلب تكامل دور الدولة التنظيمي والاستراتيجي مع كفاءة القطاع الخاص وقدرته على الاستثمار والابتكار وبما ينسجم مع تنوع النشاط الاقتصادي واستقطاب رؤوس الأموال والخبرات والتكنولوجيا، وتحويل الإمكانيات الوطنية إلى مشاريع منتجة ذات أثر إيجابي مباشر، وصولاً إلى اقتصاد أكثر تنوعاً وتنافسية وقدرة على تلبية تطلعات الشعب نحو فرص عمل أفضل ومستوى معيشي وخدمي لائق وأكثر جودة.

السيدات والسادة الحضور..

لقد أثبتت التجارب أن الاستقرار السياسي والأمني لا يكتمل من دون استقرار اقتصادي واجتماعي مستدام. ومع رسوخ مسار الاستقرار الأمني في بلدنا، فإن بلدنا ما زال يعاني من آثار وتحديات الصراع المتفاقم في المنطقة. هذا ما يجعلنا نعمل من أجل استقرار المنطقة وتعزيز مبادئ الحوار ما بين الفرقاء، والعمل من أجل صون وترسيخ السيادة الوطنية، كما نتطلع إلى رؤية وطنية بعيدة المدى وحيوية في اختصارها الزمن وتنمية الطاقات وتقوم على تكامل مؤسسات الدولة وسيادة القانون وحسن إدارة الموارد وتنويع مصادر الاقتصاد وتحفيز الاستثمار وتطوير رأس المال البشري والتحول الرقمي.

وفي ظل ما يملكه العراق من موارد بشرية وطبيعية وموقع جغرافي استراتيجي تبرز أهمية الانتقال التدريجي نحو اقتصاد متنوع ومنتج وجاذب للاستثمار وقادر فعلاً على خلق فرص العمل من خلال تعزيز الحوكمة والإصلاح المالي والاقتصادي، وتطوير البنية التحتية وتمكين القطاع الخاص والاستثمار في الشباب والتكنولوجيا وتنويع مصادر الدخل الوطني، وصولاً إلى تنمية شاملة ومتوازنة لتعكس آثارها بصورة ملموسة على حياة المواطن ولتعزز مكانة العراق الاقتصادية إقليمياً ودولياً وتحفظ حقوق الأجيال المقبلة.

نعتقد أن مواصلة تنظيف البيئة المالية والاقتصادية والخدمية من آفات الفساد تشكل خطوة مهمة وجذرية في معافاة الحياة وتهيئة الأجواء الآمنة للاستثمار وعمل الشركات، حيث نعصد في هذا المجال إجراءات القضاء وأجهزة النزاهة والأمن والمؤسسات الحكومية ذات الصلة.

وتحرص رئاسة الجمهورية على الالتزام بمسؤولياتها الدستورية وتسهر من أجل خلق ودعم التعاون والتكامل الاقتصادي والتنسيق المؤسسي بين الحكومة الاتحادية والسلطات في إقليم كردستان بما يحفظ وحدة الدولة ويعزز المصالح الوطنية العليا، حيث تسهم الرئاسة في تهيئة المناخ الملائم للحوار والتفاهم وتقريب وجهات النظر ودعم المسارات الدستورية والقانونية لمعالجة الملفات الاقتصادية والمالية المشتركة وتشجيع اعتماد آليات مؤسسية مستدامة من شأنها تعزيز التنسيق وتكامل السياسات وإدارة الموارد بما يحقق مصالح الجميع.

ندرك الآن، أيها السيدات والسادة، أن أماننا الكثير من المهمات التي ينبغي علينا النهوض بها مجتمعين، وأماننا أيضاً الكثير من التحديات.

وحدثنا، وتضافر إرادتنا، وتقويم المسارات بروح الشعور المشترك بالمسؤولية كلها مبادئ أساسية لتعزيز حاضرننا والتقدم بثقة نحو مستقبل أكثر إشراقاً يستحقه منا شعبنا وبلدنا.

ختاماً نحیی، باحترام وتقدير، ما نستمع إليه من تصورات ورؤى في هذا المحفل الكريم، ونتمنى لفعالياته النجاح في تحقيق الأهداف التي تطمحون إليها. كما نعبر عن جزيل الشكر والامتنان للجهود التي بذلها القائمون من أجل إنجاح هذه الفعالية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.



SLEMANI



رئيس إقليم كردستان:

كاك قوباد صديق عتيد وثروة كبيرة لاقليم كوردستان وهذا البلد

نص كلمة فخامته في مراسم افتتاح قمة السليمانية الاقتصادية للتنمية والاستثمار

شارك فخامة السيد نيجيرفان بارزاني، رئيس إقليم كردستان صباح الخميس ٢٠٢٦/٩/١٧، في مراسم افتتاح قمة السليمانية الاقتصادية للتنمية والاستثمار، بحضور كل من فخامة رئيس جمهورية العراق الاتحادية، ونائب رئيس حكومة إقليم كردستان، وعدد من المسؤولين العراقيين ومسؤولي إقليم كردستان، ورجال الأعمال وأصحاب الشركات المحليين والأجانب.

وخلال المراسم، ألقى فخامة رئيس إقليم كردستان كلمة، وهذا نصها:

السادة الحضور الكرام،

طاب يومكم،

يسعدني أن أكون معكم اليوم في السليمانية، في هذا اللقاء المهم الذي تنظمه مؤسسة فيژن لمناقشة مستقبل اقتصاد إقليم كردستان والعراق. وأقدم لهم الشكر والتقدير على تنظيم هذا اللقاء. لقد كان القطاع الخاص شريكا أساسيا في إعمار إقليم كردستان، وإن تقدم كردستان يتطلب توسيع دوره وتعزيز مساهمته. ومسؤوليتنا هي توفير بيئة قانونية وإدارية وأمنية ملائمة للاستثمار. خلال السنوات الماضية، تم إنشاء بنية تحتية جيدة ومصانع في إقليم كردستان، إلا أن الوقت قد حان للانتقال بصورة كاملة من اقتصاد استهلاكي إلى اقتصاد منتج ومتنوع، من خلال توجيه المزيد من رأس المال نحو قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة، ودعم الإنتاج المحلي في إقليم كردستان.

اقتصادان يكملان بعضهما البعض

نحن ننظر إلى اقتصاد إقليم كردستان والعراق باعتبارهما اقتصادين يكملان بعضهما البعض، وليس اقتصادين متنافسين. ففوة العراق هي قوة لإقليم كردستان، وازدهار إقليم كردستان يخدم العراق بأكمله. ويجب ألا تشكل الخلافات السياسية عائقاً أمام التجارة والاستثمار، بل ينبغي أن نتوصل مع الحكومة الاتحادية إلى إطار دستوري واضح للقضايا المالية والكمارك والضرائب.

نحن نريد أن تكبر شركات إقليم كردستان والعراق وتتوسع أعمالها. ويسعدنا أن تقوم شركات إقليم كردستان بتنفيذ مشاريع جديدة في وسط العراق وجنوبه، لكن من الضروري جداً أن تقدم بغداد التسهيلات لعمل الشركات التي تعمل في إقليم كردستان، وأن تكون جميع معاملاتها القانونية والمالية في إقليم كردستان معتمدة وموثوقة لدى بغداد أيضاً.

هنا أود أن أتحدث عن جوهر الموضوع:

لا يمكن لأي إصلاح مصرفي أن يستمر، ولا يمكن بناء صناعة قوية، ولا يمكننا جذب استثمارات طويلة الأمد، من دون استقرار سياسي وقانوني، لأن رأس المال يبحث عن الثقة، والثقة تحتاج إلى الاستقرار، والاستقرار يحتاج إلى القانون، ودولة القانون تبدأ باحترام الدستور والالتزام به.

ايها الحضور الكرام،

بعد مرور أكثر من عشرين عاماً على إقرار الدستور العراقي، من الضروري أن نسأل أنفسنا في عموم العراق وبكل وضوح: هل طبقنا دستورنا كما هو، وطبقناه كما اتفقنا عليه؟
الجواب واضح: لا، لم نفعل!

وتطبيق الدستور يمنح القوة للدولة

نحن نؤمن بأن مشكلة العراق لا تكمن في طبيعة دستوره، وإنما في أن الدستور لم يطبق حتى الآن كما هو وبصورة كاملة.

الدستور ليس مطلباً كوردياً خاصاً، وليس امتيازاً لإقليم كردستان، بل هو عقدٌ بين جميع العراقيين، وضمانٌ لحقوق جميع المكونات وجميع المواطنين العراقيين.

عندما نطالب بتطبيق الدستور، فإننا لا نطالب بشيء على حساب أي مكون آخر، وإنما نطالب بالالتزام بذلك العقد الذي صوت عليه العراقيون بأنفسهم من أجل بناء دولة اتحادية، ديمقراطية ومتنوعة. إن تطبيق الدستور يعزز الشراكة والتعايش بين مكونات العراق ومؤسسات الدولة في هذا البلد.

أقولها بوضوح: الدستور هو مصدر القوة لجميع مكونات العراق. وتطبيق الدستور يمنح القوة للدولة، ويعيد الثقة بها لدى الشعب العراقي بكل أطيافه ومكوناته.

نحن لا نريد عراقاً يلجأ كل مكون فيه إلى قوته أو عدده أو مكانته من أجل حماية نفسه، بل نريد عراقاً يلجأ فيه الجميع إلى الدستور.

نريد دولة يشعر فيها الكورد والعرب والتركمان والمسيحيون والإيزيديون وجميع المواطنين العراقيين بأن حقوقهم لا تتغير بتغير الحكومات أو موازين القوى، بل إن حقوقهم مصونة بالدستور، وتحميها مؤسسات الدولة والقانون.

النظام الاتحادي

إن النظام الاتحادي الذي أقره الدستور يمثل مصدرا كبيرا للقوة بالنسبة إلى العراق. وإذا طبق النظام الاتحادي بصورة صحيحة، فإنه يجعل العراق دولة أقوى في المنطقة.

فالنظام الاتحادي هو الصيغة التي صوت لها العراقيون وأقروها من أجل بناء دولتهم الجديدة على أساس الشراكة وضمان الوحدة. ولذلك فإن تطبيق الدستور هو مفتاح حل مشكلات العراق.

نحن في إقليم كردستان جزء من العراق الاتحادي. وأكرر: بغداد هي العمق الاستراتيجي لإقليم كردستان، وأمن العراق واستقراره جزء لا يتجزأ من أمن واستقرار إقليم كردستان، وينبغي النظر إلى قوة إقليم كردستان كمصدر قوة للعراق كله. لذلك، لا ينبغي أن تبقى الخلافات بين إقليم كردستان وبغداد كأزمة سنوية، وأن تتم معالجتها بحلول مؤقتة.

نحن لدينا دستور، ولدينا مؤسسات، ولدينا طاولة للحوار، ولدينا حاجة إلى اتفاق جديد مع نشوء أية أزمة، وإنما نحتاج إلى تطبيق ذلك الاتفاق الكبير الذي نجتمع كلنا هناك، ألا وهو الدستور.

إن قضايا الموازنة والرواتب والنفط والغاز والصلاحيات يجب أن توجد لها حلول دستورية دائمة، بما يحفظ حقوق إقليم كردستان وحقوق العراق وحقوق جميع المواطنين في العراق.

قوتنا جميعا تكمن في عراق اتحادي قوي

إن الهدف ليس أن تنتصر أربيل على بغداد، أو أن تنتصر بغداد على أربيل، بل الهدف هو أن ينتصر العراق، وأن ينتصر الدستور.

إن قوتنا جميعا تكمن في عراق اتحادي قوي، وقوتنا جميعا تكمن في أن يكون إقليم كردستان أقوى في إطار العراق. وقوة العراق تكمن في أن يتعامل بروح الدستور، وأن يرى العراقيون، بتنوع مكوناتهم، أنفسهم تحت مظلة الدستور، وفي إطار شراكة حقيقية وملموسة.

السادة الحضور،

لو كنا ملتزمين بالدستور منذ البداية وطبقناه بصورة كاملة، لكان العراق اليوم أكثر استقرارا وتقدما وازدهارا بالتأكيد، ولكانت الثقة بين مكوناته أقوى، ولكان موقع العراق في المنطقة أكبر بلا شك.

لقد أدت إدارة الأزمات، بدلا من حلها، إلى هدر الكثير من الوقت والفرص والموارد. وقد حان الوقت لإنهاء إدارة خلافاتنا والبدء بمعالجتها، والطريق إلى ذلك واضح، ويتمثل في: الدستور، والحوار، والشراكة في هذا البلد.

ويجب تعزيز المؤسسات، وإنشاء آلية لاكتشاف الأخطاء وتصحيحها، لكي لا تتكرر مرة أخرى.

وهذا يقودنا إلى محور اجتماعنا اليوم؛ فالمستثمر الذي ينشئ مشروعا كبيرا ويعمل لعقود قادمة، يحتاج إلى قانون واضح، وقضاء مستقل يحظى بالثقة، كما يحتاج إلى نظام مصرفي متين واستقرار سياسي لكي ينفذ مشروعه. ولذلك، فإن تطبيق الدستور وسيادة القانون مرتبطان ارتباطا وثيقا بالاقتصاد.

أيها السيدات والسادة،

إن إقليم كردستان والعراق يمتلكان قدرات كبيرة ورأس مال بشري هائل. ومن مسؤوليتنا أن نوفر البيئة المناسبة لنمو هذه القدرات، من خلال ترسيخ الثقة بين المواطنين والمؤسسات، وبين القطاع العام والقطاع الخاص، وبين إقليم كردستان

وبغداد وفي جميع أنحاء العراق. فحيثما توجد الثقة وسيادة القانون، تزداد الاستثمارات وفرص العمل والتنمية. وفي العراق وإقليم كردستان، يجب ألا تستمر المشكلات في تحميل المواطن أعباء ثقيلة. وإن أبناء كردستان يتطلعون إلى القوى والأطراف السياسية لكي تعالج المشكلات بالتفاهم والوحدة والعمل المشترك في إقليم كردستان. فاستقرار إقليم كردستان السياسي ينعكس بصورة إيجابية على حياة المواطنين وأعمالهم، وكذلك على المستثمرين، ولذلك يجب علينا جميعاً أن نعمل من أجل الاتفاق والاستقرار.

وبهذا الخصوص أقدم شكري لمؤسسة فيژن التي قدمت الدعوة لنا، كما أود أن أشكر رؤية الأخ العزيز السيد قوباد ومبادرته وتعاونيه مع فيژن لتقديم هذه الأعمال الجميلة، لا شك أنا وهذا الصديق العزيز والعديد قد عملنا معاً لفترات طويلة في حكومة إقليم كردستان، أنا أرى هذا الصديق ثروة كبيرة لإقليم كردستان وهذا البلد وأرجو له النجاح والتوفيق.

مرحبا بكم جميعا وشكرا لكم.

الأجواء بين القوى السياسية الكردستانية أفضل حالياً

الى ذلك وبعد اختتام مراسم افتتاح قمة السليمانية للاقتصاد والاستثمار والتنمية، ظهر الخميس، ١٧ أيلول ٢٠٢٦، أدلى فخامة السيد نيجيرفان بارزاني، رئيس إقليم كردستان، بتصريح للصحفيين عن أهمية هذا النشاط والأوضاع السياسية في إقليم كردستان، وأجاب عن أسئلة الصحفيين بشأن عملية توحيد وإعادة تنظيم قوات البيشمركة وتشكيل الكابينة الحكومية الجديدة لإقليم كردستان.

وقال السيد رئيس إقليم كردستان في مستهل حديثه: «أشكر مؤسسة (فيژن) والأخ الكريم السيد عدنان الذي دعاني إلى هذا المؤتمر. سررت كثيراً بتواجدي مرة أخرى في حضرته في مدينة السليمانية الحبيبة. ومن هنا أود أن أتوجه بتحياتي ومحبيتي للسليمانية كافة ولكل الكردستانيين».

«أرى أن المؤتمر سيكون مثمراً جداً، فهو مؤتمر مهم لنفكر في كيفية تحويل إقليم كردستان إلى مكان للاستثمار في كل القطاعات في كردستان، ومن هنا لجميع العراق بعونه تعالى».

«ما أود قوله هو أننا سعداء بوجود أجواء أفضل الآن بين القوى السياسية في كردستان، بين الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني. نأمل أن يتم التوصل إلى نتائج جيدة. أشكركم جميعاً، وأهلاً بكم وسهلاً، وإن شاء الله سيكون كل شيء على ما يرام».

توحيد جميع وحدات قوات البيشمركة

ورداً على سؤال بشأن عملية توحيد وإعادة تنظيم قوات البيشمركة، قال الرئيس نيجيرفان بارزاني: «ستكون لنا قريباً مراسم، وقد تم توحيد جميع وحدات قوات البيشمركة في إطار وزارة شؤون البيشمركة، وخلال الأيام المقبلة سنعلن عن هذا بصورة رسمية».

ورداً على سؤال آخر بشأن التطورات في عملية تشكيل الكابينة الحكومية الجديدة لإقليم كردستان، قال الرئيس نيجيرفان بارزاني: «لا أستطيع أن أقول متى، ولكن يمكنني القول إنه كانت هناك اجتماعات جيدة بين رئيس الحكومة ونائبه وبين القوى الأمنية والمكتبين السياسيين للاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني. ويمكنني اليوم أن أقول إننا ماضون بالاتجاه الصحيح نحو تشكيل الحكومة، لكن لا يمكنني القول متى سيتحقق ذلك».



لقاءات على هامش قمة السليمانية...

تأكيدات على تعزيز التنسيق بين إقليم كردستان والحكومة الاتحادية

على هامش قمة السليمانية ٢٠٢٦، اجتمع قوباد طالباني نائب رئيس مجلس وزراء إقليم كردستان، الخميس ٢٠٢٦/٩/١٧ مع مصطفى سند وزير الاتصالات في الحكومة الاتحادية. وخلال الاجتماع أكد قوباد طالباني، ضرورة تعزيز التنسيق بين إقليم كردستان والحكومة الاتحادية لتطوير قطاع الاتصالات وتقديم خدمات أفضل للمواطنين. من جانبه، أشاد وزير الاتصالات، بجهود قوباد طالباني ورعايته وإشرافه على عقد قمة السليمانية الاقتصادية، وأعرب عن سعادته بالتطورات الملحوظة التي تشهدها محافظة السليمانية في جميع المجالات، ولاسيما مجال الاتصالات. وأشار مصطفى سند إلى أن شركات الاتصالات في محافظة السليمانية شريك مهم لوزارة الاتصالات في الحكومة الاتحادية ولها دور مهم في تطوير قطاع الاتصالات في العراق.

أهمية النمو المتوازن ويسلط الضوء على خطط تطوير النظام المصرفي

وعلى هامش أعمال ملتقى قمة السليمانية ٢٠٢٦ للاقتصاد، اجتمع السيد قوباد طالباني نائب رئيس مجلس وزراء إقليم كردستان، الخميس ٢٠٢٦/٩/١٧، مع جمع من المستثمرين والتجار في محافظة السليمانية. خلال الاجتماع، وبعد الاستماع إلى آراء الحضور، أثنى قوباد طالباني على دور المستثمرين والتجار في السنوات الماضية، حيث لعبوا إلى جانب خطوات الحكومة، دورا مهما في إنعاش وتنمية اقتصاد إقليم كردستان ومحافظة السليمانية. كما وعدهم بتقديم كل الدعم وبشتى الإمكانيات لحل المشكلات والعقبات التي تواجههم. وأشار نائب رئيس مجلس الوزراء، إلى أن هدفهم هو تحقيق نمو متوازن في جميع القطاعات، مبينا أنه إلى جانب التنمية الاقتصادية، يجب أن ينهض بلدنا أيضا في المجالات الثقافية والعلمية والفكرية، داعيا المستثمرين إلى الاستثمار في هذه المجالات أيضا. وفيما يخص النظام المصرفي في إقليم كردستان، أعلن قوباد طالباني، أنه جرى في الفترة الماضية بذل بعض المساعي وهناك خطط لبناء نظام مصرفي متطور يحظى بثقة المواطنين. كما شدد قوباد طالباني على ضرورة ألا يقتصر اهتمام المستثمرين والتجار على أسواق محافظة السليمانية والمناطق الأخرى في إقليم كردستان فحسب، بل يجب أن يتطلعوا أيضا إلى أسواق وسط وجنوب العراق.



المتحدث: الاتحاد الوطني يريد تشكيل حكومة خدمية وفق الشراكة الحقيقية

أشاد كاروان كزنيي المتحدث باسم الاتحاد الوطني الكوردستاني، بتنظيم قمة السليمانية الاقتصادية ٢٠٢٦، مقدما الشكر لمنظميها وخاصة السيد قوباد طالباني نائب رئيس وزراء اقليم كوردستان، على هذه المبادرة.

وقال كاروان كزنيي المتحدث باسم الاتحاد الوطني، الخميس ٢٠٢٦/٩/١٧ في مؤتمر صحفي، على هامش أعمال قمة السليمانية، اليوم الخميس، أن «عقد مثل هذه المؤتمرات والندوات في مدينة السليمانية الحبيبة، دليل على أن هذه المدينة تريد أن تبقى دوما في الريادة، حتى تستطيع جمع الأصوات والألوان المختلفة، للتباحث حول الأبعاد الاقتصادية، في هذا الظرف الذي يمر به العراق واقليم كوردستان حاليا».

وأضاف كاروان كزنيي: «في الوقت الراهن الذي يشهد جمودا سياسيا، من المهم أن تجتمع القوى السياسية في السليمانية، للتباحث بشأن المواضيع الملحة ذات الاهتمام المشترك».

وأشار المتحدث باسم الاتحاد الوطني الى أن «نائب رئيس الوزراء قوباد طالباني عقد اجتماعا إيجابيا جدا مع رئيس حكومة اقليم كوردستان مسرور بارزاني»، مؤكدا أنه «لم يتم خلال الاجتماع بحث توزيع المناصب في الكابينة الحكومية الجديدة، وإنما كان متعلقا ببحث سير أعمال الحكومة».

وأوضح كزنيي، أنه «لم يتم تحديد أي موعد لاجتماع الاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي الكوردستاني»، مضيفا: «تحالفنا مع الإخوة والأخوات في حراك الجيل الجديد باق كما هو».

وفيما يتعلق بتشكيل الكابينة الحكومية الجديدة في اقليم كوردستان، قال كاروان كزنيي: «نحن مصرون على الإيفاء بالوعد التي قطعناها لمواطني كوردستان، وما يهمننا في الاتحاد الوطني الكوردستاني، هو تشكيل حكومة على أساس الشراكة الحقيقية وخدمة جميع المواطنين والمناطق دون تمييز، وأبوابنا مفتوحة للتباحث بهذا الشأن».

وحول زيارة السيد بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الى الجمهورية الاسلامية الايرانية، قال المتحدث: «تم استقبال الرئيس بافل جلال طالباني في طهران على أرفع المستويات، وأجرى مباحثات حول العديد من المواضيع».

وشدد على أن «الاتحاد الوطني بقيادة الرئيس بافل، له علاقات واسعة وقوية على الصعيدين الاقليمي والدولي، ونسعى لأن تصب هذه العلاقات في خدمة بلدنا وشعبنا»



لقاءات ومباحثات فخامة..

رئاسة الجمهورية في قلب ملفات الدولة والمرطة

تكشف اللقاءات والمباحثات التي أجراها فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ثاميدي خلال الفترة من ١٣ إلى ١٩ أيلول ٢٠٢٦ عن حراك رئاسي اتسم بتنوع عناوينه واتساع نطاق الملفات التي تناولها، من التعليم والبحث العلمي وصناعة القرار، إلى الاستقرار السياسي والأمني، والعلاقات بين مؤسسات الدولة، والملفات الاقتصادية والزراعية والمائية، وصولاً إلى قضايا المواطنة والتعايش المجتمعي.

وتكتسب هذه اللقاءات أهميتها من توقيتها ومن طبيعة الأطراف التي شاركت فيها، إذ شملت قيادات سياسية ورئيس مجلس النواب ومسؤولين حكوميين وأمنيين وممثلين عن المكونات العراقية، فضلاً عن عمداء كليات الآداب واللغات ومؤسسات البحث والدراسات. وهو ما يعكس، في بعدها التوثيقي، اتساع دائرة اهتمام رئاسة الجمهورية بقضايا الدولة، وعدم حصرها في الملفات السياسية المباشرة، بل ربطها بمنظومة أوسع تتصل ببناء المؤسسات، وإنتاج المعرفة، وإدارة الموارد، وترسيخ الاستقرار، وتعزيز الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة.

وفي هذا السياق، تبرز تصريحات الرئيس ثاميدي بشأن «صناعة القرار المستند إلى المعرفة وتحليل البيانات واستشراف المستقبل» بوصفها واحدة من أكثر مضامين هذه اللقاءات وضوحاً، ولا سيما تأكيده أن القرار الناجح لا يقوم على ردود الأفعال أو الاجتهادات الفردية، وإنما يحتاج إلى دراسة البدائل وتقييم السياسات واستشراف المخاطر والفرص.

ويكتسب هذا الطرح أهمية خاصة مع تأكيده ضرورة تعزيز دور مراكز البحوث وتحويلها إلى حلقة وصل فاعلة بين الجامعات ومؤسسات الدولة وصناعة السياسات العامة.

وبالتوازي مع ذلك، حملت لقاءاته مع عدد من القيادات السياسية العراقية رسائل متكررة بشأن الحوار والتنسيق والتفاهم الوطني، ودعم عمل مؤسسات الدولة، واستكمال الاستحقاقات الدستورية والحكومية. كما حضرت التطورات السياسية والأمنية في البلاد والمنطقة، مع التشديد على أهمية توحيد المواقف الوطنية في مواجهة التحديات وحماية المصالح العليا للعراق.

أما في الملف الاتحادي - الإقليمي، فقد برزت أهمية اللقاء مع وزيرة الزراعة والموارد المائية في حكومة إقليم كردستان، من خلال التركيز على التعاون بين بغداد وأربيل في ملفي المياه والزراعة، وهما من أكثر الملفات ارتباطاً بالأمن الغذائي والمائي ومستقبل التنمية. وقد اقترن ذلك بالدعوة إلى اعتماد خطط مستدامة لإدارة الموارد المائية وتطوير الأساليب الزراعية في مواجهة آثار التغير المناخي وشح المياه وتراجع معدلات الأمطار.

وتكتمل صورة هذا الحراك الرئاسي من خلال الاهتمام بالتعليم العالي والعلوم الإنسانية، وبالتحديد اللقاء الموسع مع عمداء كليات الآداب واللغات في عدد من الجامعات العراقية، حيث أكد رئيس الجمهورية أهمية تطوير المناهج والبرامج الأكاديمية وتشجيع البحث العلمي، انطلاقاً من الدور الذي تؤديه الجامعات في بناء الوعي وتنمية قدرات الطلبة وتعزيز حضور العلوم الإنسانية في معالجة القضايا الثقافية والمجتمعية.

وفي الجانب الأمني والمؤسسي، عكست مباحثاته مع مسؤولي وزارة الداخلية اهتماماً بتحديث الأداء ورفع الجاهزية وتعزيز التنسيق بين المؤسسات المعنية، بالتوازي مع التأكيد على أن الأمن لا ينفصل عن قدرة مؤسسات الدولة على تقديم الخدمات وإنجاز معاملات المواطنين وتعزيز الثقة بالمؤسسات الحكومية.

كما حضرت في لقاءاته قضية «المواطنة والتأخي والتعايش بين مختلف مكونات الشعب العراقي»، بما يؤكد ارتباط الاستقرار السياسي والأمني بالاستقرار المجتمعي، وبضرورة ترسيخ مفهوم الدولة ومؤسساتها باعتبارها الإطار الجامع للمكونات والمصالح الوطنية.

وتمنح هذه المحاور لقاءات رئيس الجمهورية خلال هذه الفترة قيمة توثيقية تتجاوز تسجيل النشاط اليومي لرئاسة الجمهورية؛ فهي ترصد مجموعة من القضايا التي تشكل في مجموعها صورة عن أولويات الدولة العراقية في مرحلة تتقاطع فيها الاستحقاقات السياسية والدستورية مع تحديات الأمن والاقتصاد والمياه والتعليم والعلاقات بين مؤسسات الدولة. ومن هنا تبرز أهمية حفظ هذه التصريحات واللقاءات ضمن سجل موثق لمسار مؤسسة الرئاسة ومواقفها إزاء الملفات الوطنية في هذه المرحلة.

مباحثات مع رئيس مجلس النواب

التقى فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الاثنين ١٤ أيلول ٢٠٢٦ في بغداد، رئيس مجلس النواب السيد هيبب الحلبوسي.

وجرى، خلال اللقاء الذي حضره وزير العدل الدكتور خالد شواني، التأكيد على أهمية التعاون بين رئاسة الجمهورية ومجلس النواب، تعزيزاً للتكامل في العمل المؤسسي، إلى جانب بحث التنسيق في المجال التشريعي وأهمية إنجاز القوانين ذات العلاقة بحياة المواطنين ومصالحهم، وبما يوفر الأطر القانونية المناسبة لمعالجة احتياجاتهم والقضايا

التي تمس حياتهم اليومية.

كما تمت مناقشة الأوضاع العامة في البلاد والتطورات على الساحة الوطنية، فضلا عن عدد من الملفات والقضايا التي تتطلب مواصلة العمل والتفاهم بين مؤسسات الدولة.

صناعة القرار الناجح تستند إلى المعرفة وتحليل البيانات واستشراف المستقبل

وحضر فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ثاميدي، الإثنين ١٤ أيلول ٢٠٢٦، في قصر بغداد، ندوة بعنوان «دور المراكز البحثية في صناعة القرار»، نظمتها دائرة البحوث والدراسات في رئاسة الجمهورية. وألقى السيد الرئيس كلمة في الندوة، أكد فيها أن نجاح الدول في مواجهة تحدياتها لا يقوم على مبدأ الفعل ورد الفعل، ولا يعتمد على الاجتهادات الفردية، وإنما يستند إلى المعرفة وتحليل البيانات واستشراف المستقبل ودراسة البدائل قبل اتخاذ القرار، مشيراً إلى أهمية مراكز البحوث بوصفها حلقة الوصل بين الفكر والممارسة، وبين الخبرة الأكاديمية واحتياجات مؤسسات الدولة.

وأضاف فخامته أن تجارب الدول المتقدمة تؤكد أن دعم مراكز البحوث والدراسات يمثل جزءاً أساسياً من بناء الدولة الحديثة، مبيناً أن هذه الدول لا تنظر إلى تلك المراكز بوصفها مؤسسات تكميلية، بل تعدّها من الدعائم الرئيسة لمؤسساتها، وتحظى فيها مراكز البحوث ومؤسسات الفكر بمكانة مهمة ضمن منظومة صنع القرار. وأوضح رئيس الجمهورية أن حكومات الدول المتقدمة توفر لهذه المراكز أطراً قانونية ومؤسسية تضمن استقلاليتها المهنية، وموارد مالية مستدامة، وبيئة مناسبة لاستقطاب الكفاءات والخبرات، فضلاً عن حرصها على ربط عملها باحتياجات المجتمع والدولة، وفتح قنوات منتظمة للتواصل بينها وبين الوزارات والبرلمانات والمؤسسات العامة.

وأشار فخامة الرئيس ثاميدي إلى أن دور مراكز البحوث لا يقتصر على إجراء البحوث الأكاديمية، وإنما يشمل تقييم السياسات الحكومية، وتحليل آثار القرارات، ودراسة البدائل، واستشراف المخاطر والفرص، مشدداً على ضرورة أن تتحول إلى قوة مؤثرة في صناعة القرار، من خلال تقديم توصيات قابلة للتنفيذ، وتقييم السياسات والبرامج الحكومية، وطرح الحلول العلمية للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والسياسية.

وشدد السيد الرئيس على ضرورة دعم هذه المراكز وتعزيز استقلاليتها المهنية، وتوفير البيئة التي تمكنها من أداء رسالتها بكفاءة، مع الاستعداد لتبني التشريعات والمقترحات الكفيلة بالارتقاء بمكانتها وترسيخ دورها في مؤسسات الدولة، بما يضمن الاستفادة من خبراتها في صناعة القرار والسياسات العامة.

وأكد فخامته أهمية مراجعة الأطر القانونية والتنظيمية التي تحكم عمل مراكز البحوث والدراسات، بما يعزز صلاحياتها المهنية، ويضمن استقطاب الكفاءات، ويفتح المجال أمام توسيع التعاون مع الجامعات والمؤسسات البحثية الوطنية والدولية.

كما شهدت الندوة تقديم عدد من المداخلات والرؤى بشأن واقع المراكز البحثية في العراق، وسبل تطوير أدائها وتعزيز حضورها في عملية صناعة القرار، فضلاً عن مناقشة آليات توسيع التعاون بين المؤسسات البحثية والجامعات ومؤسسات الدولة.

رئيس الجمهورية يشيد بجهود وزارة الداخلية في تعزيز الأمن وخدمة المواطنين

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الثلاثاء ١٥ أيلول ٢٠٢٦، في قصر السلام ببغداد، الوكيل الأقدم لوزارة الداخلية الدكتور حسين العوادي.

وجرى، خلال اللقاء، بحث مستجدات العمل الأمني والخطط المعتمدة لتطوير أداء وزارة الداخلية، حيث أكد السيد الرئيس أهمية مواصلة تحديث أساليب العمل ورفع مستوى الجاهزية والتنسيق بين المؤسسات المعنية، إلى جانب تعزيز القدرة على التعامل مع التحديات والمتغيرات التي يشهدها الواقع الأمني.

وأشاد فخامة رئيس الجمهورية بالدور الذي تضطلع به وزارة الداخلية في ترسيخ الأمن والاستقرار وحماية المواطنين، مثنياً في الوقت ذاته جهودها في تقديم الخدمات للمواطنين وتمشية معاملاتهم وإنجاز شؤونهم، بما يساهم في تسهيل حياتهم وتعزيز الثقة بالمؤسسات الحكومية.

من جانبه، قدم الدكتور حسين العوادي عرضاً عن سير العمل في وزارة الداخلية وأبرز الخطط والبرامج المعدة للمرحلة المقبلة، مؤكداً مواصلة الجهود للارتقاء بالأداء وتطوير آليات العمل بما يواكب متطلبات المرحلة.

استقبال عدد من عمداء كليات الآداب ويؤكد أهمية تطوير التعليم الجامعي

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الأحد ١٣ أيلول ٢٠٢٦ في قصر السلام ببغداد، عدداً من عمداء كليات الآداب عن جامعات بغداد وكركوك والجامعة العراقية والأنبار والبصرة وذي قار والموصل والكوفة وسامراء وواسط وتكريت والإمام جعفر الصادق والإسراء والقادسية وأهل البيت، إلى جانب رئيس المجلس الوطني لاعتماد برامج كليات الآداب واللغات والآثار ومقرر لجنة عمداء كليات الآداب واللغات.

وخلال اللقاء، أكد السيد الرئيس أهمية الاهتمام بالعلوم الإنسانية والآداب، وتطوير المناهج والبرامج الأكاديمية بما ينسجم مع التحولات المعرفية والثقافية، مشيراً إلى أن الجامعات تضطلع بدور أساسي في بناء الوعي وتنمية قدرات الطلبة، كما أن الارتقاء بالتعليم العالي والبحث العلمي يمثل ركناً مهماً في تقدم المجتمع.

وأشار رئيس الجمهورية إلى ضرورة توفير بيئة أكاديمية مناسبة للتدريسيين والطلبة وتشجيع البحث العلمي والدراسات المتخصصة بما يساهم في تطوير المؤسسات الجامعية وتعزيز حضور العلوم الإنسانية في معالجة القضايا الثقافية والمجتمعية.

من جانبهم، أعرب عمداء كليات الآداب عن شكرهم وتقديرهم لفخامة الرئيس وتوجيهاته القيمة، مؤكداً مواصلة جهودهم في تطوير المسيرة الأكاديمية والبحثية والارتقاء بمستوى التعليم في كليات الآداب واللغات.

مباحثات مع السيد عمار الحكيم

التقى فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الأحد ١٣ أيلول ٢٠٢٦، في بغداد، رئيس تيار الحكمة الوطني سماحة السيد عمار الحكيم.

وجرى خلال اللقاء، الذي حضره وزير العدل الدكتور خالد شواني، بحث آخر المستجدات على الساحة السياسية إلى

جانب التطورات الراهنة في البلاد والمنطقة، حيث تم التأكيد على أهمية مواصلة التنسيق والتشاور بين مختلف القوى الوطنية بما يعزز الاستقرار ويدعم مسيرة الدولة.

كما تمت الإشارة إلى ضرورة تغليب الحوار والتفاهم في معالجة القضايا الوطنية وتوحيد الجهود إزاء الاستحقاقات المقبلة والعمل على استمرار التواصل والحوار بشأن القضايا الوطنية وترسيخ التفاهم والتعاون بين مختلف الأطراف.

مباحثات مع الشيخ قيس الخزعلي

التقى فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ثاميدي، الأحد ١٣ أيلول ٢٠٢٦ ببغداد، الأمين العام لحركة عصائب أهل الحق الشيخ قيس الخزعلي.

وجرى، خلال اللقاء الذي حضره وزير العدل الدكتور خالد شواني، بحث مستجدات الأوضاع السياسية والأمنية في البلاد، والتحديات الراهنة، والتأكيد على أهمية ترسيخ الاستقرار السياسي والأمني، وتعزيز عمل مؤسسات الدولة، بما يساهم في تلبية متطلبات المرحلة المقبلة.

كما جرى التأكيد على ضرورة دعم الحكومة والإسراع في استكمال تشكيل الكابينة الوزارية، بما يمكنها من الاضطلاع بمسؤولياتها وتنفيذ برنامجها، والاستجابة لتطلعات المواطنين وتحسين مستوى الخدمات، وترسيخ الأمن والاستقرار وحماية المصالح الوطنية العليا.

مباحثات مع الأمين العام لمنظمة بدر

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ثاميدي، الثلاثاء ١٥ أيلول ٢٠٢٦، في بغداد، الأمين العام لمنظمة بدر السيد هادي العامري.

وجرى، خلال اللقاء الذي حضره وزير العدل الدكتور خالد شواني، ورئيس كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني النيابية السيد هريم كمال، بحث مستجدات الأوضاع السياسية والأمنية في البلاد، والاستحقاقات الدستورية المقبلة، وأهمية تعزيز التفاهم والحوار بين القوى الوطنية.

وتم التأكيد على ضرورة دعم الحكومة في تنفيذ برنامجها، من خلال الإسراع في استكمال الكابينة الوزارية، بما يمكن مؤسسات الدولة من الاضطلاع بمهامها والاستجابة لتطلعات المواطنين.

وتطرق اللقاء إلى التطورات والمتغيرات في المنطقة، وأهمية توحيد المواقف الوطنية إزاء التحديات الراهنة، بما يحفظ مصالح العراق وأمنه واستقراره، ويعزز قدرته على التعامل مع مختلف المستجدات.

مباحثات مع رئيس حركة بابليون

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ثاميدي، الأربعاء ١٦ أيلول ٢٠٢٦، في بغداد، رئيس حركة بابليون السيد ريان الكلداني.

وجرى، خلال اللقاء، استعراض الأوضاع والتطورات في البلاد، إذ أكد السيد الرئيس أهمية دعم الحكومة في تنفيذ برنامجها، ومساندة الجهود الرامية إلى إنجاز أولوياته، بما يساهم في دفع مسارات الإصلاح والتنمية وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين.

كما شدد فخامة الرئيس ثاميدي على ضرورة ترسيخ التعايش الأهلي والمجتمعي، وإرساء قيم المواطنة والتآخي بين مختلف مكونات الشعب العراقي لتعزيز الاستقرار ومواجهة التحديات. بدوره، ثمن السيد ريان الكلداني اللقاء مع فخامة رئيس الجمهورية، مشيدا بأهمية الدور الذي تضطلع به رئاسة الجمهورية في توطيد التعايش الأهلي والمجتمعي، كما عبر عن مساندته للجهود الرامية إلى مواصلة مسيرة بناء الدولة ومؤسساتها.

أهمية التعاون بين الحكومتين الاتحادية وإقليم كردستان في الملفين الزراعي والمائي

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ثاميدي، الاثنين ١٤ أيلول ٢٠٢٦ في قصر بغداد، وزيرة الزراعة والموارد المائية في حكومة إقليم كردستان السيدة بيكرد طالباني والوفد المرافق لها. وجرى، خلال اللقاء، بحث عدد من الملفات المتعلقة بالقطاع الزراعي والموارد المائية، حيث أكد السيد الرئيس أهمية التعاون بين الحكومتين الاتحادية وإقليم كردستان في هذين الملفين، فضلا عن سبل مواجهة التحديات التي تواجه الزراعة والمياه. وأشار فخامته إلى أن التغيرات المناخية وما يرافقها من شح في المياه وتراجع معدلات الأمطار باتت تفرض تحديات متزايدة على القطاع الزراعي، مؤكدا ضرورة اعتماد خطط مستدامة لإدارة الموارد المائية، وتطوير الأساليب الزراعية بما يساعد على التكيف مع هذه المتغيرات والحفاظ على الأمن الغذائي والمائي للبلاد. من جانبها، تناولت السيدة بيكرد طالباني واقع القطاع الزراعي والموارد المائية في إقليم كردستان، وأبرزت الاحتياجات والأولويات المتعلقة بهما، مشيرة إلى أهمية مواصلة اللقاءات والتنسيق بشأن الملفات المشتركة.

برقية عزاء برحيل الشخصية الوطنية كمال شاکر

تلقينا ببالغ الحزن والأسى نبأ وفاة السكرتير الأسبق للحزب الشيوعي الكردستاني، السيد كمال شاکر (أبو سمير)، بعد مسيرة حافلة بالعباء والعمل السياسي والوطني. وإذ نعزي عائلته الكريمة ورفاقه في الحزب الشيوعي الكردستاني وجميع محبيه بهذا المصاب الأليم، نستذكر للفقيه مواقفه الوطنية وإسهاماته في الحياة السياسية، ودوره في الدفاع عن قضايا شعبنا وحقوقه، وما عرف عنه من التزام بالمبادئ التي آمن بها طوال مسيرته. نسأل الله تعالى أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته، ويسكنه فسيح جناته، ويلهم أسرته وذويه ورفاقه ومحبيه الصبر والسلوان.

إننا لله وإننا إليه راجعون.

نزار ثاميدي
رئيس الجمهورية
١٧ أيلول ٢٠٢٦

قضايا كردستانية



عماد أحمد:

زيارة طهران.. ارث التاريخ، افق التعاون و مسؤولية حسن الجوار

*ترجمة: نرمين عثمان محمد/ عن صحيفة كوردستاني نوى

أمام السلام، أو يشعل فتيل حرب جديدة.
ومن هذا المنطلق، فإن الحوار بالنسبة إلى الاتحاد
الوطني الكوردستاني، وإن كان خياراً عقلانياً، يمثل في
الوقت نفسه مسؤولية سياسية وتاريخية.

جاءت زيارة وفد الاتحاد الوطني الكوردستاني إلى
طهران في وقت تمر فيه المنطقة بمرحلة من التعقيد
والتغييرات المتسارعة.
وفي ظل هذه الظروف، يمكن لكل حدث أن يفتح باباً

كان الرئيس مام جلال مهندس هذه العلاقة وكان يدرك، برؤية بعيدة المدى

للخوف والاضطراب، كما أن خطر عودة تنظيم داعش لم ينته بعد. فالمناطق الجبلية، نظراً إلى طبيعتها الجغرافية الصعبة، يمكن أن تتحول إلى ملاذ للجماعات الإرهابية، وأن تشكل خطراً على الجانبين، ولذلك، فإن تفعيل اللجان المشتركة واستمرار تبادل المعلومات يمثلان ضرورة أمنية، كما أنهما أمران مهمان وضروريان لتعزيز الأمن والاستقرار في الإقليم وإيران، والصداقة الحقيقية تعني أن تُطرح المخاوف بصراحة خلال اللقاءات والحوار الرسمي على أعلى المستويات، وأن يبحث الجانبان معاً عن سبل معالجتها، وقد أكدنا ضرورة احترام سيادة أراضي العراق وإقليم كردستان، وفي الوقت نفسه، فإننا لن نسمح لأي طرف باستخدام أراضي الإقليم لتهديد دول الجوار.

ويستطيع الاتحاد الوطني الكردستاني، بحكم تاريخه وعلاقاته، أن ينقل رسالة السلام ورؤيته، وأن يؤدي دوراً في تهدئة الأوضاع. ونحن ندرك أيضاً أن مصلحة شعب كردستان تكمن في ألا يتحول الإقليم إلى ساحة لحروب الآخرين، وألا تُستخدم أراضيهم لتنفيذ الضربات أو الرد عليها. وكانت زيارة طهران فرصة لتجديد الثقة، وإجراء حوار صريح حول المخاوف والمصالح المشتركة، والعمل على تطوير العلاقات. فالعلاقات لا تبقى قوية بمجرد استذكار الماضي، وإنما تستمر من خلال السلوك المسؤول في الحاضر وبناء الثقة للمستقبل. ومن وجهة نظرنا، إذا كان التاريخ مصباحاً ينبير الطريق، وكانت مصالح الشعوب معياراً لاتخاذ القرار السليم، فإن الحدود يمكن أن تتحول أيضاً من خط للخوف إلى جسر للسلام والأمن والاستقرار والتنمية.

إن العلاقة بين الاتحاد الوطني الكردستاني والجمهورية الإسلامية الإيرانية ليست علاقة عابرة فرضتها ظروف يوم أو مرحلة معينة، بل هي علاقة متجذرة في التاريخ والجغرافيا وسنوات النضال، فنحن لا نتشارك الحدود فحسب، وإنما تجمعنا أيضاً ذاكرة مشتركة وتضحيات مشتركة تعود إلى سنوات النضال ضد نظام البعث والدكتاتورية.

وكان مستوى استقبال الجمهورية الإسلامية الإيرانية لرئيس الاتحاد الوطني الكردستاني ووفده، من حيث المستوى الرسمي والاستقبال والمراسم البروتوكولية، استثنائياً ونادراً، وباستثناء مرشد الجمهورية الإسلامية، الذي حالت ظروفه الخاصة دون عقد لقاء معه، فقد التقينا جميع كبار قادة الجمهورية الإسلامية، ويشير ذلك إلى عمق العلاقة التاريخية، كما يكشف عن أهمية المكانة التي يحظى بها الاتحاد الوطني الكردستاني لدى طهران.

كان الرئيس مام جلال مهندس هذه العلاقة وكان يدرك، برؤية بعيدة المدى، أن كردستان لا تستطيع أن تدير ظهراها لجغرافيتها، كما كان يدرك أن الجوار الحقيقي لا يستمر إلا باحترام متبادل، والحفاظ على المصالح المشتركة، وإدامة الحوار الصريح.

واليوم، تحافظ قيادة الاتحاد الوطني الكردستاني الجديدة، برئاسة الرئيس بافل، بمسؤولية، على هذا الإرث، وتعمل على مواءمته مع متطلبات المرحلة الراهنة، وبالنسبة إلى الاتحاد الوطني الكردستاني، فإن الحفاظ على العلاقات مع دول الجوار أمر مهم، لكن الأهم هو أن تكون هذه العلاقات في إطار مصالح الشعب والوطن والإقليم.

ومن وجهة نظرنا، لا ينبغي أن يبقى التاريخ المشترك مجرد ذكريات، بل يجب أن يتحول إلى تعاون حقيقي في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية، إن فتح معابر دولية جديدة، وتسهيل التجارة وحركة التنقل، وإنشاء مشاريع مشتركة، يمكن أن تسهم جميعها في تحسين حياة سكان جانبي الحدود.

وينبغي أن تكون الحدود مكاناً لتبادل المصالح، لا خطأ



د. مسلم عبد طلاس:

قراءة في الاقتصاد السياسي لمأزق الثقافة السياسية الكردية

الفاعل السياسي أكثر أهمية من مضمون ما ينجزه. ولذلك كثيرا ما تتحول الإنجازات إلى موضوع للصراع الحزبي بدلا من أن تصبح موضوعا للتراكم المجتمعي. وقد ظهر ذلك بوضوح في الجدل الذي رافق استفتاء إقليم كردستان عام ٢٠١٧، كما يظهر اليوم في النقاشات المتعلقة بتجربة التعليم باللغة الكردية في مناطق الإدارة الذاتية. ففي الحالتين، تجاوز الخلاف تقييم السياسات أو أخطاء التنفيذ ليصل، أحيانا، إلى التشكيك في قيمة الإنجاز نفسه لأنه ارتبط بجهة سياسية بعينها.

وأعتقد أن تفسير هذه الظاهرة لا يكمن في التنافس الحزبي وحده، بل في الطريقة التي نفهم

لا يخلو أي مجتمع من الاختلافات السياسية، ولا يعد وجود الأحزاب والتيارات المتنافسة دليلا على أزمة بحد ذاته. فالتعدد السياسي ظاهرة تكاد تكون ملازمة للمجتمعات الحديثة، بل قد يكون مؤشرا على حيوية المجتمع وقدرته على إنتاج بدائل متعددة لمعالجة مشكلاته. لكن السؤال الحقيقي لا يتعلق بوجود الاختلاف، وإنما بالطريقة التي يُدار بها هذا الاختلاف، وبالمعايير التي يُقيم على أساسها ما تنتجه القوى السياسية من أفكار ومؤسسات وإنجازات.

في الحالة الكردية، يبدو أن جزءا مهما من النقاش العام ما يزال محكوما بمنطق يجعل هوية

ويمكن ملاحظة ذلك بوضوح عند مقارنة التجريبتين الكرديتين في تركيا والعراق. فمن الصعب تفسير الاختلاف العميق بين النموذجين فقط باختلاف الأشخاص أو الأفكار، فقد واجه المجتمع الكردي في تركيا شروط إعادة إنتاج مختلفة جذريا عن تلك التي واجهها المجتمع الكردي في العراق، ففي تركيا، فرضت سياسات الإنكار، وإغلاق المجال السياسي، وتفكيك كثير من البنى الاجتماعية التقليدية، البحث عن أشكال تنظيمية تمتلك قدرة عالية على التعبئة والانضباط والعمل في بيئة يغلب عليها الصراع المباشر مع الدولة (النموذج الاوجلاني الراديكالي).

أما في العراق، فقد أتاح استمرار جزء من البنية الاجتماعية والقيادية التقليدية، ثم تطور مؤسسات الحكم الذاتي لاحقا، إنتاج نموذج سياسي مختلف في بنيته

وأولوياته ووظائفه (النموذج البرزاني الكلاسيكي). وليس المقصود من هذه المقارنة المفاضلة بين التجريبتين، وإنما التأكيد على أن المجتمع لا ينتج تعبيراته السياسية بصورة اعتباطية، بل وفق الشروط التي يسعى من خلالها إلى إعادة إنتاج نفسه.

وإذا كانت الأحزاب والتيارات والمؤسسات هي، في جانب منها، نتاجا لهذه العملية التاريخية، فإنها لا تمثل ملكية خاصة لقياداتها أو أعضائها، بل تتحول مع الزمن إلى جزء من الرصيد الذي يمتلكه المجتمع بأكمله، فهي تترك وراءها مؤسسات، وخبرات تنظيمية، وعلاقات، وحقوقا، ومعارف، وكوادر بشرية، وشبكات اجتماعية، حتى عندما

بها العلاقة بين المجتمع والسياسة. ففي كثير من الأحيان نتعامل مع الأحزاب وكأنها هي التي تصنع المجتمع، بينما الصورة، في الواقع، أكثر تعقيدا. فالمجتمعات هي التي تنتج، عبر تاريخها، التنظيمات والتيارات والمؤسسات التي تحتاجها من أجل المحافظة على وجودها والتكيف مع المتغيرات التي تواجهها.

ومن ثم فإن فهم السياسة يبدأ من فهم المجتمع، لا العكس. ومن هنا أرى أن مفهوم شروط إعادة الإنتاج المجتمعي يوفر مدخلا أكثر تفسيراً لهذه العلاقة. فلا يستطيع أي مجتمع أن يستمر عبر الزمن إلا إذا نجح في إعادة

إنتاج مقومات وجوده الأساسية: الحفاظ على هويته، وتنظيم القوة داخله، وإدارة موارده، ونقل معارفه، وبناء مؤسساته، وإيجاد آليات للتعامل مع محيطه. وعندما

تتغير البيئة السياسية أو الاقتصادية أو الأمنية، تتغير هذه الشروط، فيضطر المجتمع إلى تطوير أدوات تنظيمية جديدة تساعده على الاستمرار. بهذا المعنى، لا تكون الأحزاب والتيارات السياسية مجرد اختيارات أيديولوجية، بل تمثل استجابات تاريخية لشروط إعادة الإنتاج التي واجهها المجتمع في مرحلة معينة.

ولذلك يصعب تفسير نشأة أي تيار سياسي أو استمراره من خلال شخصية القائد أو البرنامج السياسي وحدهما، لأن نجاح أي تنظيم في البقاء يفترض أنه استطاع، بدرجة ما، أن يؤدي وظيفة اجتماعية احتاج إليها المجتمع في ذلك الوقت.

السياسة الكردية تحتاج اليوم إلى إعادة تعريف معنى النجاح السياسي

أصبح جزءاً من القدرة العامة للمجتمع. وبهذا تتحول السياسة من آلية لتوسيع شروط إعادة الإنتاج إلى آلية تستنزفها، لأن كل دورة من الصراع تنتهي بإهدار جزء من التراكم المؤسسي والمعرفي الذي تحقق في الدورة السابقة.

ولعل السياسة الكردية تحتاج اليوم إلى إعادة تعريف معنى النجاح السياسي. فالنجاح لا يقاس فقط بزيادة عدد المقاعد أو النفوذ، وإنما أيضاً بزيادة القيمة الكلية للأصول التي يمتلكها المجتمع. فالسياسي الذي يضيف مؤسسة فاعلة، أو يوسع حقاً لغويا، أو يطور إدارة عامة، أو يبني خبرة تفاوضية، يضيف في الحقيقة مورداً جديداً إلى القدرة التاريخية للمجتمع، حتى لو كان خصومه هم أول من يستفيد منه لاحقاً.

إن المجتمعات لا تتجدد لأنها تتخلص من تنوعها السياسي، وإنما لأنها تحسن إدارة هذا التنوع وتحوله إلى تراكم مؤسسي ومعرفي مستمر. ولذلك فإن الانتقال من عقلية المباراة الصفرية إلى عقلية إدارة الأصول المجتمعية ليس مجرد دعوة إلى التسامح بين الأحزاب، بل هو شرط لتعزيز شروط إعادة الإنتاج المجتمعي نفسها. فكلما ازدادت قدرة المجتمع على المحافظة على أصوله وتطويرها، ازدادت قدرته على التعلم والتكيف والتجدد. أما عندما تتحول السياسة إلى منافسة على هدم إنجازات الآخرين، فإن المجتمع لا يخسر مشروعاً أو حزباً فقط، بل يخسر جزءاً من قدرته على صناعة مستقبله.

تتراجع سياسياً أو تفقد نفوذها. وهذه جميعها تمثل ما يمكن تسميته الأصول المجتمعية.

ومن المفيد هنا استعارة مفهوم من الاقتصاد. فالشركة الناجحة لا تُقاس بقيمة أصل واحد، وإنما بقيمة محفظة أصولها مجتمعة. كما أن المدير الكفاء لا يهدم مصنعاً لأنه أنشئ في عهد مدير سابق، ولا يغلق قسماً ناجحاً لأنه لا ينسجم مع تفضيلاته الشخصية، بل يعمل على رفع القيمة الإجمالية لجميع الأصول. وينطبق المنطق نفسه على المجتمعات، فكل مؤسسة ناجحة، وكل حق يُنتزع، وكل خبرة تتراكم، تزيد من القيمة الإجمالية لمحفظة الأصول

المجتمعية، بصرف

النظر عن الجهة التي أسهمت في إنتاجها.

ومن هذا المنظور، لا ينبغي أن يكون السؤال: من أنجز هذا المشروع؟

بل: ماذا أضاف

إلى القدرة المجتمعية

على إعادة إنتاج نفسها؟ فاستمرار استخدام اللغة الكردية في التعليم، أو تراكم الخبرة في الإدارة المحلية، أو بناء مؤسسات سياسية، أو تطوير شبكات العلاقات الخارجية، كلها أصول تزيد من قدرة المجتمع على مواجهة تحدياته المستقبلية. وقد يختلف الناس حول طريقة إدارتها، لكن إضعافها أو تدميرها بسبب الخلاف الحزبي يعني إضعاف المجتمع نفسه.

وهنا تكمن مشكلة عقلية المباراة الصفرية. فهي لا تحول المنافسة السياسية إلى وسيلة لتحسين الأداء، بل تجعلها وسيلة لإلغاء ما ينتجه الطرف الآخر، حتى عندما يكون هذا الإنتاج قد

النجاح لا يقاس فقط بزيادة عدد المقاعد أو النفوذ



د. عدالت عبدالله:

مصرف الوركاء ومأزق المواطنة

ورفض التمييز تجاه أي أحد. أسطر هذه العبارات لأقف على تجربة مؤسفة تتعلق بهشاشة قيم المواطنة في عراقنا اليوم، أعني هنا تجربة تعاطي الدولة العراقية، والبنك المركزي على وجه الخصوص، مع أزمة بعض المصارف الأهلية وحقوق المودعين فيها.

مصرف المدوية

قبل أيام، تظاهرت أعداد غفيرة من المواطنين الذين أودعوا مدخراتهم في مصرف الطيف الإسلامي، وطالبوا بأن يستلموا ودائعهم في هذا المصرف، بناء

كلنا نعتبر عراقيين بموجب الجنسية، أو من خلال البطاقة الوطنية، ويُقال إننا سواسية أمام القانون! هذه العبارات باتت روتيناً لغويًا. أما على أرض الواقع فالأمر شيء آخر، وغالباً ما لا يتطابق مع ما ندعيه أو نتبجح به، نظراً لانعدام تطبيق المبادئ أصلاً، والعمل بما تمليه القوانين والدساتير وحتى الأعراف، ولا سيما صعوبة الالتزام في واقعنا المرير بقيم المواطنة التي تقدها المجتمعات المدنية وتلتزم بها الدول المتقدمة، سيما عندما يكون الأمر تحدياً لهم في مدى تجسيد اختلاف مدنياتهم وثقافتهم عن الآخرين، وطمأننة المواطن بصون حقوقه



كيف يقبل رئيس وزراء العراق بهذا التمييز الجائر بين أبناء البلد الواحد؟



على إعلان أزمة المصرف المدوية، والتي أوجت بأنها بمثابة إعلان إفلاسه.

هذه المطالب مشروعة تماما، والكل يدعمها ويقر بها. واللافت هو أن الحكومة العراقية والبنك المركزي سرعان ما طمأنا المودعين بأن مستحقاتهم محفوظة ولن تتأثر بأزمة المصرف. ولمسنا من هذا الموقف حقا روحا من المسؤولية لدى الدولة ومواكبتها لما يدور في الشارع من أي تحرك أو احتجاج يستلزم الاستجابة له. ولكن الأمر الذي بعث الريبة والتساؤل لدى الكثيرين في الوقت نفسه هو: لماذا لا اتخذ للبنك المركزي الموقف المسؤول نفسه تجاه مودعي مصرف الوركاء الأهلي في حينه، علما بأنهم هم الآخرون لهم المعاناة نفسها، وقد نُشرت عشرات التقارير الإخبارية حولها؟ بل للتعبير عنها نظم المودعون مظاهرات جمعة طوال السنوات السبع عشرة الماضية، مطالبين فيها بأن تحافظ الدولة على ودائعهم وأن يستلموها كحق مشروع لهم.

ما الذي وراء عدم اهتمام الدولة والبنك المركزي بمطالب آلاف المودعين في مصرف الوركاء؟

ما قصة قوة النفوذ التي يمتلكها هذا المصرف، لكي تُصمت جميع المسؤولين في الدولة وتجعلهم يغضون النظر، طوال كل هذه السنين، عن هذا النهب المنظم لودائع مواطني كافة المحافظات العراقية؟

كيف يقبل رئيس وزراء العراق الجديد بهذا التمييز الجائر بين أبناء البلد الواحد؟ وكيف نقرأ ونحلل صمت مجلس النواب، في دوراته الأربع الماضية، منذ أن وقع مصرف الوركاء في أزمته هذه؟ أليس هذا محض تمييز قاتل وموضعا للشك لدى المواطن؟ أليس هذا يمثل خرقا فاضحا للقوانين المتعلقة بحقوق المواطنين؟

أليس هذا أكبر دليل على أننا لسنا بمستوى ادعاء الحرص على مفهوم المواطنة؟

صحيفة «الزمان» اللندنية

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق



مصطفى الكاظمي:

العراق أولاً... حتى لا يتحوّل الوطن إلى ساحة صراع

العراق جزءا من هذا الصراع، لا مجرد مكان تُوجّه منه الرسائل أو تُدار عبره الضغوط، بل ساحة من ساحاته المفتوحة؟ سؤال لا يحتمل التهرب، لأنّ الإجابة ترتبط بدماء العراقيين وسيادة الدولة

في لحظة إقليمية شديدة الحساسية، وفي ظلّ حديثٍ مزداد عن احتمال جولة ثالثة من التصعيد الإقليمي، يفرض الواقعُ على العراقيين سؤالا مصيريا: هل ثمة من يسعى إلى أن يكون

هل ثمة من يسعى إلى أن يكون العراق جزءاً من هذا الصراع؟

أنّ الدولة العراقية لا تملك وحدها قرارها الأمني، وهذه صورة ظالمة للعراق ومؤذية لمصالحه، لكنّها لا تُصحح بالكلام وحده.

السيادة لا تُصان بالشعارات؛ بل بقدرة الدولة على أن تكون المرجعية الوحيدة للقوة والقرار. ومن هنا، فإنّ حصر السلاح بيد الدولة ليس موقفاً ضد طرف، ولا انتقاصاً من توضّحات أحد؛ بل شرط لبقاء الدولة وحماية الجميع. فالدولة التي لا تملك وحدها قرار الحرب والسلام لا تستطيع أن تطالب الآخرين باحترام حدودها، ولا أن تطمئن شعبها، ولا أن تبني علاقات مستقرة مع محيطها. ومن مصلحة كل القوى، قبل غيرها، أن تكون الدولة قوية، لأنّ ضعف الدولة لا يحمي أحداً؛ بل يجعل الجميع مكشوفين.

تعمل الحكومة العراقية اليوم، في ظرف بالغ الدقة، على إعادة وصل العراق بمحيطه العربي والإقليمي والدولي، وعلى استثمار ما يتوافر من دعم وانفتاح بشكل صادق يخدم مصالح العراقيين. وهذه الجهود تستحق الدعم؛ لا لأنّها جهودُ حكومة بعينها، بل لأنّها مسار دولة. غير أنّ هناك، في الداخل والخارج، من لا يريد للعراق أن يخرج من منطق الساعات والمحاور، ومن يسعى إلى ضرب أي محاولة لتثبيت موقعه دولة متوازنة

ومستقبل الاقتصاد، وموقع العراق بين أشقائه وجيرانه والعالم؛ فالمسألة لم تعد شأناً أمنياً محدوداً، بل سؤال دولة ومصير واتجاه، وسؤال قدرة العراق على حماية نفسه من أن يُساق إلى ما لا يريد.

ما تكرر من محاولات لاستخدام الأراضي العراقية في استهداف دولٍ عربيةٍ شقيقةٍ وجارة، وآخرها ما أُعلن عن استهداف في المملكة العربية السعودية، وقبلها الإمارات والكويت والبحرين والأردن، يكشف أنّنا أمام مسار لا أمام حادثة منفردة. والمسار، إن لم يُحسم، يتحوّل إلى سياسة أمر واقع؛ وإذا خضعت الدولة لابتزاز القوى الخارجية عن سلطتها، فإنّها لا تخسر قراراً أمنياً فحسب؛ بل تخسر معنى الدولة نفسه. والعراق لا يجوز أن يبقى ممراً للرسائل، ولا صندوقاً للآخرين، ولا ورقة تفاوض في صراعاتهم، ولا ميداناً يُدفع به عند كل اشتداد إقليمي.

لم تعد المشكلة في إصدار بيان بعد كل حادثة، أو الاكتفاء برواية تطمينية لا تمنع تكرار الخطر. المشكلة الأعمق أنّ هناك نمطاً يتكرّر، يستهلك رصيد العراق السياسي والأخلاقي، ويضع الحكومة أمام تبعات أفعال لا تعبّر عن قرارها. وكلما تأخّر الحسم، ترسّخت في الخارج صورة خطيرة مفادها

العراق ليس تابعا لأحد، ولا عدوا لأحد، ولا ساحة لأحد

خارج الدولة تقابلها رسالة قلق من المستثمر والشريك والدولة الشقيقة، وكل اضطراب جديد ينعكس على السوق والعمل والطاقة والمصارف وصورة العراق في العالم. العراق يحتاج إلى مشاريع وطاقة وفرص عمل وتعليم وبنى تحتية وانفتاح، لا إلى مزيد من القلق والرسائل المسلحة والاصطفافات التي تستنزفه.

علينا أن نصارح شعبنا: البيانات لم تعد تكفي. لا الداخل يقتنع بالبيانات، ولا الخارج يطمئن إليها. ما يحفظ رصيد العراق هو الفعل: تحقيق مهني ومحاسبة عادلة وضبط حقيقي وقرار واضح بأن لا جهة، مهما كان عنوانها، تستطيع أن تضع البلاد أمام حرب أو عزلة أو خسارة اقتصادية. دعم الحكومة في هذا المسار واجب وطني، لأنه دعم للدولة ولحقها في حماية السيادة وصون العلاقات وبناء المستقبل.

العراق ليس تابعا لأحد، ولا عدوا لأحد، ولا ساحة لأحد. هو وطن كبير، وقرار الحرب والسلم فيه حق للعراقيين ودولتهم وحدها. هذه ساعة الدولة، وساعة العقل، وساعة أن نقول بوضوح: العراق أولا.

*** رئيس مجلس الوزراء العراقي الأسبق**

شريكة آمنة، قادرة على أن تتحدث باسم نفسها لا باسم غيرها.

والحقيقة أن العرب، رغم كل ما مرّت به العلاقة من تعقيدات، لم يديروا ظهورهم للعراق؛ بل ظلّوا ينظرون إليه بلدا محوريا لا غنى عنه في استقرار المنطقة. وعلى امتداد السنوات الصعبة، بقي هناك استعداد عربي لاحتضان العراق، وإعادته إلى موقعه الطبيعي، إيمانا بدوره وحضوره وعمقه الحضاري والسياسي. لم تكن المشكلة يوما في رغبة العرب بالقطيعة مع العراق؛ بل في قدرة العراق على أن يقدم نفسه دولة واحدة القرار، لا بلدا تتنازع قراره الحكومة والفصائل، والدستور والسلاح، والمصلحة الوطنية وإرادات لا تصدر عن مؤسسات الدولة العراقية. ومن المؤسف أن تُهدر فرص الانفتاح والثقة بسبب ممارسات لا تعبر عن إرادة العراقيين، ولا عن مصلحة دولتهم.

إنّ خطر الانزلاق اليوم أكبر مما يظنّ البعض؛ فكلّ فعل غير محسوب قد يجبر العراق إلى مواجهة لا يريدّها، وكل استخدام لأرضه خارج قرار الدولة قد يدفعه خطوة إضافية نحو العزلة. والعزلة ليست بطولة، ولا مصلحة، ولا خيارا قابلا للحياة في عالم تقوم فيه الدول على الاقتصاد والشراكات والاستثمار والثقة. فكل رسالة مسلحة تُطلق



ثائر الغانمي:

مكافحة فساد لا منع من التوقيع!

والضوابط النافذة. فالقرار الإداري جزء أساسي من عمل الدولة، وهو في بعض حالاته قائم على التقدير المقيد واختيار البديل الأنسب في ضوء المعطيات المتاحة والظروف المرتبطة بكل حالة. ومن الطبيعي أن يخضع هذا القرار للتدقيق والمراجعة، لكن من المهم في الوقت ذاته أن تكون المعايير واضحة في التمييز بين الخطأ غير المقصود إن حصل، والمخالفة المتعمدة، واستغلال الوظيفة لتحقيق منفعة غير مشروعة. وتكمن أهمية هذه التفرقة في أنها تعزز الثقة بالعمل المؤسسي، وتدفع المسؤول إلى اتخاذ القرار

تُعد مكافحة الفساد وترسيخ النزاهة في مؤسسات الدولة من أولويات الإصلاح، لما تمثلانه من حماية للمال العام، وتعزيز لثقة المواطن بمؤسسات الدولة، وترسيخ لمبدأ سيادة القانون. وكل جهد جاد في هذا الاتجاه يستحق الدعم والإسناد، لما يتركه من أثر مباشر في كفاءة الإدارة وجودة الأداء العام. وفي الوقت نفسه، فإن نجاح هذه الجهود لا يرتبط فقط بملاحقة حالات الفساد وكشف التجاوزات، وإنما أيضاً ببناء بيئة إدارية تعزز ثقة المسؤول والموظف النزاهة بقدرته على ممارسة صلاحياته واتخاذ القرارات التي تقتضيها المصلحة العامة، في إطار القانون

في وقت، بدلا من أن تتحول، خشية الخطأ، إلى تردد ينعكس على سرعة إنجاز معاملات المواطنين والمشاريع والبرامج الحكومية والتنمية المتوخاة. إن الرقابة والمساءلة لا تتعارضان مع سرعة الأداء، بل إنهما عنصران أساسيان في الإدارة الرشيدة في بناء معادلة متوازنة مبنية على ردع الفساد وحماية النزاهة، وتعزيز الرقابة وتشجيع المسؤولية، ومحاسبة المتجاوز مع توفير الثقة لمن يؤدي واجبه وفق القانون. إن الغاية من الإصلاح ليست تقليل القرارات أو



متى ما اقترنتا بمعايير واضحة وعدالة في التطبيق. فالمسؤول النزيه لا يحتاج إلى غياب الرقابة، وإنما إلى أن يعرف أن قراراته ستُقيم وفق القانون والإجراءات والوقائع التي استند إليها، وأن الاجتهاد الإداري المشروع لا يُعامل معاملة المتجاوز المتعمد. وفي المقابل، فإن ممارسة المسؤول لصلاحياته لا تعني غياب المسؤولية؛ فالقرار الصحيح هو القرار الذي يجمع بين المبادرة والانضباط، وبين سرعة الإنجاز وسلامة الإجراءات، وبين الجرأة في تحمل المسؤولية والالتزام الكامل بالقانون.

***رئيس مجلس الأمناء في شبكة الإعلام العراقي**

ومن هنا، فإن مكافحة الفساد ينبغي أن تسهم



علي حسين

أيقونة وطنية

صحيفة «المدى» العراقية

وإذا سنحت لك الفرصة لقراءة سيرة نصير الجادرجي، فستجد من الصعب أن تحدد إذا كان صاحب السيرة يتصرف مع الناس باعتباره ينتمي إلى طائفة معينة أم إلى حزب بعينه. يبدو ذلك مستحيلاً، بل من المحظورات أن تجد رجلاً بحجم نصير الجادرجي يتحدث بالطائفة والعشيرة والمكون، لا يمكن أن يحسب السياسي على طائفته، إلا في زمن ساسة بيع المناصب، زمن أصبح فيه كل شيء سهلاً، المال العام أصبح خاصاً، والمنصب لا يُسعى إليه من خلال الاجتهاد والعمل والخبرة، بل الوسيلة إليه هي التزوير والانتهازية، ذات مرة وجدت نصير

لم يكن نصير الجادرجي الذي ودع عالمنا، مجرد سياسي يتفاخر بعراقيته، ونموذج للوطنية السمحة، بل كتاباً غنياً لحقبة من الزمن. يرحل نصير الجادرجي فترحل معه ذكريات ومواقف جيل كان حلمه الوحيد إقامة دولة تقوم على العدل الاجتماعي، ونظام سياسي يحفظ كرامة الإنسان، كان ذلك جيل من الوطنيين آمنوا بأن العمل السياسي خدمة وطنية وليست جهادية على الشعب أن يدفع ثمنها. وأن الدفاع عن مصالح الناس لا تتطلب حمايات وقصوراً ومقاولات وشعارات طائفية.

»» ظل صورة عن العراق الذي أحبه وعشقه »»

الجادرجي منزعجا لأن أحد الكتاب وصفه في مقال بالشخصية السنية، فقد كان يرى أن الصفة التي يجب أن ترافقه هي «الشخصية الديمقراطية».

ظل نصير الجادرجي، على مدى ثلاثة وتسعين عاما، صورة عن العراق الذي أحبه وعشقه، لا الطائفية أغرته، ولا المحاصصة اقتربت من بابه، كان مثل العراق الذي حلم به، أنيقا، طافحا بالأمل.

ولم يكن يدري أن العراق سيدير له ظهره في أواخر حياته، ليعيش ما تبقى له من العمر بعيدا عنه، في الوقت الذي نجد خيل السياسة يترافسون فيما بينهم من أجل المغانم والمكاسب.

ودّع نصير الجادرجي عراقه الذي كان يأمل أن يراه يذهب باتجاه المستقبل، فإذا به يثير معارك الماضي، ويصرّ ساسته على أن لا حل لمشاكل العراق إلا المحاباة وإعادتنا إلى القرن الأول الهجري.

في هذه البلاد فقط، يغيب صوت نصير الجادرجي وتعلو أصوات تشتم العراق وتتمنى زواله من الخارطة، وتشاهد فيديوهات لساسة ونواب يصرخون في الفضائيات: «أين حصتنا؟».

عاش نصير الجادرجي سنواته الثلاث والتسعين مؤمنا بأن هذا الوطن المثير للدهشة لن يكف عن صوغ نفسه كل يوم، يختلف أبنائه على أشياء كثيرة، لكنهم يتفقون جميعا على شغف حب هذه البلاد والدفاع عن حريات الناس وآمالهم ومستقبلهم.. والأهم أن يتعلموا الجرأة التي يملكونها، والشجاعة التي يجب أن ترافقهم، والإقدام والتضحية التي يجب أن تكون شعارا لهم.

لا يهّم، في كل الأحوال الحمد لله على نعمته أن نكون ونظلّ عراقيين على طريقة نصير الجادرجي، لا على طريقة برلمان الصدفة.

المرصد التركي و الملف الكردي



تقدم في حل المسألة الكردية يؤسس لحقبة جديدة في تاريخ تركيا وسوريا والمنطقة

*مركز الجزيرة للدراسات

من التحفظات التي تحيط بجهود السلم والمصالحة في البلدين الجارين، تزداد الآمال بأن يفتح مسار الحل والتسوية الباب لمعالجة الآثار الكارثية التي تركها نظام ما بعد الحرب العالمية الأولى الإقليمي على شعوب المشرق

خلف رياح حرب الأعوام الثلاثة، التي تعصف بجنابات المشرق العربي-الإسلامي، ثمة تقدم حثيث في جهود إنهاء الحراك الكردي الانقسامي في تركيا وسوريا، الذي هدد استقرار البلدين ووحدتهما طوال عقود. وبالرغم

الكرد يتواجدون منذ آلاف السنين في كافة بلاد المشرق العربي-الإسلامي

وحدة البلاد، ووضع نهاية للإدارة الذاتية وسيطرة قوات سوريا الديمقراطية على ما يناهز خمس مساحة البلاد، في مارس/آذار ٢٠٢٥. ولكن، نظرًا للصعوبات والعقبات المختلفة التي واجهت المسارين، التركي والسوري، وللعلاقة الوثيقة بينهما، ما كان لأشد المهتمين بالمسألة الكردية تفاؤلاً قبل عام أو عامين توقع تحقق هذا المنعطف الحاسم في الدولتين معاً.

فكيف تقدمت الجهود على المسارين، التركي والسوري، وأية عقبات واجهتها، قبل أن تصلا إلى مرحلة الحل الفعلي لحزب العمال الكردستاني وتخليه عن العمل المسلح في تركيا، واندماج كافة المؤسسات المدنية والقوى المسلحة في شمال شرق سوريا في أجهزة الدولة السورية ومؤسساتها المركزية؟ وما الذي يتطلبه الحل النهائي للمسألة الكردية من متغيرات مقابلة في بنية وتصور الدولة لنفسها في كلٍّ من تركيا وسوريا؟ وأية آفاق ي طرحها هذا الحل لمستقبل شعوب المشرق ودوله؟

المسار التركي

بدأ المسار التركي لحل المسألة الكردية بمبادرة أعلنها رئيس حزب الحركة القومية، دولت بهتشي، أواخر أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٤، بعد عام واحد على اندلاع الحرب الإسرائيلية على غزة، في ٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٣، والتي اتسعت لاحقاً لتشمل مناطق أخرى في إقليم المشرق. دعا بهتشي في مبادرته إلى إطلاق سراح عبد الله أوجلان، الزعيم المؤسس لحزب العمال الكردستاني،

ودوله.

في سوريا، أعلن قائد قوات سوريا الديمقراطية، مظلوم عبيدي، الخميس ٢٠ أغسطس/آب ٢٠٢٦، اكتمال عملية انضواء المؤسسات الكردية المدنية والعسكرية في إطار مؤسسات الدولة السورية، بعد نحو ثمانية أشهر من توقيع الاتفاق الخاص بالاندماج مع الرئيس، أحمد الشرع. وفي كلمة ألقاها خلال احتفال بمئوية تأسيس مدينة القامشلي شمال شرق البلاد، قال عبيدي: إن «مرحلة اندماج المؤسسات العسكرية والأمنية والإدارية داخل مؤسسات الدولة الوطنية تمت وانتهت»، مضيفاً «من الآن فصاعداً نبدأ مرحلة جديدة»، بعد سنوات شكّل فيها الكرد رأس حربة في قتال تنظيم الدولة الإسلامية، وتمكنوا إثر اندلاع الثورة السورية، واندلاع النزاع على مستقبل سوريا وأرضها من بناء إدارة ذاتية تتبعها مؤسسات مدنية وعسكرية.

وفي ٨ سبتمبر/أيلول، ذكر رئيس البرلمان التركي، نعمان قورتولموش، الذي يلعب دوراً رئيساً في مشروع «تركيا بلا إرهاب»، العنوان الذي يطلقه المسؤولون الأتراك على عملية السلام والتعاقد الوطني أن قوات حزب العمال الكردستاني المتمركزة في الشمال العراقي ستبدأ بالفعل إلقاء السلاح وتسليمه للدولة العراقية في أكتوبر/تشرين الأول المقبل. ولم يغفل قورتولموش، الذي كان يتحدث في مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره العراقي هيبب الحلبوسي، الإشارة إلى أثر هذا التطور الإيجابي على مستقبل تركيا وسوريا والعراق. كما أشار إلى علاقة حلّ حزب العمال وتسليمه السلاح بضرورة المضي قدماً في مشروع طريق التنمية، المفترض أن يربط ميناء البصرة العراقي بساحل المتوسط التركي.

انطلقت التحركات الأولى لحل المسألة الكردية في تركيا، في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٤، بعد محاولتين سابقتين متعثرتين شهدتهما البلاد في ٢٠١٣ و ٢٠١٥. أما في سوريا، فقد اتُّخذت الخطوة الأولى نحو استعادة

تشهد المسألة الكردية في كل من تركيا وسوريا تقدما ملموسا ومتوازيا نحو التسوية

فبراير/شباط ٢٠٢٥، ووجه دعوة علنية لحل حزب العمال والتخلي عن السلاح والعودة إلى أحضان الدولة التركية، مؤكداً أن الظروف التاريخية التي أحاطت بتأسيس الحزب في ثمانينات القرن الماضي قد تغيرت. ولكن، إن كانت أوساط الحكم في أنقرة أطلقت على العملية المنشودة اسم «تركيا بلا إرهاب»، فقد سُمّاها أوجلان عملية «السلام والديمقراطية»، في إحياء لا يخفى بتباين غايات الطرفين.

وبعد أن وجدت دعوة أوجلان استجابة متحفظة في الدوائر القيادية لحزب العمال المتمركزة في جبال قندیل في الشمال العراقي، سارع الحزب إلى عقد مؤتمر عام، في ١٢ مايو/أيار ٢٠٢٥، لاتخاذ قرار بشأن دعوة زعيمه المؤسس. انتهى المؤتمر إلى إقرار حل الحزب والتخلي عن العمل المسلح بأغلبية ملموسة. وفي أواخر يوليو/ تموز، أي بعد شهرين من اختتام أعمال المؤتمر، نظم الحزب احتفالاً رمزياً في موقع بشمال العراق، شهده مسؤولون من الاستخبارات التركية، قام خلاله ثلاثون مقاتلاً كردياً بإحراق سلاحهم.

استلم البرلمان التركي زمام المبادرة، في أغسطس/آب من العام الماضي، بتشكيل مجموعة برلمانية متخصصة، باسم «لجنة التعاضد الوطني والأخوة والديمقراطية»، من ٥١ عضواً، مُثلت فيها كافة الأحزاب المتواجدة في البرلمان بنسبة تمثيلها البرلماني، وترأسها نعمان قورتولموش، رئيس البرلمان. ولأن الحزب الجيد، قومي التوجه، قرر عدم الالتحاق باللجنة، فقد استقرت على ٤٨ عضواً. بعد ذلك، قامت اللجنة بعقد جلسات استماع مع كافة فئات المجتمع التركي، وكان يفترض أن تُنهي عملها برسم خريطة طريق ووضع إطار قانوني لعملية السلام، بما في ذلك حل حزب العمال واندماج القطاع الأكبر من أعضائه ومسلحيه في المجتمع، ومعالجة إرث عقود الصراع الدامية بين الحزب والدولة.

ولكن اللجنة تناقلت في إنجاز مهمتها، وإلى حدود

الذي يقضي حكماً بالسجن المؤبد في جزيرة إمرالي التركية، وإلى حل الحزب وتخليه عن العمل المسلح ضد الدولة التركية.

ليس ثمة دليل على أن اتصالات أُجريت بين بهتشي والقيادات الكردية القومية، ولا على تفاهات مسبقة على المبادرة بين بهتشي وحليفه الوثيق، الرئيس أردوغان. يُعد بهتشي، السياسي القومي المخضرم، محرراً (تيرمومتراً) موثقاً للسياسة التركية، والأرجح أنه أطلق مبادرته لشعوره بارتفاع مستوى المخاطر التي تواجه تركيا، من جهة، ولتقديره بأن حزب العمال قد هُزم بالفعل، ولم يعد لديه من خيارات سوى الاعتراف بأن طريق العمل المسلح لن يحقق أيّاً من أهدافه، بل سيوقع المزيد من الضرر بالكرد وبالدولة التركية على السواء.

التقط الرئيس أردوغان مبادرة حليفه، ولم يلبث أن أعلن تأييده لها، من زاوية ما يمكن أن تفضي إليه من وضع نهاية للإرهاب في البلاد، دون أن يدخل في تفاصيل ما تعنيه المبادرة من التزامات. كما التقط المبادرة حزب الديمقراطية ومساواة الشعوب، وثيق الصلة بحزب العمال الكردستاني، والذي يقبّع أحد قادته، صلاح الدين دميرتاش، في السجن بعد إدانته بدعم الإرهاب. وخلال الشهور القليلة التالية، تحركت مجموعة من قيادات حزب الديمقراطية ومساواة الشعوب لعقد لقاءات مع قيادات حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية، والأحزاب التركية الرئيسية الأخرى، وللإجتماع مع عبد الله أوجلان. ولم يستجب أوجلان لمبادرة بهتشي إلا في أواخر

خطوات عملية قطعت في اتجاه احتواء الأخطار التي ظلت تهدد استقرار البلدين

يوفر القانون عودة آمنة لكافة أعضاء الحزب ومسلحيه، الذين لم تُوجَّه لهم اتهامات بالقتل، إلى الحياة الطبيعية في البلاد، كما يوفر مساراً قانونياً مؤجلاً لمن وُجِّهت إليهم اتهامات غير سفك الدماء.

لم يتضمن القانون مخرجاً لقيادات حزب العمال في جبال قنديل، ولكن تقارير أشارت إلى وجود اتصالات تجري مع الحكومة العراقية لمنحهم حق الإقامة والحياة في منطقة الحكم الذاتي الكردي من العراق. كما أن القانون لم يطرح تصوراً لتغيير وضع عبد الله أوجلان، ولكن هناك من يقول في أنقرة: إن خطوات ستؤخذ لإعداد مسكن له في جزيرة إمراي، ينتقل للمعيشة فيه تحت ما يشبه الإقامة المحددة، بحيث تُتاح له حياة اجتماعية أوسع، وحرية اتصال بمن يرغب، وربما حتى انتقال عدد ممن يرغب من أقاربه للسكن معه.

وفي ٢٣ أغسطس/آب، دعا نائب الرئيس، جودت يلماز، كردي الأصل، هيئة المراقبة والتقدير، المكلفة بالإشراف على عملية السلام وإطلاع البرلمان على التقدم في العملية، للاجتماع. وكما هي تقاليد البيروقراطية التركية، انتهى لقاء الهيئة الأول إلى تشكيل هيئات فرعية، أمنية وعسكرية واجتماعية، للإشراف على، ومراقبة إجراءات حل حزب العمال وتخليه عن السلاح، وعودة عناصره ومقاتليه للبلاد، ومساعدتهم على الاندماج في المجتمع التركي. جدير بالذكر أن الهيئة تضم وزراء الخارجية والداخلية والدفاع والعدل، إلى جانب سكرتير رئاسة الجمهورية ورئيس المخابرات وأمين عام مجلس

أوائل ٢٠٢٦، لم تكن نتائج عملها قد تبلورت في أي مقترح لخريطة طريق، أو مشروع قانون. وبدأ أن عدداً من نواب حزب العدالة والتنمية وبعض الوزراء لا يُبدون حماساً كافياً للمضي قدماً في المشروع. وأبدى البعض خشية من تجاهل آلام أسر ضحايا سنوات الإرهاب، بينما أعرب آخرون عن عدم الثقة في جدية حزب العمال، وأشاروا إلى أن أنقرة لا تستطيع اتخاذ خطوات مصالحة ملموسة دون أن ترى الحزب يتخلص من سلاحه، ليس في تركيا وحسب، بل وفي سوريا أيضاً.

في أوائل مايو/أيار ٢٠٢٦، قال مراد قرة يلان، أحد قادة العمال الكردستاني الكبار: إن العملية السياسية قد توقفت فعلياً. أما قورتولموش، فقد اشتكى من بطء عملية تخلي الحزب عن سلاحه. وفي ١٨ مايو/أيار، دعا بهتسلي، الذي أخذت تصريحاته تصبح أكثر حدة، إلى وضع خريطة طريق محددة لمواصلة عملية السلام، وإلى منح أوجلان وضعاً اجتماعياً خاصاً، يؤهله للمساعدة في التقدم نحو حل حزب العمال، وإلى تشكيل لجنتين رسميتين، برلمانية وأمنية، لمراقبة عملية السلام الوطني، والإشراف على الخطوات الضرورية لحل تنظيمات حزب العمال والتخلي عن السلاح. ولكن، بعد تدخل الرئيس أردوغان بصورة أكثر فاعلية، عادت اللجنة البرلمانية إلى التحرك بفاعلية ملموسة.

في منتصف يوليو/تموز، أعلن رسمياً أن حزب العدالة والتنمية، بالتعاون مع حزب الديمقراطية ومساواة الشعوب، بصدد طرح مشروع قانون على البرلمان، يشكّل إطاراً لعملية السلام والمصالحة الوطنية. وفي ١٠ أغسطس/آب، وبعد مناقشة استمرت ١٧ ساعة في اللجنة التشريعية، أقر البرلمان في جلسة تاريخية، وبأغلبية ٤٦٨ صوتاً، مقابل معارضة ٨٨ فقط، مشروع قانون «تعزيز التضامن الوطني والاندماج الاجتماعي». وكانت تقارير في أنقرة أشارت إلى أن مشروع القانون عُرض مسبقاً على أوجلان، الذي لم يعترض على أيٍّ من بنوده الاثني عشر.

من جبال قنديل إلى سوريا، وأسهم في تنظيم وتدريب وقيادة قوات قسد.

وفي مارس/آذار ٢٠٢٥، أي بعد شهرين فقط من تولي إدارة الرئيس ترامب مقاليد البيت الأبيض، وعلى خلفية اتخاذ الرئيس ترامب قراره بدعم سوريا الجديدة والمساعدة على استقرارها، أبلغ الأمريكيون القيادات الكردية السورية أن واشنطن بصدد إنهاء التواجد العسكري الأمريكي في سوريا، وأن على قسد التفاهم مع دمشق لوضع نهاية مرضية للإدارة الذاتية، ولاندماج قوات قسد في أجهزة الدولة. وفي العاشر من الشهر نفسه، وقّع مظلوم عبيد، القائد العام لقسد، والرئيس الشرع، اتفاق إطار لعودة الدولة السورية إلى منطقة الإدارة الذاتية، بما في ذلك حقول النفط والغاز والمعابر الحدودية، والعمل على دمج قوات قسد والمدنيين في الإدارة الذاتية في أجهزة الدولة السورية ومؤسساتها. كما اتفق الطرفان على أن تكتمل العملية برمتها في نهاية العام.

ولكن قسد، خلال الشهور التالية، سيما بعد تأزم الوضع في السويداء، والانتقادات الغربية التي وُجّهت لدمشق على خلفية أحداث منطقة الساحل السوري، والتوغل الإسرائيلي خلف خط فصل القوات في جنوب غربي البلاد، مالت إلى محاولة الالتفاف على اتفاق مارس/آذار، والسعي لإيجاد مظلة غربية، أو حتى إسرائيلية، لطموحات الحفاظ على نوع من الحكم الذاتي.

وفي أغسطس/آب ٢٠٢٥، نظّمت الإدارة الذاتية الكردية مؤتمراً عاصفاً في مدينة الحسكة، ضمّ عدداً من الشخصيات المسيحية والسريانية والمسلمة والعربية العشائرية، إلى جانب أغلبية من ممثلي القوى الكردية المختلفة. كما شارك في المؤتمر الشيخ غزال غزال، رجل الدين العلوي المناهض لدمشق، والشيخ مرشد معشوق الخزنوي، أحد أكثر رجال الدين الكرد المسلمين تعصباً في توجهاته القومية، إضافة إلى المرجع الدرزي، حكمت الهجري، الذي يقود الحركة الانفصالية في السويداء، والذي

لتقدم مسار التسوية آثار إيجابية للمنطقة وجني ثمارة على أكثر من صعيد

الأمن الوطني.

وكان هذا التقدم في العملية هو ما دفع نعمان قورتولموش إلى الإدلاء بتصريحه الذي توقّع فيه اكتمال خطوات حل حزب العمال وتسليم سلاحه للسلطات العراقية في أكتوبر/تشرين الأول المقبل. ولكن ليس من الواضح ما إن كان تصريح قورتولموش بُني على معلومات حول اتفاق على مسار عملية السلام بين السلطات التركية المعنية وقيادة حزب العمال في جبال قنديل أو على مجرد قراءة عامة للموقف.

المسار السوري

جاء انطلاق المسار السوري لحل المسألة الكردية لاحقاً للتطورات في تركيا. والمؤكد أن المسار السوري ما كان له التقدم دون انطلاق المسار التركي، من جهة، ودون التغيير في الموقف الأمريكي من الحكم السوري الجديد، ومن العلاقة مع قوات سوريا الديمقراطية وما عُرف باسم الإدارة الذاتية في شرق وشمال شرق سوريا، من جهة أخرى. فقوات سوريا الديمقراطية (قسد)، التي شكّلت بتشجيع ودعم أمريكيين في ٢٠١٥، في ذروة الصراع مع تنظيم الدولة الإسلامية في شرق سوريا، تقودها في الحقيقة قوات حماية الشعب الكردية، التي هي ليست أكثر من امتداد لحزب العمال الكردستاني، بالرغم من أن قسد ضمّت إلى صفوفها عشرات آلاف المسلحين العرب من عشائر منطقة الجزيرة السورية. كما أن عدداً من كوادر حزب العمال انتقل في السنوات القليلة الماضية

دمشق وقسد.. من صدام المصالح إلى مسار الاندماج

قبضتها على الطبقة وسد الفرات، عبرت النهر إلى الرقة ودير الزور. في الوقت نفسه، كانت الوحدات العشائرية العربية، التي تمثل ما لا يقل عن ٧٠ بالمئة من بنية قسد، تعلن انحيازها للجيش السوري. وما إن أطلت القوات السورية على مشارف الحسكة وعين العرب، لم تجد قيادة قسد مناصاً من العودة إلى التفاوض.

وكما فوجئت قيادة قسد بالكفاءة التي أظهرتها قوات الجيش السوري الجديد، فوجئت أيضاً بالمرسوم ١٣، الذي أصدره الرئيس الشرع، في ١٦ يناير/كانون الأول، وتضمن إلغاء عواقب إحصاء ١٩٦٢، وإعادة الجنسية السورية لمن يرغب من الكرد الذين حُرموا منها، وإقرار الحقوق اللغوية والثقافية للكرد السوريين، وإعلان يوم النيروز عيداً وطنياً. وبعد يومين من إعلان المرسوم الرئاسي، وإثر تدخل حاسم من السفير الأمريكي والمبعوث الرئاسي لسوريا، توم باراك، جرى التوصل إلى ملحق لاتفاق مارس/آذار ٢٠٢٥، يرسم طريقاً محددة لنهاية الإدارة الذاتية ودمج قوات قسد في الجيش السوري.

لم تكن الطريق خلال الشهور التالية على المواجهة العسكرية في يناير/كانون الأول والاتفاق الملحق سلسلة أو ممهّدة، ولكن قيادة قسد كانت قد أدركت أنها لم تعد تملك خيارات أخرى، وأن ليس ثمة جدوى من التعويل على الدعم الدولي. دمشق، هي الأخرى، لم تتردد في اتخاذ القرارات التي يتطلبها التقدم في مسار التسوية السلمية. ففي مارس/آذار، أعلن في دمشق عن تعيين سيّان حمو، قائد قوات حماية الشعب، معاوناً لوزير الدفاع السوري

دُعي لمخاطبة المؤتمرين عن بعد. وشهد المؤتمر، الذي أشرف على إدارته سيّان حمو، قائد قوات حماية الشعب، كلمات طالبت بدولة فيدرالية سورية، وتنديداً بسياسات الحكم الجديد في دمشق. ولم يكن خافياً أن المؤتمر أُريد به توفير مخرج من اتفاق مارس/آذار، وطرح الحكم الذاتي الكردي في إطار أوسع، يجمع الأقليات الإثنية والطائفية السورية الأخرى.

طوال الشهور التالية، عادت وفود قسد في اجتماعاتها مع المسؤولين السوريين إلى تكرار مطالبها بالحكم الذاتي، ونظام الإدارة اللامركزية، والتخلي عن «العربية» في اسم الجمهورية العربية السورية الرسمي. وفي ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥، شهد لقاء وزير الدفاع السوري، مرهف أبو قصرة، ومظلوم عبيدي، خلافات متعددة الأوجه حول عدد الفرق من قوات قسد التي يمكن أن تلتحق بالجيش السوري، وحول رغبة قسد في المحافظة على بنية هذه الفرق على ما هي عليه، وحول مصير قوات الأمن الداخلي الكردية (الأشائيس) وقوات حماية المرأة، وحول عدد الضباط الكرد الذين يمكن ضمهم لقيادة أركان الجيش السوري.

مع استمرار الخلاف، أصبح من الواضح في دمشق أن الطريق إلى تطبيق اتفاق مارس/آذار لم يعد متاحاً. ولم يكن من المفاجئ، في السادس من يناير/كانون الثاني ٢٠٢٦، أن تندلع اشتباكات بالغة الحدة بين قوات الجيش والأمن السوريين، من جهة، ومسلحي قسد المتمركزين في حيي الأشرافية والشيخ مقصود، من جهة أخرى، بعد أن تكررت محاولات الأخيرين لقطع طريق حلب الشمالي وتهديد أمن الأهالي والمسافرين. الفارق هذه المرة عن أحداث مشابهة شهدتها خطوط التماس بين الطرفين من قبل، أن القوات السورية كانت على استعداد للمواجهة. فخلال أيام قليلة، نجحت قوات الجيش والأمن السوريين في السيطرة على الوضع في حلب، وتقدمت لتطهير ريف حلب الشرقي من المسلحين الكرد. وبعد أن أحكمت

ملفي الحراك الانفصالي الكردي في الدولتين باتا تاريخاً وحسب. الحقيقة، أن مخاوف عدة، وتحفظات أكثر، لم تزل تحف بالمسارين.

في تركيا، ليس ثمة ما يؤكد توقعات نعمان قورتولموش بأن قوات حزب العمال الكردستاني في جبال قنديل ستقوم فعلاً بتسليم سلاحها للدولة العراقية، في أكتوبر/تشرين الأول، سيما أن مصادر العمال الكردستاني تفيد بأن قرار حل تنظيمات الحزب لم يُقبل بإجماع قيادات الحزب. كما أنه ليس هناك من يعرف على وجه اليقين عدد عناصر الحزب الذين سيُسمح لهم بالعودة إلى البلاد، سواء من بين أولئك المتمركزين في الجانب العراقي من الحدود، أو أولئك المنتشرين في المنافي الأوروبية، أو الذين يُمضون عقوبة في السجن بعد إدانتهم بهذه التهمة أو تلك. فما الذي سيحدث لأولئك الذين لن يُسمح لهم بالعودة، أو الذين لا يرغبون أصلاً في العودة؟ وكيف ستعمل أجهزة الدولة التركية على مساعدة العائدين في بناء حياتهم من جديد، اجتماعياً وتعليمياً ومهنياً؟

أما في سوريا، وبالرغم من أن إدماج آلاف من مسلحي قسد وموظفي الإدارة الذاتية كان في حد ذاته خطوة كبيرة في سبيل حل المسألة الكردية، فإن هذه الخطوة ستُبقي آلاف آخرين بلا عمل، في وقت لم يعد خافياً أن الدولة السورية لا تملك من المقدرات ما يؤهلها لمساعدة كل هؤلاء الشباب والشابات على بناء حياة كريمة. وإن كانت قيادات قسد وقوات حماية الشعب قد أُجبرت في النهاية على الاتفاق مع دمشق، فإن العديد من قواعد قوات حماية الشعب، أو حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني، التعبير السياسي لقوات حماية الشعب في سوريا، لم تستوعب بعد فكرة الانضمام في حضان الدولة السورية. هؤلاء الغاضبون، سيما في صفوف ما يُعرف بالشبيبة الثورية، هم من واجهوا عودة أجهزة الدولة السورية ومؤسساتها بالشعب في الشهور القليلة الماضية.

من الرهان على الخارج إلى التفاهم مع الدولة.. تبدل الحسابات الكردية

للمنطقة الشرقية. وبدأت وزارة الدفاع بخطوات حثيثة تشكيل ثلاثة ألوية من عناصر قسد، على أن تنضوي تلك الألوية في الفرقة ٦٠، المتمركزة في شمال شرقي البلاد. كما سارعت الحكومة السورية إلى افتتاح عدة مكاتب في مختلف أنحاء البلاد لتسوية أوضاع الكرد الذين حُرّموا من جنسيتهم السورية. ومع أوائل يونيو/حزيران، كان ما يزيد عن ١٢ ألف كردي قد تقدموا بأوراقهم للحصول على الجنسية.

في منتصف أغسطس/آب، عندما أعلن مظلوم عبيد عن اكمال عملية حل قسد والإدارة الذاتية، والاندماج في أجهزة ومؤسسات الدولة، كانت قسد قد سلّمت كافة المعابر الحدودية وحقوق النفط والغاز لممثلي الدولة السورية، وكانت إدارات الدولة المدنية وقوات الأمن والجيش السوري، قد قطعت شوطاً واسعاً في السيطرة على حدود البلاد، وفي الدخول إلى مدن وبلدات الشمال الشرقي، التي خضعت من قبل لسيطرة قسد. وكما كان متوقعاً، أعلن في دمشق عن تعيين مظلوم عبيد مستشاراً في رئاسة الجمهورية، وإلهام أحمد، المسؤولة السابقة للعلاقات الخارجية في قسد، نائبة في مجلس الشعب السوري، في مقعد أخلاه نائب سابق نالته شبهات حول علاقات ما مع النظام السابق.

تحفظات وآمال كبرى

لا يعني التقدم الذي أحرز حتى الآن في المسارين، التركي والسوري، أن الأمور كافة تمضي على ما يرام، وأن



السلام أمام اختبارات الداخل.. مخاوف ما بعد الاندماج والتسوية



الشمالية. فقد نشر حزب العمال الكردستاني، بكافة فروعه وتجلياته التنظيمية، خلال العقود الماضية، ثقافة قومية انفصالية، أعلنت من الدعوة للنضال من أجل بناء «كردستان الكبرى». وصنع الحزب مناخاً من التعبئة الثورية ترك أثره على مئات الآلاف، وربما ملايين الكرد السوريين والأتراك والإيرانيين.

قطار الحل والتسوية قد انطلق بالفعل

وليس هناك مفر من الاعتراف بأن الدولة في تركيا وسوريا وإيران لا تزال تنظر إلى نفسها بوصفها دولة قومية مركزية ذات هوية محددة، تسعى إلى بسط سيادتها على شعبها وأرضها، وتطلب من شعبها الولاء والإقرار بهذه السيادة. فأين سيجد مئات الألوف من الكرد الذين تشبعوا بالفكرة القومية الانفصالية مكاناً لهم في ظل الدولة القومية سواء في تركيا أو سوريا أو إيران؟

إزاء هذه الأسئلة، ليس ثمة مؤشرات جادة على انطلاق نقاش في أنقرة ودمشق وطهران، حول إعادة النظر في بنية الدولة وهويتها، وعلاقتها بكافة فئات شعبها. وإن كان ثمة فرصة في سوريا لإعادة الاعتبار للتعددية السورية في دستور البلاد، الذي لم يبدأ العمل عليه بعد، فلا أحد في دوائر الحكم في تركيا تطرق حتى الآن إلى ضرورة إجراء تعديل دستوري، يعيد النظر في مفهوم المواطن، ويعترف بالتعددية الثقافية للشعب التركي. أما في إيران، فليس هناك مسار للمصالحة والسلم قد أُطلق أصلاً.

لم يكن من الصعب على الدولة السورية إعادة السيطرة على المعابر الحدودية مع العراق وتركيا، وعلى حقول النفط والغاز، أو تسلم إدارة القطاع الصحي في شمال شرق البلاد، ولكن تحديات كثيرة ستواجهها دمشق على طريق إدماج القطاع التعليمي في المنطقة، الذي تحكمت قسداً طوال سنوات ليس في كادره وحسب بل وفي مناهجه أيضاً. وحتى على مستوى التعبير السياسي، إن كان نظام التعددية الحزبية في تركيا، ووجود حزب الديمقراطية ومساواة الشعوب، يفسحان مجالاً لاستقبال من يرغب من النشطين الكرد في ممارسة العمل السياسي، فليس من الواضح في سوريا بعد ما إن كان النظام الجديد يُمضي نحو تشريع التعددية الحزبية السياسية.

خلف ذلك كله، يصعب تصور حلّ كامل ونهائي للمسألة الكردية في المشرق، إن نُظر إليها بوصفها مسألة سورية-تركية وحسب. فالكرد يتواجدون منذ آلاف السنين في كافة بلاد المشرق العربي-الإسلامي، والحركة القومية الكردية لا تقتصر على العراق وتركيا وسوريا، بل هي قوة فاعلة في إيران أيضاً. وكما تتحمل الدولة الحديثة في تركيا والعراق وسوريا قسماً من المسؤولية تجاه تفاقم المسألة الكردية، كذلك هي مسؤولية الدولة في إيران. وما لم يُقدّم نظام الحكم في طهران على تبني مقاربة تصالحية للتعامل مع الحركة القومية الكردية لا يمكن توقع حلّ نهائي للمسألة الكردية في بلاد المشرق الأخرى.

ففي بريطانيا، عندما جرى، في أبريل/نيسان ١٩٩٨، التوصل إلى اتفاقية الجمعة العظيمة، التي وضعت نهاية للصراع في أيرلندا الشمالية، لم تقبل كافة أجنحة الجيش الجمهوري الأيرلندي بالاتفاقية، وإلقاء السلاح. وسرعان ما أعلنت مجموعة منشقة عن الجيش الجمهوري تصميمها على مواصلة الكفاح المسلح إلى أن تتحقق وحدة أيرلندا. وليس من المستبعد أن يشهد حزب العمال الكردستاني في تركيا، أو امتداده في سوريا، انقساماً شبيهاً بما شهدته الحركة القومية في أيرلندا

قطار التسوية انطلق.. لكن الطريق ما زال مليئاً بالأسئلة

هذا لا يعني، على أية حال، تجاهل القدر الكبير من التفاؤل الذي أشاعته الخطوات التي قُطعت حتى الآن على طريق حل المسألة الكردية في كلٍّ من تركيا وسوريا. ويرى كثيرون، كردًا كانوا أو عربًا أو أتراكًا، أنه بالرغم من أن المسارين، التركي والسوري، انطلقا قبل نحو العامين، فإن هذا الملف لم يزل في بدايته. وعندما يتعلق الأمر بمسألة ذات ثقل تاريخي بعيد الجذور، أو مسألة صراع مديد باهظ التكاليف، يجب أن يؤخذ في الاعتبار دائمًا أن الحل والتسوية لن يمضيا في طريق مستقيم. والصحيح أيضًا أنه حتى في حالات شبيهة، مثل أيرلندا الشمالية، لم يستطع من رفضوا اتفاقية الجمعة العظيمة، في النهاية، تعطيل عملية السلام. وأيرلندا الشمالية اليوم، بعد مرور ما يقارب ثلاثة عقود على توقيع الاتفاقية، تعيش سلمًا وازدهارًا واستقرارًا سياسيًا لم تعرفه منذ عشرينات القرن الماضي.

ما لا يمكن تجاهله أن قطار الحل والتسوية قد انطلق بالفعل، وأن كافة أطرافه، حتى إن برز في صفوفها من يجد صعوبة في الالتحاق بعربات القطار، تدرك أن ليس ثمة جدوى من محاولة التعطيل. ولا يقتصر هذا التصور على الفاعلين المباشرين في عملية الحل والتسوية، ولكنه يشمل أيضًا عموم الرأي العام في تركيا وسوريا. وقد أظهر أغلب السوريين ترحيبًا عارمًا بالإعلان عن حل الإدارة الذاتية، وعودة الدولة السورية إلى الجزيرة وشمال شرق البلاد. كما أن مشروع القانون المتعلق بحل حزب العمال الكردستاني، أُقِرَّ

بأغلبية غير مسبقة في البرلمان التركي. وسيكون من الصعب على أي طرف، سواء في تركيا أو سوريا، تجاهل قوة الرأي العام وضغوطه لأجل المضي قدمًا في المسارين.

وكان سيبان حمو، أكثر قادة قسد معارضة للتسوية مع دمشق، قد تحدث، في ٢٦ مارس/آذار، بعد أيام قليلة من تعيينه معاونًا لوزير الدفاع السوري، في مقابلة صحفية، بقدر من المرارة تجاه إخفاق مشروع قسد والمراهنة على الدعم الأمريكي والإسرائيلي، وبقدر من الفتور تجاه منصبه الجديد والصلاحيات الموكلة له. بعد ذلك بشهور، في ٢٢ أغسطس/آب، تحدث حمو مرة أخرى، ولكن بلغة أكثر تفاؤلًا وثقة في المستقبل هذه المرة، محذرًا من محاولات تدعمها إسرائيل وقوى أخرى لعرقلة مسار الاندماج، ومؤكدًا أن «دمشق أصبحت الآن عاصمتنا المشتركة جميعًا». وفي لقاء صحفي آخر في ١٦ أغسطس/آب، أشاد محمود برخدان، المسؤول عن لواء قسد في عين العرب، بالرئيس أردوغان وبدولت بهتسلي، ووصفهما برجال دولة عظماء، أنتجوا حلولاً عبقرية. وقال برخدان بشأن المسار السوري: «إن الصيغة التي سنبنّي عليها المرحلة المقبلة: جيش واحد، دولة واحدة، علم واحد، ووطن مشترك، وسنعمل معًا لبناء سوريا الجديدة».

شيئًا فشيئًا، سيبدأ الكرد والعرب والترك، وربما الإيرانيون كذلك، في رؤية الآثار الإيجابية لعملية السلام في تركيا وسوريا، وفي جني ثمارها، سواء على صعيد التنمية واستغلال الثروات، أو على صعيد بناء خطوط الاتصال والنقل الآمنة، وازدهار حركة التجارة والبشر عبر الحدود. وسيفتح حل المسألة الكردية، وإن ظل محدودًا، في تركيا وسوريا والعراق، الباب لوضع نهاية لعقود القطيعة التي أحدثها نظام ما بعد الحرب العالمية الأولى في المشرق. وعندها، سيصبح من المستحيل عودة الأمور إلى ما كانت عليه.

المرصد السوري و الملف الكردي



اجتماع لبحث ملفات الدمج وعودة الأهالي إلى مناطقهم

استكمال عمليات الدمج، وما يرتبط بها من ملفات إدارية وخدمية، بما يضمن تنظيم عمل المؤسسات واستمرار تقديم الخدمات للسكان.

كما بحث المجتمعون ملف عودة الأهالي إلى المناطق التي تشهد عملية الدمج الكامل، وسبل تهيئة الظروف المناسبة لعودة السكان وتأمين الخدمات الأساسية، ومن بينها عفرين والشيخ مقصود والأشرفية، بما يساهم في معالجة القضايا المرتبطة بعودة الأهالي واستقرارهم في مناطقهم.

التقى مستشار رئاسة الجمهورية مظلوم عبيدي في ١٩ سبتمبر، ٢٠٢٦، برفقة السياسية الكردية إلهام أحمد وقائد لواء كوباني محمود برخدان وعضوة لجنة الدمج خزنة نبي ومدير منطقة كوباني، بمحافظ حلب عزام الغريب وقائد الفيلق الثاني العميد جاسم العواد، في مبنى محافظة حلب، لبحث عدد من الملفات المرتبطة بعملية الدمج.

وتناول الاجتماع آليات الدمج في المؤسسات العسكرية والمدنية والخدمية، إلى جانب أوضاع المناطق التي تشهد



الرئاسة المشتركة لحزب الاتحاد الديمقراطي:

23 عاما من النضال والتضحيات من أجل سوريا ديمقراطية تعددية

بروين يوسف: مواصلة النضال وفاء لتضحيات الشهداء

وجهت الرئيسة المشتركة لحزب الاتحاد الديمقراطي PYD، بروين يوسف، التهاني إلى أبناء الشعب الكردي وأعضاء الحزب وعوائل الشهداء بمناسبة الذكرى الثالثة والعشرين لتأسيس الحزب، مستذكّرة شهداء الحرية، وفي مقدمتهم الشهيدة شيلان ورفاقها، والشهيد صالح مسلم «بافي ولات»، والشهيد سيبان حزني، وجميع شهداء روج آفا وشمال وشرق سوريا.

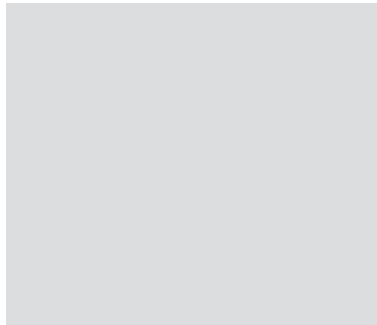
وأكدت يوسف أن مسيرة الحزب خلال ٢٣ عاما شهدت تضحيات كبيرة، مشددة على أن الوفاء لذكرى الشهداء يكون بمواصلة النضال من أجل القيم والمبادئ التي ضحوا في سبيلها.

وأشارت إلى أن حزب الاتحاد الديمقراطي عمل منذ تأسيسه على الدفاع عن الحقوق الكردية وحقوق جميع مكونات المجتمع السوري، وترسيخ الديمقراطية والعيش المشترك، مؤكدة أن الكرد أصبحوا قوة سياسية ومجتمعية وشركاء في بناء سوريا وصناعة القرار.

وشددت على أهمية وحدة الصف الكردي وتوحيد الجهود والمواقف، كما أكدت ضرورة الحفاظ على مسار الحوار والاتفاق مع الحكومة الانتقالية وتنفيذه، ورفض محاولات إثارة الفتن والانقسام. وفيما يتعلق بالقضية الكردية، أكدت يوسف ضرورة ضمان الحقوق القومية والديمقراطية للشعب الكردي، وفي مقدمتها اللغة والثقافة والهوية، والاعتراف باللغة الكردية دستوريا وضمان حق الأطفال والطلاب في التعليم بلغتهم الأم.

غريب حسو: تضحيات الشهداء أساس مواصلة مسيرة الحزب

من جانبه، أكد الرئيس المشترك لحزب الاتحاد الديمقراطي PYD، غريب حسو، أن تأسيس الحزب جاء في مرحلة حساسة، مشيراً إلى أن الحزب تجاوز خلال مسيرته العديد من التحديات بفضل تضحيات أعضائه وشهداءه، وفكر القائد أبو القاسم على الحرية والديمقراطية. واستذكر حسو عدداً من شهداء الحزب، بينهم شيلان كوباني، وجميل، وجوان، وزكريا، وفؤاد، وعثمان دادلي، وصالح مسلم «بافي ولات»، وبافي جودي، وعيسى حسو، ومنيجة حيدر، والمئات من شهداء الحرية، مؤكداً دور المرأة والشبيبة في مسيرة الحزب. وأوضح أن حزب الاتحاد الديمقراطي كان حاضراً في التحولات التي شهدتها سوريا، وساهم في تنظيم المجتمع وبناء الحياة الديمقراطية، مشدداً على مواصلة العمل من أجل سوريا ديمقراطية تعددية تضمن حقوق جميع شعوبها ومكوناتها. وفيما يخص المرحلة الراهنة، دعا حسو إلى التكاتف وتوحيد الجهود، مؤكداً ضرورة ضمان حقوق الشعب الكردي وسائر المكونات. كما شدد على أن تخصيص ثلاث حصص أسبوعية للغة الكردية لا يلبي حق الأطفال والطلاب في التعليم بلغتهم الأم، داعياً إلى حماية اللغة الكردية ودعم المعلمين والطلاب. وتطرق حسو إلى الشهيد سيبان حزني وأحداث كوباني، مؤكداً ضرورة التعامل مع التطورات من جوانبها السياسية والأمنية، والحفاظ على وحدة الصف، مشيراً إلى أن المرحلة الراهنة تتطلب المزيد من اليقظة والمسؤولية.





سيهانوك ديو:

PYD.. من هوامش النشأة إلى قلب التحول

في الذكرى الـ ٢٣ لتأسيس حزب الاتحاد الديمقراطي

٢٣ عاما مرت ليس رقما احتفاليا، بل مسافة زمنية لاختبار فكرة طرحت من رحم الطرف الكردي وقضية شعبه وفي ظروف استثنائية.

١- ظروف استثنائية لنشأة استثنائية

تأسس الاتحاد الديمقراطي في ٢٠ أيلول ٢٠٠٣، في لحظة كان فيها العمل السياسي بالنسبة للعام السوري وليس فقط الكردي في سوريا محصورا بين خيارين: حزب مرخص شكليا يمارس المعارضة في صالونات دمشق، أو عمل سري يلاحقه الأمن.

كان الحزب وليد مناخين: مناخ قمع البعث الذي جرد عشرات آلاف الكرد من الجنسية وطبق الحزام العربي ومارس سياسة الإمعاء ضد الكرد وعموم حركة التغيير الوطني السوري، ومناخ التحول الفكري لحركة حرية كردستان بعد ١٩٩٩. فلم يولد في فندق خمس نجوم في الخارج، بل في جبال كردستان وتباعا في أقبية المدن الكردية، تحت ملاحقة يومية؛ حيث بلغ عدد أعضائه في سجون النظام السوري البائد بداية الثورة السورية نحو ١٥٠٠ عضوا بعضهم مغيب حتى اللحظة. هذه الاستثنائية هي ما جعله يفكر خارج الصندوق التقليدي المطروح: لا يطالب بحق ثقافي فقط، بل يطرح نموذجا مجتمعيا.

٢- من هامش الثورة إلى مركز الإدارة

عندما اندلعت الثورة السورية ٢٠١١، ذهبت معظم القوى إلى أحد اصطفاين: النظام أو المعارضة التقليدية. اختار PYD طريقا ثالثا قليل عنه حينها انتحار سياسي: علما كان انزياحا واضحا أكثر إلى حماية المناطق الكردية من الفراغ، وعدم تسليمها لا للنظام ولا للفصائل المسلحة. وفي الوقت نفسه ممارسة أقصى درجات الدبلوماسية والمرونة مع



المختلفين وصولاً لتأسيس أطر وطنية معارضة كما في مثال هيئة التنسيق ٢٠١٢ ومؤتمر القاهرة للمعارضة السورية ٢٠١٥ وغيرهما؛ وصولاً لنسج تفاهات ميدانية وبروتوكولات سياسية من التفاهم مع هيئة النصر / هيئة تحرير الشام في سري كاني / رأس العين ٢٠١٣ إلى اتفاقيات مع حزب الإرادة الشعبية ٢٠٢٠ وتيار اليسار الثوري السوري ٢٠٢٣ والعديد منها في وقت الثورة السورية.

ريادته في تأسيس الإدارة الذاتية ٢٠١٢-٢٠١٤ لم تكن قراراً إدارياً، بل فعل بقاء. في وقت انهارت فيه مؤسسات الدولة، فتح مدارس، وأدار أفراناً، وحمل الحدود من داعش. صحيح أن التجربة ولدت بجراحها، لكنها التجربة النوعية القابلة للحياة حتى اللحظة بحكم التنوع في سوريا التي انتقلت من شعار "إسقاط النظام" إلى ممارسة "بناء النظام البديل" على الأرض.

٣- ما الذي حققه بعجْرِه وبَجْرِه؟

لا يمكن إنكار أربعة تحولات حققها الحزب، حتى من خصومه:

أ- طرح القضية الكردية سورياً:

قبل ٢٠١١، كان سوريون كثر في حمص وحماة واللاذقية وباقي المدن السورية لا يعرفون أن هناك شعباً كردياً يعيش تاريخياً في سوريا الحديثة. اليوم، وبفضل صمود كوباني ومقاومة عفرين وقامشلو وسياسة الإدارة الذاتية، أصبحت القضية الكردية بنداً أول في أي دستور سوري قادم. لم تعد قضية هامشية، بل قضية وطنية.

ب- الكرد رقماً صعباً:

حول الكرد من أقلية مهمشة تذكر في تقارير حقوق الإنسان، إلى رقم في المسرح السياسي الإقليمي والدولي. لم تعد دمشق وأنقرة وواشنطن وموسكو وغيرها تستطيع رسم خريطة سوريا دون حساب قامشلو.

ج- وعي مجتمعي نوعي:

مساهمته النوعية والتاريخية لم تكن عسكرية، بل مجتمعية. هي يفهم المعنى من جعل اللغة الكردية التي كانت تهمة أمنية، مطلباً شعبياً عاماً؟ يتجسد الوعي هذه اللحظة وفي هذا اليوم من خلال الفعل السلمي المتشكل عبر ظاهرة الآلاف من الأهالي الذين يطالبون بجعل الكردية لغة رسمية في سوريا، ليست قراراً حزبياً، بل وعي مجتمعي تجاوز الحزب نفسه، وهذا هو النجاح الحقيقي.

د- التحول الإستراتيجي:

نقل صورة الكردي في الوعي السوري من "معارض أبدي" يعيش في المعارضة، إلى "شريك سياسي" محتمل في الدولة. اتفاقية ١٠ آذار ومسار التفاهات في اتفاقية ٢٩ يناير رغم صعوبتها والتحديات التي تعترضها، هي بداية هذا التحول من المعارضة إلى الشراكة، رغم أننا في أول الطريق ويحتاج الكثير.

ع- الأخطاء لا تبرر الاستهداف المنهج

نعم، للحزب أخطاء. في الإدارة، في الخطاب، في التحالفات؛ حتى في البنية التنظيمية. لكن الأخطاء لا تبرر الحملة المنظمة التي تستهدف للنيل من رأسماله الاجتماعي وقاعدته المجتمعية باسم النقد. إنها حملة ظالمة غير مبررة معروفة المقاصد تلتقي في دروب معروفة على أنها مزادة واستثمار لمصالح ضيقة. وإلا فلنطرح سرديّة الحقيقة بأسئلتها المشروعة:

- مَنْ مِنَ الذين أو أغلبهم يتباكون اليوم على شهداء وشهداء الكرد في سوريا وعموم حركة الكردية، حضر جنازة شهيد واحد في قامشلو أو كوباني أو في عفرين حين كانت الطائرات تقصف؟
- من منكم أرسل أبنائه وبناته إلى مدارس الإدارة الذاتية التي درست المنهاج الوطني السوري باللغة الكردية الرصينة، بدل مدارس البعث؟ (تحت ذريعة عدم الاعتراف بالشهادات: لكن لا تطلب الأعراف من غيرك قبل أن تعرف من نفسك)؛ ومن منكم في الخارج دعم هذا المنجز التاريخي ولو بمنشور فيسبوكي، قبل أن تذرفوا دموعاً لا تصدق أيضاً اليوم؟
- من الذي أدار عملية الدفاع المشروع عن الوجود الكردي وثقافته، وعن العرب والسريان وكل مكونات سوريا، حين هاجم داعش والمرتزة؟ ألم تكن بقيادة PYD ووحدات حماية الشعب والمرأة؟
- سيبقى دور الاتحاد الديمقراطي وما قدمه عصيا على المحو، رغم كل التطورات بما فيها الهزائم والانكسارات التي تعرض لها في عمليات معروفة حبكت بتواطؤات إقليمية ودولية متداخلة مع حسابات محلية أضيفت إلى عوامل ذاتية وأخطاء مرتكبة بعضها كانت مجانية.

و- المراجعة الضرورية.. من حزب إلى حركة

إن أخطاء PYD والضرورات الوطنية السورية والقومية الكردية والمهام الكردستانية الكبرى، تفرض عليه اليوم ما هو أكثر من نقد ذاتي شكلي.

فمن مهماته الأساسية المساهمة في إنجاز عقد المؤتمر الوطني الكردستاني المؤجل منذ عقود، وهذا يفرض على الحزب مراجعة بنيوية وفكرية وسياسية حقيقية. أن يتحول من حزب مارس ويمارس سوية معينة إلى قلب لحركة ديمقراطية اجتماعية أوسع، تستوعب كل الكرد، وتفتح أبوابها للسوريين، وتتجاوز عقلية التنظيم الطليعي إلى عقلية المجتمع الديمقراطي.

في ذكراه الـ ٢٣، لا يحتاج PYD إلى مديح، بل إلى شجاعة التغيير. فالتاريخ لا يحفظ من أسس إدارة، بل من أسس عقدا اجتماعيا جديدا يستمر بعده ويبقى ويتحول إلى أساس لتحقيق الحلم المؤجل.



علي شمدين:

إما وحدة الصف الكردي.. وإلا فلا!

والإدارية في مؤسسات الحكومة الانتقالية أصعب مراحلها، وتواجه على الأرض تحديات مصيرية تدفع بها إلى مفترق طرق حاسم: إما الالتزام بجرأة وشجاعة بنود اتفاق ٢٩ كانون الثاني ٢٠٢٦، والمضي قدماً في تنفيذ مضمونه بما يعزز الثقة بين جميع المكونات القومية والدينية، ويمهّد الطريق لمرحلة جديدة من الأمن والاستقرار في البلاد، وإما الانزلاق نحو الفوضى الإدارية والفلتان الأمني، اللذين من شأنهما أن يفتحا الأبواب من جديد أمام دوامة العنف والقتل والإرهاب، وبالتالي دفع البلاد نحو حرب داخلية لا يخرج منها منتصراً سوى أولئك الذين لا يريدون الخير للشعب السوري، الذي أنهكته حرب امتدت لأكثر من عقد ونصف من الزمن.

أثارت الأحداث المؤلمة الأخيرة التي شهدتها المناطق الكردية، ولا سيما الحسكة وكوباني، موجة واسعة من الشجب والإدانة والاستنكار، وكان آخرها جريمة اختطاف الشاب الكردي من لواء الحسكة الشهيد سيهان حسو كرمي، ونحره بدم بارد، في مشهد ذي طابع انتقامي جرى توثيقه وتداوله عبر وسائل التواصل الاجتماعي، إلى جانب الكارثة التي وقعت بعد ذلك في سجن كوباني إثر اندلاع حريق فيه، أسفر عن وفاة ثمانية أشخاص وإصابة ثمانية عشر آخرين، بعضهم في حالة حرجة.

وتأتي هذه التطورات في وقت تجتاز فيه عملية دمج قوات سوريا الديمقراطية ومؤسساتها العسكرية

لا تشكل الحل النهائي للقضية الكردية. فهي قضية قومية لا يمكن تجاهلها أو اختزالها في مكاسب إدارية غير محصنة دستوريا. ولهذا، فإن الشعب الكردي في سوريا مدعو إلى التفاعل الإيجابي مع المرحلة الجديدة التي بدأت مع الإعلان عن انتهاء عملية الدمج، والتنبه إلى مؤامرات الجهات الشوفينية الحاكمة، التي يغيظها أن يحقق الكرد أي مكسب، مهما كان صغيرا، ولعل الأحداث الأخيرة التي شهدتها المناطق الكردية في سوريا تأتي في هذا السياق.

وانطلاقا من هذا الواقع الكارثي الذي يعيشه الشعب السوري عموما، والكردي بشكل خاص، تقع على عاتق الحركة الكردية في سوريا، بمختلف روافدها السياسية والثقافية والاجتماعية، مسؤولية تاريخية تتمثل في المبادرة إلى دعوة الجماهير الكردية الغاضبة إلى التهدة

وضبط النفس وعدم الانجرار خلف خطاب الحقد والكراهية الذي تبثه الجهات الشوفينية بهدف إشعال نار الفتنة بين المكونات القومية المتعايشة في المناطق الكردية، ونسف السلم الأهلي بينها، وبالتالي دفع الأوضاع نحو المجهول.

نقول هذا ونحن نعلم أن هذه الجماهير المكلومة قد بلغت درجة ملموسة من اليأس وفقدان الأمل بأطراف الحركة الكردية، وأنها لن تمنح ثقتها لأي طرف بمفرده، إلا إذا بادرت هذه الأطراف إلى توحيد صفوفها بأسرع وقت، وبناء مرجعيتها السياسية الشاملة، استنادا إلى الشرعية التي تمخضت عن كونفرانس ٢٦ نيسان ٢٠٢٥. وإلا فلا!

إن الجرائم البشعة التي تشهدها المناطق الكردية، لم تأت من فراغ، وهي تنذر، مع الأسف الشديد، بأن الأوضاع تسير نحو الأسوأ بسبب غياب سلطة الدولة والقانون، وتصاعد خطاب الحقد والكراهية ضد الشعب الكردي، وتنشيط الخلايا الإرهابية، وانتعاش الميليشيات العشائرية المسلحة التي تروج، في وضح النهار، للفتنة والقتل والانتقام، في ظل ارتفاع معدلات البطالة وغلاء الأسعار وغياب الخدمات ونقص مستلزمات الحياة الضرورية، مثل الماء والكهرباء والمحروقات وغيرها.

ومن هنا، فإن الحكومة الانتقالية مطالبة بتحمل مسؤولياتها الإدارية والقضائية والأمنية، ومدعوة إلى العمل بكل جدية على حماية مواطنيها بمختلف انتماءاتهم القومية والدينية، ومن دون تفرقة أو تمييز، ويقع على عاتقها وضع حد حاسم لمروّجي الفكر الشوفيني الذي خلفه حزب البعث

العفלקي، ولجم الميليشيات العشائرية المنفلتة والمجاميع العنصرية التي أفرزتها التنظيمات الإرهابية، وتجريم خطاب الكراهية والانتقام على أساس الهوية القومية، والانفتاح على ممثلي الشعب الكردي في سوريا، والإقرار بوجوده وضمان حقوقه القومية في الدستور الجديد، باعتباره ثاني أكبر قومية في البلاد.

لا شك أن الخطوات التي أقدمت عليها الحكومة الانتقالية نحو الإقرار بحقوق الكرد الثقافية واللغوية وفقا للمرسوم (١٣)، ومنحهم بعض المكاسب العسكرية والإدارية وعددا من المقاعد البرلمانية، تُعدّ خطوات إيجابية يمكن البناء عليها، إلا أنها، مع ذلك،

هذه الجماهير المكلومة قد بلغت درجة ملموسة من اليأس وفقدان الأمل

رؤى و قضايا عالمية



فرانسيس فوكوياما:

دفاعا عن الطبيعة البشرية

لن نصبح آلهة أبدا

مجلة «Persona»/الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

بالنسبة لي، يبدو من الواضح أن هناك شيئا يسمى «الطبيعة البشرية» — أي مجموعة من القدرات والسلوكيات والقيود التي تميز النوع البشري ككل، وتفرق البشر عن الشمبانزي والغوريلا، ناهيك عن

الطبيعة البشرية كانت عاملا أساسيا في تطور الفلسفة السياسية الغربية

الماعز وديدان الأرض.

لقد كانت الطبيعة البشرية عاملا أساسيا في تطور الفلسفة السياسية الغربية، ومن ثم في تطور السياسة نفسها، ففي كتاب «الجمهورية»، طرح سقراط السؤال عما هو صحيح في الإنسان «بحكم الطبيعة»، وما هو مجرد عرف وعادة، فالعادات قابلة للتغيير، ويمكن للمجتمعات أن تعيد تشكيلها بصورة متعمدة، بينما تتمتع الطبيعة البشرية بدرجة من الثبات تمنحها أولوية فيما يتعلق بالغايات التي يسعى إليها البشر.

ولنأخذ مثلا واحدا على ذلك: تختلف اللغات البشرية بين الثقافات، لكن «القدرة على استخدام اللغة» مشتركة بين جميع الثقافات، سواء كانت يونانية أم بربرية، كما أن القدرة على استخدام اللغة ارتبطت ارتباطا وثيقا بالعقل البشري والتنظيم الاجتماعي.

بدأ «توماس هوبز»، أحد مؤسسي الليبرالية الحديثة، كتابه «اللفيائان» بوصف شامل لشغف الإنسان ودوافعه، وهو ما يمكن فهمه باعتباره تصوره للطبيعة البشرية.

وقد أكد هوبز، على نحو شهير، عدم وجود قواعد أخلاقية طبيعية، وأن حرب «كل إنسان ضد كل إنسان» تقود إلى حالة من العنف وانعدام الأمن تجعل الحياة «بشعة، بائسة، وحشية وقصيرة».

وكانت هذه الحالة، بدورها، نتاجا لشغفين بشريين أساسيين: الرغبة في «الكسب»، أي الموارد التي يوليتها الاقتصاديون أهمية، وكذلك الرغبة في «المجد» — أي رغبة الإنسان في أن يقدر الآخرون قيمته باعتباره

متفوقا عليهم.

ورغم أن هوبز لم يستخدم مصطلح أفلاطون «الثيموس» (Thymos)، فإن هذا هو تحديدا ما كان يتحدث عنه، ولا سيما مخاطر «الميجالوثيميا» (Megalothymia)، أي الرغبة في أن يُعترف بالمرء باعتباره متفوقا على الآخرين.

إن تصور هوبز للطبيعة البشرية يقود، إذن، مباشرة إلى فهمه للسياسة، فالعنف الذي يسود «حالة الطبيعة» يغذي أقوى نزعة بشرية طبيعية، وهي «الخوف من الموت العنيف». وهذا ما أصبح أساسا لحجته بأن «أول حق من حقوق الطبيعة» هو «حق الإنسان في الحفاظ على حياته».

في حالة الطبيعة الفوضوية، لم يكن بإمكان البشر تجنب تهديد حياة بعضهم بعضا. ولذلك كان «اللفيائان، أو الدولة»، ضروريا لإقامة عقد اجتماعي يتنازل بموجبه كل فرد عن قدر قليل من حريته الطبيعية، في سبيل الحفاظ على حياته.

وكانت الرغبة في الأمان والتحرر من الخوف من الموت العنيف أقوى من مشاعر أو رغبات أخرى، مثل الرغبة في قضاء عطلة صيفية ممتعة أو العمل لمدة أربعين ساعة في الأسبوع، ولذلك كانت لها الأولوية في سلم الحقوق الأساسية.

وكان «حق هوبز في الحياة» هو الأصل الذي انبثق منه لاحقا حق توماس جيفرسون في «الحياة والحرية والسعي إلى السعادة»، كما ورد في إعلان الاستقلال الأمريكي. وكان ذلك امتدادا لتقليد «القانون الطبيعي» الذي يمتد من أرسطو، مروراً بتوما الأكويني، وصولاً إلى هوبز ولوك والآباء المؤسسين للولايات المتحدة.

ومن الصواب النظر إلى هوبز باعتباره واحدا من مؤسسي الليبرالية الحديثة، رغم أن «اللفيائان» الذي تصوره لم يكن، بأي حال، ما يمكن أن نصفه اليوم بأنه دولة ليبرالية، فهو أول من جادل بأن «الحقوق متأصلة

المجتمع هو مصدر التنافس والعنف ومشاعر الحسد

لاحقة، عندما اتفق الناس على التعاون بوصفه وسيلة لتحقيق غاياتهم الفردية.

وكان الشكل الوحيد للمجتمع البشري الذي اعتُبر طبيعياً هو «الأسرة»، حيث يدفع الميل الجنسي الرجال والنساء إلى الاعتماد المتبادل.

ولا تزال هذه الرؤية في صميم «الاقتصاد الحديث السائد ذي الطابع النيوكلاسيكي»: فالافتراض الأساسي هو أن البشر كائنات عقلانية تسعى إلى تعظيم المنفعة، وتدرك أن بإمكانها زيادة رفاهها الفردي من خلال العمل مع الآخرين.

ويصبح هذا أساساً لنظرية «مانكور أولسون» واسعة الاستخدام في «الفعل الجماعي»، حيث يكون التعاون الاجتماعي مدفوعاً في المقام الأول بالحوافز الفردية.

وفي تصور «جون لوك» للزواج والإنجاب، لا تقوم الأسرة على روابط عاطفية تنشأ من الطبيعة البشرية، بل هي بالأحرى «اتحاد طوعي قائم على حساب عقلاني للمصلحة الذاتية على المدى الطويل».

ومن ثم، فإن «الفردانية البدائية» هي افتراض بشأن الطبيعة البشرية يقع في صميم الليبرالية الحديثة، السياسية منها والاقتصادية على حد سواء.

وفي هذا الصدد، قطع هؤلاء المفكرون مع رؤية «أرسطو» التي ترى أن الإنسان هو «حيوان سياسي» بطبيعته، ولا يستطيع أن يعيش حياة مزدهرة إلا داخل المدينة.

وقد تعرض الافتراض الفردي لهجوم مباشر من

في الأفراد»، الذين يوافقون طوعاً على عقد اجتماعي. وقد دارت معظم الخلافات السياسية الكبرى خلال القرون اللاحقة حول تصورات مختلفة للطبيعة البشرية، وبالتالي حول أنواع الأنظمة السياسية التي ينبغي اشتقاقها من تلك التصورات.

فعلى سبيل المثال، كان «جون لوك»، الذي مارس تأثيراً هائلاً على الآباء المؤسسين للولايات المتحدة، يحمل رؤية أكثر اعتدالاً للطبيعة البشرية، تضمنت نزعة طبيعية إلى «امتلاك الممتلكات، والعمل على زيادة إنتاجيتها».

وقد ظهرت الملكية الخاصة عندما امتزج العمل البشري بـ «الأشياء الطبيعية التي تكاد تكون عديمة القيمة»، وأصبحت أساساً للتبادل في السوق، ومن ثم للنمو الاقتصادي.

أما «جان جاك روسو»، فقد اختلف صراحة مع هوبز، مجادلاً بأن «الإنسان الطبيعي» لم يكن عنيفاً أو جشعاً، بل كان مخلوقاً خجولاً ومنعزلاً، يمتلك في داخله القدرة على السعادة.

أما التوق إلى الموارد والمجد الذي وصفه هوبز، فلم يظهر، بحسب روسو، إلا عندما اجتمع البشر الأوائل في مجتمعات، وبدأوا يقارنون أنفسهم ببعضهم البعض.

وهكذا، لم تكن «الطبيعة البشرية»، بل «المجتمع»، هو مصدر التنافس والعنف ومشاعر الحسد. ولم يكن من الممكن استعادة السعادة البشرية إلا من خلال استعادة «الإنسان الطبيعي» الأصلي الكامن خلف العادات والضغوط التي أوجدها «المجتمع الخارجي».

على الرغم من اختلافهم فيما بينهم، فإن نظريات هؤلاء المفكرين في العصر الحديث المبكر حول الطبيعة البشرية أرسّت الأسس لليبرالية الحديثة، فقد افترض هوبز ولوك وروسو جميعاً أن «حالة الطبيعة» كانت تتكون من أفراد معزولين يسعون إلى تحقيق غاياتهم الخاصة، وأن المجتمعات البشرية لم تظهر إلا في مرحلة

البشر كائنات عقلانية تسعى إلى تعظيم المنفعة

في نهاية المسار التاريخي الماركسي، «الدولة الشيوعية». أما بالنسبة إلى مفكري اليمين، من «يوهان غوتفريد هيردر» إلى «أوزفالد شبنغلر» وصولاً إلى المحافظين القوميين المعاصرين، فكانت تلك الجماعات تتمثل في «الجماعات الثقافية»، بدءاً من القبائل، وصولاً إلى الأمم والحضارات.

وكانت المعتقدات المحددة التي تقوم عليها الثقافات المختلفة متباينة، لكن كانت هناك «نزعة بشرية طبيعية إلى إنتاج الثقافة والعيش داخل أفق ثقافي مغلق». إن الافتراضات المختلفة بشأن الطبيعة البشرية، التي يمثلها هوبز وروسو، تترتب عليها آثار كبيرة بالنسبة إلى الجدل المعاصر حول «البيئية»، بل وحول طبيعة السعادة الإنسانية نفسها.

فقد قدم هوبز نسخة علمانية من العقيدة المسيحية الخاصة بـ «الخطيئة الأصلية»: إذ كان البشر، في نظره، جشعين وخائفين وعنيفين ومغرورين بطبيعتهم؛ ولم يكن من الممكن إبقاء هذه النزعات الطبيعية تحت السيطرة إلا من خلال اجتماعهم في إطار عقد اجتماعي. أما روسو، فعلى العكس، فقد قلب العلاقة بين الداخل والخارج: كان البشر أخياراً بطبيعتهم؛ ولم يفسدهم ويجعلهم تعساء إلا دخولهم في المجتمع.

ويتقاسم اليوم هذا الافتراض الروسي كثير من علماء الأنثروبولوجيا والبيئيين، الذين يميلون إلى الاعتقاد بأن «المجتمعات الأصلية» أكثر سلاماً وحرصاً على حماية البيئة من البشر الذين يعيشون في المجتمعات الصناعية الحديثة.

وخلال القرنين الماضيين، اشترك كثير من الناس في المجتمعات الغربية الليبرالية في افتراض روسو بشأن «الخير الطبيعي للإنسان».

ويصح ذلك بقدر ما يقدر هؤلاء الناس «الأصالة الداخلية»، ويعتقدون أن ضغوط «المجتمع» هي التي تقمع تلك الأصالة وتحرمهم من السعادة التي كانوا

جانب مفكري اليسار، بدءاً من «كارل ماركس»، الذي اعتبر أن البشر كائنات اجتماعية بطبيعتها، تسعى إلى تحقيق غايات جماعية بدلاً من الغايات الفردية. واعتُبرت الفردانية الليبرالية ظاهرة تاريخية طارئة ظهرت مع نمو الرأسمالية الحديثة، لكنها أدت إلى «تشويه بالغ في فهم السعادة الإنسانية».

غير أن الافتراضات الفردانية لليبرالية لم تتعرض للهجوم من اليسار وحده، بل من اليمين أيضاً. فقد لاحظ عالم القانون الإنجليزي الكبير «هنري مين»، في منتصف القرن التاسع عشر بالفعل، أن ما كان معروفاً عن المجتمعات المبكرة يتناقض مع الافتراض الفردي؛ إذ لم يكن هناك، بحسب ما أظهره السجل التاريخي، أي زمن لم تكن فيه المجتمعات البشرية موجودة.

فلم تكن هناك مرحلة من التاريخ اتسمت بوجود أفراد معزولين على النحو الذي تصوره هوبز ولوك وروسو. وابتاع «تشارلز داروين» ونظرية التطور، أصبح من الواضح بصورة أكبر، بحلول القرن العشرين، أن أسلاف البشرية من غير البشر كانوا يعيشون هم أيضاً في جماعات اجتماعية متفاوتة في درجة تعقيدها.

وكان ما يميز منتقدي الفردانية الليبرالية من اليسار واليمين يتعلق «بنوع الجماعة الاجتماعية التي يجذب إليها البشر بطبيعتهم» فبالنسبة إلى ماركس وأتباعه في اليسار، كانت تلك الجماعات تتمثل في «الطبقات الاجتماعية الكبرى»، مثل البرجوازية والبروليتاريا، أو،

الأسرة اتحاد طوعي قائم على حساب عقلاني للمصلحة الذاتية على المدى الطويل

نتيجة للتقدم في علم الأحياء فحسب، وإنما أيضا بفضل الأبحاث التي جاءت من «علم الآثار، والأنثروبولوجيا المقارنة، بل وعلم الرئيسيات».

ومن منظور الحاضر، يمكن القول بأمان إن السردية الليبرالية في العصر الحديث المبكر بشأن «حالة الطبيعة» كانت خاطئة في عدة جوانب وقد عرضت أدلة على ذلك في المجلد الأول من سلسلة كتبي «النظام السياسي».

فالبشر «كائنات اجتماعية بطبيعتهم»، لكن اجتماعيتهم تتخذ أشكالا معينة ومميزة.

وتفترض نظرية عالم الأحياء «ويليام هاميلتون» بشأن «اللياقة الشاملة» أن البشر — بل ليس البشر وحدهم، وإنما معظم الأنواع التي تتكاثر جنسيا — يميلون إلى الإيثار بما يتناسب مع عدد الجينات التي يشتركون فيها مع أقاربهم.

كما أن لديهم ميلا قويا نحو «الإيثار المتبادل»؛ أي تبادل الخدمات أو المنافع مع الزملاء المقربين.

وهذا يعني أن الشكل الأكثر شيوعا للحياة الاجتماعية يتمثل في العيش داخل جماعة صغيرة من الأصدقاء وأفراد الأسرة، وهو ما يعني بدوره أن «الأبوية السياسية» — أي حكم الأصدقاء وأفراد الأسرة — متجذرة بعمق في الطبيعة البشرية.

وعلى النقيض من ذلك، فإن نوع السلطة غير الشخصية الذي تتطلبه الدولة الحديثة، حيث يتم اختيار المسؤولين على أساس «الجدارة والكفاءة»، لا يأتي

سيستمتعون بها بصورة طبيعية.

في عالم هوبز، تعني مرحلة النضج أن يتقبل الإنسان حقيقة أنه لا يستطيع أن يفعل كل ما يريد، وأن الحياة الناجحة تتطلب «الامتثال للقواعد الاجتماعية». أما في عالم روسو، فعلى العكس، تظل الذات الداخلية في بحث دائم عن التحرر من القيود الاجتماعية الخائفة، سواء كانت هذه القيود تفرضها الدولة أو يفرضها ببساطة العرف الاجتماعي.

لقد أتاح اكتشاف «الحمض النووي (DNA) والشفرة الجينية» في ستينيات القرن العشرين تفسيراً بيولوجياً للصفات الجسدية والسلوكية الموروثة، وهو التفسير الذي كان مفقوداً حتى ذلك الحين.

وبالنظر إلى ذلك، وإلى انتشار الإيمان بوجود طبيعة بشرية، قد يبدو مفاجئاً أن يظهر رفض واسع لمفهوم الطبيعة البشرية نفسه، بل وأن ينكر مفكرون بارزون بصورة صريحة وجود مثل هذه الطبيعة.

وكان هناك عدد من الأسباب وراء هذا التشكيك، ففي المقام الأول، ومع ازدياد المعرفة بعلم الوراثة، أصبح من الواضح أن «ميراثنا الجيني يتفاعل مع بيئتنا الاجتماعية والمادية بطرق شديدة التعقيد».

فالبشر ليسوا مبرمجين بصورة آلية على التصرف بطرق محددة، كما هو الحال لدى بعض أنواع الحيوانات. وقد تكون بعض القدرات متجذرة في الجينوم البشري، لكن تطورها يمكن أن يتوسع أو يتعزز، أو، على العكس، يمكن أن يُقَيّد، تبعاً للطريقة التي ينشأ بها الفرد ولكيفية تفاعله مع المجتمع.

واكتشف علماء الوراثة أن بعض الجينات لا يتم التعبير عنها إلا استجابة لإشارات بيئية محددة.

ولذلك، كان من الصعب أحيانا تحديد القدرات البشرية الأساسية التي توجد «بحكم الطبيعة».

ونحن نعرف اليوم عن الطبيعة البشرية أكثر بكثير مما كان معروفا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ليس

وتشير بيانات أكثر حداثة أيضا إلى أن هوبز ربما كان أقرب إلى الحقيقة من روسو فيما يتعلق «بميلول الشعوب القديمة إلى العنف».

فإن افتراض روسو بشأن «الخير الطبيعي للإنسان» يتناقض، للأسف، مع قدر كبير من الأدلة التجريبية: إذ تسجل العديد من مجتمعات الصيد وجمع الثمار معدلات قتل أعلى من تلك المسجلة في المدن الأمريكية المعاصرة، كما تمتد أدلة الحروب الدامية إلى الوراء في السجل الأثري بقدر ما يمكننا تتبعها.

وبالسر كائنات اجتماعية بطبيعتهم، لكن اجتماعيتهم غالبا ما تكون مدفوعة بالحاجة إلى «تنظيم العنف». ويبدو أن الحفاظ على البيئة ينشأ بدرجة أكبر من «غياب القدرة التكنولوجية»، وليس من النية أو القصد. فقد جرى القضاء على معظم «الحيوانات الضخمة» في العالم إلى حد كبير بعد دخول البشر المعاصرين إلى المناطق التي كانت تلك الحيوانات موجودة فيها. إذن، «الطبيعة البشرية موجودة»، وهي قوة مؤثرة في تشكيل السياسة وفي أفكارنا حول الحقوق، فلماذا، إذن، تواجه كل هذه المقاومة؟

إن الأسباب «أخلاقية وسياسية»، وغالبا ما تكون نتاجا لسوء فهم الطبيعة البشرية.

وعلى مر السنين، كان السؤال حول ما هو «بيولوجي» وما هو «بيئي» مصدرا لجدل سياسي هائل.

وبصورة عامة، مال المحافظون إلى الانحياز إلى جانب البيولوجيا، في حين جادل التقدميون بأن السلوك يتشكل بدرجة كبيرة بفعل البيئة المحيطة — أي أن السلوك «بناء اجتماعي».

وعلى مدى القرون، اعتقد المحافظون أن الأمم تقوم على العرق والأصل المشترك؛ وأن هناك «تراتبية عرقية» تبرر العبودية في الداخل، وهيمنة أوروبا الاستعمارية على جزء كبير من بقية العالم؛ وأن النساء لا يمتلكن القدرة العقلية أو الاستقرار العاطفي الذي يؤهلهن لدخول

حكم الأصدقاء وأفراد الأسرة متجذرة بعمق في الطبيعة البشرية

بصورة طبيعية إلى الفاعلين السياسيين. ولهذا السبب، تمثل «إعادة الأبوية السياسية» تهديدا دائما في الأنظمة السياسية الحديثة.

ونرى ذلك اليوم في مساعي «دونالد ترامب» إلى تقويض جهاز بيروقراطي قائم على الجدارة، والاعتماد بدلا من ذلك على دائرة ضيقة من الأصدقاء وأفراد الأسرة الذين يثق بهم.

لكن هذا النوع من «الاجتماعية على نطاق صغير» لا يستنفد قدرة الإنسان على الانتماء إلى الجماعة، فقد تكون للبشر مصالح فردية، لكنهم أيضا، بحكم طبيعتهم، كائنات «تتبع القواعد» وتنفر من الخروج عن القواعد التي يضعها أقرانهم.

وقد شكل استعداد الأفراد للامتثال للقواعد التي تضعها التسلسلات الهرمية الكبرى أساس سلطة الدولة منذ اختراع أولى الدول، قبل نحو ستة إلى ثمانية آلاف عام.

وتفسر نزعة اتباع القواعد لماذا يكون رجال الشرطة مستعدين لتنفيذ أوامر ظالمة بشكل واضح ضد مواطنيهم، أو لماذا ذهب ملايين الجنود إلى حتفهم في ساحات المعارك.

وقد قاد اعتقاد توماس هوبز بالمصلحة الذاتية العقلانية إلى القول إن الجنود ينبغي، منطقيا، أن يفروا من مواقعهم بدلا من المخاطرة بحياتهم في قتال الأعداء، ومع ذلك كانت «الطاعة»، عبر القرون، سمة أكثر تميزا للمنظمات العسكرية من الفرار من الخدمة.

تمثل إعادة الأبوية السياسية تهديدا دائما في الأنظمة الحديثة

عادت الخلافات حول دور البيولوجيا بقوة كبيرة مع صعود «الحركة النسوية» في ستينيات القرن العشرين، فقد وقف كثير من النسويات بقوة إلى جانب نظرية «البناء الاجتماعي»، مجادلان بأن الفروق الظاهرة بين الرجال والنساء، سواء في السلوك أو في النتائج الاجتماعية، تعود حصرا إلى الطريقة التي تتم بها تربية الفتيات مقارنة بالفتيان.

وكان لا بد من تحرير النساء من الأعراف الاجتماعية التي جعلت من الصعب عليهن، على سبيل المثال، دخول مجموعة متنوعة من المهن، بدءا من قيادة الشاحنات وقيادة الطائرات، وصولا إلى الخدمة في الشرطة والقوات المسلحة.

بين الرجال والنساء

لكن في حين جرى، بصورة متواصلة، دحض الحجج البيولوجية المتعلقة بما تستطيع الفتيات والنساء فعله أو لا تستطيعن فعله، بقيت هناك مجموعة أساسية من الفروق بين الرجال والنساء لا يمكن تجاوزها. فالرجال والنساء يختلفون بوضوح في ما يتعلق بالخصائص الجسدية، بطرق تتجاوز مجرد اختلاف أعضائهم التناسلية.

فالطول، وقوة الجزء العلوي من الجسم، وطول العمر، وخصائص أخرى، قد تتوزع بصورة طبيعية لدى كلا الجنسين، وسيكون هناك أفراد يقع أدائهم في أطراف هذه التوزيعات ويتفوقون على الغالبية العظمى من

سوق العمل أو التصويت أو أدوار قيادية سياسية. ومن الآمن القول إن هذه الاستخدامات السياسية للبيولوجيا، وغيرها، كانت «رهانات خاسرة».

وكانت بعض التحولات في الفهم ناتجة ببساطة عن أبحاث علمية تجريبية معيبة.

ومن الحالات الشهيرة على ذلك حالة عالم الأنثروبولوجيا «فرانز بواس» في عشرينيات القرن العشرين، وهو أحد مؤسسي الأنثروبولوجيا الثقافية الحديثة.

فبعد نشر كتاب «تشارلز داروين «في أصل الأنواع»»، ظهرت مدرسة من «العنصرية العلمية»، جادلت، من بين أمور أخرى، بأن أعراق العالم تختلف في متوسط مستوى الذكاء، وأن الأوروبيين البيض المنحدرين من شمال أوروبا كانوا في قمة هذا الترتيب.

وفي عشرينيات القرن العشرين، جادل المحافظون لصالح فرض قيود على الهجرة، على أساس أن الجماعات التي كانت تدخل الولايات المتحدة خلال موجة الهجرة الكبرى في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين — الإيطاليين واليهود والبولنديين وغيرهم من الأوروبيين الشرقيين — كانت أقل ذكاء من المجموعة الإثنية التي كانت مهيمنة آنذاك في الولايات المتحدة.

وكان هذا الطرح يستند إلى «قياسات لأحجام الرؤوس» أجراها الجيش الأمريكي أثناء تجنيد الجنود للقتال في أوروبا.

وأجرى بواس دراسة متابعة أظهرت أن أحجام رؤوس أبناء المهاجرين «تتقارب مع أحجام رؤوس الأوروبيين الشماليين عندما يتغذون على النظام الغذائي الأمريكي».

وأظهرت دراسات لاحقة لما يسمى «تأثير فلين» (Flynn Effect) أن متوسط درجات الذكاء (IQ) كان يرتفع بمرور الوقت لدى مجموعات سكانية في مختلف أنحاء العالم، نتيجة تحسن النظام الغذائي والتغذية.

البشر ليسوا مبرمجين بصورة آلية على التصرف بطرق محددة

أفراد الجنس الآخر.

لكن «القيم الوسيطة لهذه التوزيعات تختلف بين الجنسين».

ولهذا، ورغم أن امرأة بعينها قد تكون أقوى أو أطول من رجل بعينه، فإن خصائص الجنسين لن تكون متماثلة عند النظر إليهما «بصورة إجمالية».

وهذا هو السبب في أن الرياضات الرجالية والنسائية لا تزال منفصلة حتى يومنا هذا.

ومن المرجح جدا أن تمتد هذه الاختلافات أيضا إلى «الخصائص النفسية».

ففي ثمانينيات القرن العشرين، بدأ علماء النفس التطوري يجادلون بأن استراتيجيات التكاثر لدى الرجال والنساء تختلف، ليس بين البشر فحسب، وإنما لدى العديد من الأنواع التي تتكاثر جنسيا.

وكان الرجال يميلون إلى تعدد العلاقات الجنسية أكثر من النساء، لأن ذلك كان، بحسب هذا الطرح، استراتيجيتهم المثلى لنقل جيناتهم إلى الجيل التالي؛ أما النساء، في المقابل، فكن يحتجن إلى بيئات أسرية مستقرة يتمكن فيها أطفالهن من النمو حتى بلوغ سن الرشد.

كما أن النساء في مرحلة المراهقة أقل ميلا إلى المخاطرة، وهو ما يفسر، بحسب هذا الطرح، لماذا ترتكب الغالبية العظمى من الجرائم على يد «شبان صغار السن» في ثقافات مختلفة حول العالم.

ولم تلق فكرة أن أي سمة سلوكية يمكن تفسيرها

بيولوجيا قبولاً لدى كثير من النسويات.

وكان عالم الأحياء الاجتماعي «إدوارد أو. ويلسون»، الذي جادل بأن الفروق بين الجنسين متجذرة في البيولوجيا، قد تعرض في أحد المؤتمرات لإلقاء إبريق من الماء على رأسه من قبل ناشط هتف قائلا: «أنتم جميعا مخطئون تماما!»

وهناك سبب آخر، أكثر جوهرية، يجعل الليبراليين التقدميين يقاومون الاعتراف بأهمية البيولوجيا البشرية: فهي تمثل «قيدا غير مقبول على الاستقلالية الإنسانية». ففي صميم الليبرالية الحديثة يوجد تأكيد على «المساواة في الكرامة الإنسانية»، يقوم على افتراض وجود قدرة بشرية عالمية على الاختيار.

وقد يختلف البشر في الذكاء والقوة ولون البشرة والجنس، لكنهم جميعا يُنظر إليهم باعتبارهم «ذواتا أخلاقية» تمتلك القدرة والحق في اتخاذ قرارات بشأن حياتها الخاصة — من حقوق التعبير والاعتقاد وتكوين الجمعيات وغيرها.

وقد اعتُبرت حماية هذه الاستقلالية «جوهر المجتمع الليبرالي من الناحية الأخلاقية».

وفي أوروبا خلال بدايات العصر الحديث، كان مفهوم الاستقلالية يُفهم باعتباره حق الإنسان في اتخاذ الخيارات ضمن إطار أخلاقي قائم مسبقا، تحدده التقاليد الدينية. ولذلك كانت «حرية المعتقد الديني» واحدة من القيم الأساسية التي تحميها الحقوق، كما هو الحال في التعديل الأول للدستور الأمريكي.

لكن مع مرور الوقت، اتسع نطاق الاستقلالية بلا هوادة، ليشمل القدرة ليس فقط على اتخاذ الخيارات ضمن إطار أخلاقي تحدده تقاليد دينية قائمة، وإنما أيضا «اختيار الإطار الأخلاقي نفسه، بل وحتى ابتكار قواعد أخلاقية خاصة بالفرد».

ولا يتجلى هذا الأمر في أي مجال بصورة أوضح مما يتجلى في «الجنس والنوع الاجتماعي والحياة الأسرية».

القيم الوسيطة لهذه التوزيعات تختلف بين الجنسين

الليبرالي ينبغي احترام اختياراتهم.

لكن لا يمكن بناء «حق سياسي» على أساس سمة قد تكون طبيعية أو قد لا تكون كذلك، ولا يشترك فيها سوى أقلية صغيرة من البشر.

التكنولوجيا وهم تجاوز الطبيعة البشرية

تعد التكنولوجيا بالتخلص من قيود الطبيعة البشرية، لكن هذا «وعد زائف».

وأعتقد أننا ندخل هنا منطقة خطيرة.

فالبشر ليسوا إرادات مجردة بلا أجساد، تحلق في الفضاء ويمكنها أن تختار الهبوط في أي هيئة أو شكل تشاء.

إن تجربتنا الإنسانية، وبالتالي الغايات والخيرات التي نسعى إليها، تشكلت بعمق بفعل «أجسادنا المادية»، وبفعل ما تنطوي عليه من قدرات وحدود.

ولهذا كتبت كتابي الصادر عام ٢٠٠٢، «مستقبلنا ما بعد البشري: عواقب ثورة التكنولوجيا الحيوية».

فقد استخدم البشر التكنولوجيا بصورة متواصلة عبر التاريخ لتعزيز قدراتهم الجسدية والعقلية.

ونحن اليوم أسرع وأقوى، ونرى بصورة أفضل، ونسافر لمسافات أبعد، ونعيش لفترات أطول، بفضل تقنيات تبدأ من «النظارات الطبية والسيارات وصولاً إلى اللقاحات».

كما أصبحت التكنولوجيا الطبية الحيوية قادرة بالفعل على التأثير في السلوك والنتائج من خلال

فقد شرّعت دول عديدة الإجهاض، ويُقدّم ذلك عادة باعتباره وسيلة لحماية «استقلالية المرأة في التحكم بجسدها».

لكن الحد الأقصى المعاصر لإنكار أهمية البيولوجيا يتمثل في «حركة المتحولين جنسيا المعاصرة».

ويؤكد ناشطون في مجال التحول الجنسي، بدعم من جزء كبير من المؤسسة الطبية، أن «النوع الاجتماعي منفصل تماما عن الجنس البيولوجي»؛ أي عن الكروموسومات XX أو XY لدى الإنسان. وبدلاً من ذلك، يرون أنه مسألة اختيار فردي، تماماً كما يمكن للمرء أن يختار اسماً جديداً أو مكاناً جديداً للعيش.

وهم لا يريدون أن يقال لهم إن «تركيبتهم الجينية الموروثة سيكون لها تأثير قوي في هويتهم الجندرية».

وأصبح الاعتقاد بوجود علاقة قوية كامنة بين الجنس البيولوجي والهوية الجندرية واحداً من تلك الأفكار «المحظورة» في بعض الأوساط الليبرالية خلال العقدين الثاني والثالث من القرن الحادي والعشرين، وهي محظورة جرى فرضها، بحسب الكاتب، بصورة صارمة من جانب ناشطي المتحولين جنسياً.

غير أن هذه الفكرة ليست، في رأيه، فكرة ذات قدر كبير من المعقولة.

فليس من المنطقي الاعتقاد بأن البشر كانوا يختارون هوياتهم الجندرية على مر القرون نتيجة للضغوط الاجتماعية وحدها؛ إذ إن «ارتباط البشر بجنسهم البيولوجي» يمثل شرطاً أساسياً لحدوث التكاثر والحياة الأسرية.

ومن شأن ذلك أن يقوض نظرية داروين في «الانتخاب الطبيعي»، ناهيك عن نظريته بأكملها في «الانتخاب الجنسي»، التي تنهار بدورها في ظل هذه الظروف.

وقد كان هناك دائماً عدد صغير من الأفراد الذين لم يكونوا راضين عن هوياتهم الجندرية، وفي المجتمع

فجزء من التجربة الإنسانية يكمن في «التكيف مع القيود والتعامل معها»، سواء كانت تلك القيود تنطبق علينا كأفراد، أو كانت من الحقائق التي تنطبق على البشر باعتبارهم نوعا من الأنواع. بل إن هذه القيود تحديدا هي التي تربطنا داخل «المجتمعات».

فكثير من الناس يريدون، عن قصد، أن يعيشوا ضمن تقليد ديني أو ثقافي يربطهم بالجماعة، حتى وإن كان هذا التقليد يحد من حريتهم في الاختيار الفردي. وكما قال الشاعر اللاتيني «هوراس»: «يمكنك أن تطرد الطبيعة بمذرة، لكنها ستعود دائما راکضة.» لن نصبح آلهة أبدا، وقد لا نتعلم هذا الدرس إلا عندما نقرب من بلوغ «مئتي عام من العمر»، ونحن نمتلك قدرات متراجعة لا تتجاوز قدرات أطفال في الخامسة من العمر.

«ملاحظة من الناشر:»

يسعدنا أن نطلق مجلة «Persona» بهذا المقتطف من مذكرات فرانسيس فوكوياما، «في مملكة الإنسان الأخير»، الصادرة هذا الأسبوع عن دار Farrar, Straus & Giroux، فوكوياما واحد من أهم مفكرينا، وهنا يتجه مباشرة إلى صميم واحد من أكثر أسئلتنا إلحاحا: ما هو الإنسان؟ هل لدينا طبيعة بشرية؟ هل هناك شيء متأصل فينا ولا يمكن محوه أو تجاوزه؟ أم أننا قابلون للتشكيل بلا حدود، وقابلون للتغيير، وقادرون على أن نُلغى، ثم نُعاد صياغتنا أو خلقنا من جديد أو نحول يارادتنا؟

إن عصرنا التكنولوجي الجديد يتطلب عمقا فلسفيا، وحججا قويا، وخيالا جريئا. ونحن متحمسون لمشاركة المزيد معكم خلال الأشهر المقبلة. لا تفوتوا ذلك! اشتركوا الآن.

— «سامويل كيمبريل»

في صميم الليبرالية الحديثة يوجد تأكيد على المساواة في الكرامة الإنسانية

الجراحة والأدوية وغيرها من التدخلات. وقد أنفق العديد من «أثرياء وادي السيليكون» أموالا طائلة على تقنيات تهدف إلى إطالة العمر. أما ظهور «الهندسة الوراثية»، الذي أصبح ممكنا بفضل تقنيات مثل «CRISPR-Cas9»، فيعد بإحداث تغييرات أكثر جوهرية في تلك القدرات الأساسية، وهي تغييرات قد تؤدي يوما ما إلى تغيير فهمنا للحقوق السياسية.

فهل نريد حقا أن نكون قادرين على «تغيير طبيعتنا الأساسية بحرية»، بحيث نجعل البشر أكثر أو أقل عدوانية، وأكثر أو أقل تعاطفا، وأكثر ذكاء، أو أكثر خضوعا؟

قد لا نحب نزعة البشر إلى المخاطرة والعنف، لكن ما العواقب غير المتوقعة التي قد تترتب على محاولة «استئصال هذه النزعة من الجنس البشري»؟

ومن الذي سيمتلك السلطة لاتخاذ هذه القرارات، وهي قرارات لن تؤثر فقط في الأشخاص الذين يعيشون في الجيل الحالي، وإنما في «جميع ذريتهم من بعدهم»؟

وهل ستُمارس هذه السلطات من قبل «النخب الثرية»، التي يمكنها عندئذ أن تمنح ذريتها أفضلية في المنافسة الاجتماعية خلال القرون القادمة؟

وثمة مسألة أخرى تتمثل في أن «الاستقلالية»، رغم كونها خيرا إنسانيا، ليست الخير الإنساني الوحيد الذي يتفوق على جميع الغايات الأخرى التي يختارها الناس.



منى يعقوبيان:

الشرق الأوسط في «لحظة مفصلية»

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS) / الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

للمنطقة. لكن في الوقت الراهن، لا تزال المنطقة غارقة في حالة من عدم اليقين الشديد.

وبينما تتنافس الأطراف الإقليمية والخارجية لتشكيل ملامح النظام الناشئ في الشرق الأوسط، قد تتطور هذه المرحلة الانتقالية المعقدة عبر مسارات متعددة، لتسفر عن مستقبلات محتملة عديدة للشرق الأوسط. بالنسبة للولايات المتحدة والمنطقة، يمثل التحدي المزدوج الذي يميز هذه المرحلة من التغيير الجذري: التغلب على المخاطر الكامنة في هذا التغيير، وفي الوقت نفسه استشراف - أو حتى خلق - فرص

القديم يحتضر والجديد لا يولد؛ وفي هذه الفترة الانتقالية تظهر مجموعة كبيرة ومتنوعة من الأعراض المرضية.

– أنطونيو غرامشي، فيلسوف إيطالي، ١٩٣٠

يشهد الشرق الأوسط لحظة مفصلية، إذ يدخل مرحلة من عدم الاستقرار مع انهيار النظام القديم وظهور نظام جديد. وتعد الحرب الإيرانية أهم حدث في هذه المرحلة الانتقالية المضطربة، وستكون نتائجها حاسمة

المنطقة، فقد كان الصراع في غزة بمثابة بوتقة انصهار للشرق الأوسط الناشئ. وأدت تداعياته المتعددة - من انهيار نظام الأسد في سوريا، إلى تراجع حزب الله اللبناني، وتنامي نفوذ ميليشيا الحوثي في اليمن، وصولاً إلى المواجهة العسكرية المباشرة بين إسرائيل وإيران - إلى بعض من أهم التحولات التي شهدتها المنطقة.

بعد أيام قليلة من هجوم ٧ أكتوبر/تشرين الأول الذي أودى بحياة ١٢٠٠ إسرائيلي - وهو أكبر عدد من اليهود يقتلون في يوم واحد منذ المحرقة - تعهد رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو بـ«تغيير الشرق الأوسط». تعرضت إسرائيل لهجمات من حزب الله في الشمال، وابل صاروخي متقطع من الشرق أطلقته جماعات مدعومة من إيران في سوريا. ورداً على ذلك، انتهجت إسرائيل استراتيجية عسكرية تقوم على مبدأ الردع بأي ثمن. تهدف هذه الاستراتيجية إلى ضمان عدم تحول التهديدات خارج حدود إسرائيل إلى تكرار لهجوم مماثل لهجوم ٧ أكتوبر/تشرين الأول داخل إسرائيل. وقد أدى هذا التوجه العدواني إلى توغلات إسرائيلية واحتلال أجزاء من لبنان وسوريا.

الحرب الإيرانية تسرع من تفكك النظام

في هذا السياق، تعد الحرب الإيرانية المثل الأبرز على تفكك النظام الإقليمي، فالصراع يعيد بالفعل تشكيل ديناميكيات القوة في المنطقة، وجيواقتصادها، وترتيباتها العسكرية والأمنية. في الأيام الأولى للحرب، انتهجت إيران استراتيجية

لظهور شرق أوسط مستقر ومزدهر.

قبل اندلاع الحرب الإيرانية بفترة طويلة، كان الشرق الأوسط قد دخل مرحلة اضطراب، تمثلت في قطيعة مع النظام الذي هيمنت عليه الولايات المتحدة لعقود. بدأ هذا التفكك تدريجياً، حوالي عام ٢٠١٩، ثم تسارع بعد هجوم حماس على إسرائيل في ٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٣، وما تلاه من صراع في غزة.

بالنظر إلى الماضي، شكل عدم رد الولايات المتحدة على هجوم الحوثيين المدعوم من إيران في سبتمبر/أيلول ٢٠١٩ على منشآت أرامكو السعودية النفطية في بقيق وخريص - والذي أدى إلى توقف مؤقت لنحو نصف إنتاج النفط السعودي و٥٪ من الإمدادات العالمية -

نقطة تحول حاسمة في المنطقة، ومقدمة لانحيار النظام العالمي، في أعقاب الهجوم، بدأ قادة الخليج في إعادة تقييم مدى موثوقية الولايات المتحدة، وإعادة النظر في أفضل السبل لمواجهة التهديد الإيراني.

بدأت الولايات المتحدة مصممة على المواجهة مع إيران، ووضعت الخليج في مرمى نيرانها، دون أن تتدخل للدفاع عنه عندما ردت إيران بشكل حاسم. وفي تحول إقليمي واضح تجاه إيران، أسفرت عملية انفراجة مع إيران، بوساطة صينية (وقيادة إقليمية)، عن اتفاقية تطبيع العلاقات بين السعودية وإيران في مارس/آذار ٢٠٢٣. وقد غابت الولايات المتحدة بشكل ملحوظ عن هذه العملية.

شكل هجوم حماس الإرهابي على إسرائيل في السابع من أكتوبر/تشرين الأول، وما تلاه من حرب على غزة، نقطة تحول أخرى في دوامة الصراعات في

نظام ناشئ متعدد الأقطاب تحده وكالة إقليمية كبرى

وجيرانها العرب.

دفع الصراع دول الخليج إلى تسريع وتيرة تنويع شركائها الأمنيين وتطوير علاقات جديدة. وبينما ستظل الولايات المتحدة شريكا رئيسيا للمنطقة، فقد باتت موثوقيتها كضامن أمني موضع تساؤل متزايد. وبات مستقبل شبكة واسعة من القواعد والمنشآت العسكرية الأمريكية غامضا، إذ يدرس كل من الولايات المتحدة ودول الخليج المعنية جدواها المستقبلية، وإن كان ذلك لأسباب مختلفة.

في غضون ذلك، تعمل دول مثل السعودية على تطوير ترتيبات أمنية جديدة، من بينها اتفاقية مكة للدفاع المشترك، التي تضم السعودية وباكستان وتركيا، وتحالف أمني بحري في البحر الأحمر بقيادة السعودية، يضم ١٥ دولة، من بينها عدة دول أفريقية.

تعيد الحرب الإيرانية تشكيل الجغرافيا الاقتصادية

للمنطقة، فقد دفع إغلاق مضيق هرمز دول الخليج إلى إنشاء طرق بديلة، عبر ممرات الطاقة والاقتصاد القائمة والجديدة. واتجهت السعودية إلى خط أنابيبها بين الشرق والغرب، بالإضافة إلى النقل عبر البحر الأحمر، كبديل رئيسي، بينما تعهدت الإمارات العربية المتحدة بتقليص استخدامهما للمضيق بشكل كامل. وتستعد سوريا لتكون حلقة وصل حيوية بين الخليج وأوروبا، مع التخطيط لإنشاء خطوط أنابيب وممرات نقل جديدة، بالتزامن مع تجديد البنية التحتية القائمة، فعلى سبيل المثال، حول العراق تركيزه إلى نقل النفط برا عبر سوريا، فضلا عن إصلاح خطوط الأنابيب القائمة المتجهة غربا.

تصعيدية مدعومة بالطائرات المسيرة والصواريخ، ما أدى إلى سيطرتها الفعلية على مضيق هرمز. وقد حول تعطيل طهران لهذا الممر الاستراتيجي الحيوي إلى مصدر ردع ونفوذ وقوة من غير المرجح أن تتخلى عنه. وقد حفز هذا التعطيل بدوره العديد من الحلول البديلة. وتسعى الدول الأكثر عرضة للخطر إلى تنفيذ خطط متعددة لإنشاء خطوط أنابيب وممرات طاقة جديدة، ما قد يعيد تشكيل العلاقات الاقتصادية والطاقية في المنطقة.

وفي الوقت نفسه، يبقى سؤال الطموحات النووية دون حسم: فقد تسعى طهران إلى بناء سلاح نووي، وهو تطور قد يثير موجة من الانتشار النووي في جميع أنحاء الشرق الأوسط.

قبل الحرب الإيرانية، كانت منطقة الخليج تبرز كمركز ثقل في خضم الاضطرابات المضطربة التي يشهدها الشرق الأوسط، فثروات المنطقة الهائلة،

واقتصاداتها المتنوعة، بما فيها قطاعات الذكاء الاصطناعي الناشئة، وقدرتها الواسطة المؤثرة، كلها عوامل مكنتها من لعب دور محوري في تشكيل ملامح الشرق الأوسط الجديد. أما الآن، وفي مواجهة حربٍ نصحوا بعدم خوضها، تجد دول الخليج نفسها في كابوس حقيقي.

تتفاوت مواطن الضعف وأضرار الحرب بشكل كبير في أنحاء الخليج، لكن جميع دول المنطقة علقّت مستقبلها على التنويع الاقتصادي والترابط الاقتصادي الإقليمي والعالمي الذي يتطلب الاستقرار. وقد حطمت الحرب الإيرانية هذه الرؤية، وقضت على أي ذرة ثقة بين الجمهورية الإسلامية

تتسم حقبة عدم الاستقرار في الشرق الأوسط بالاضطراب

سمتان مميزتان واضحتان

لم يتم بعد تحديد نظام جديد للشرق الأوسط، ولكن هناك سمتان مميزتان واضحتان بالفعل: أولوية تعزيز دور المنطقة وتعدد أقطاب النظام الجديد.

تعزيز دورها: على عكس الماضي، حين كانت القوى الخارجية - كالقوى الاستعمارية، ثم الولايات المتحدة القوة العظمى الصاعدة آنذاك - هي من تشكل نظام الشرق الأوسط، فإن أصحاب المصلحة الإقليميين، من دول وغير دول، سيقودون الآن مسارات المنطقة. وبفضل تعزيز دورها نتيجة للتكنولوجيا الحديثة، وتوزيع القوة، وغيرها من الوسائل، ستتولى المنطقة، لا القوى الخارجية، زمام المبادرة في صياغة مستقبل الشرق الأوسط.

ومن المرجح أن تتكاثر المبادرات الإقليمية، سواء أكانت اتفاقيات دفاعية، أم صفقات اقتصادية، أم اتفاقيات دبلوماسية كالجهود السابقة للتقارب مع إيران.

وفي بعض الحالات، سيعتمد الصراع على القوة العسكرية لتشكيل المنطقة. وستسعى إسرائيل، أقوى قوة عسكرية تقليدية في المنطقة، وإيران، القوة غير المتكافئة الصاعدة، إلى بسط نفوذهما وفرض هيمنتها الإقليمية. لكن سيتعين على كليهما أيضا مواجهة مخاطر تجاوز الحدود. لقد تضرر الاقتصاد الإيراني بشدة جراء الحرب، حيث وصلت عملته إلى أدنى مستوياتها تاريخيا، وشهد تضخما كبيرا، وتفاقت أزمة نقص الوقود، مما دفع بعض القادة الإيرانيين إلى المطالبة بإنهاء الصراع. في الوقت نفسه، تلحق أطول حرب تخوضها إسرائيل خسائر فادحة بالجيش الإسرائيلي، مع

تزايد المخاوف بشأن نقص القوى البشرية. أما دول أخرى في المنطقة، ولا سيما دول الخليج، فستركز بشكل أساسي على الوسائل غير العسكرية لبسط النفوذ، مع تعزيز القدرات الأمنية الدفاعية والسعي إلى ترتيبات أمنية جماعية أكثر فعالية. كما ستشارك جهات فاعلة غير حكومية، بما في ذلك الجماعات الإرهابية، فضلا عن جهات أخرى أكثر سلمية مثل جماعات المغتربين والقطاع الخاص، بشكل فعال.

التعددية القطبية: سيكون النظام الناشئ متعدد الأقطاب، بدلا من أن تهيمن عليه قوة واحدة. وقد دفعت عدة عوامل، من بينها الرغبة في تنويع الشركاء الأمنيين، وتوسيع جهود الوساطة، وتطوير الممرات الاقتصادية، إلى دخول عدد متزايد من الفاعلين الخارجيين إلى المنطقة. وعلى نطاق أوسع، ستعكس الطبيعة متعددة الأقطاب في الشرق الأوسط اتجاهها عالميا

أوسع يتميز بصعود «القوى المتوسطة»، وتزايد المنافسة، وأحيانا الصراع، حيث يسعى أصحاب المصلحة إلى ترسيخ سلطتهم الإقليمية. وتتوافر بالفعل أدلة كثيرة على التعددية القطبية الناشئة في الشرق الأوسط، فالاتفاقيات الدفاعية الجديدة تشير إلى انفتاح المنطقة على تنويع العلاقات الأمنية. كما تسهم استراتيجيات التحوط التي تركز على الصين، وإلى حد أقل على روسيا، في تعزيز هذا التوجه. ويمكن أن تتوسع الجهود المبذولة لتطوير ممرات اقتصادية إقليمية، مثل ممر الهند-الشرق الأوسط-أوروبا، إذا استقرت الأوضاع في الشرق الأوسط، مما سيؤدي إلى دخول المزيد من الفاعلين إلى المنطقة.

الحرب الإيرانية تعيد رسم خرائط القوة والنفوذ في المنطقة

ويزود أصحاب المصلحة بالرؤية المستقبلية اللازمة لاتخاذ قرارات استراتيجية بدلا من قرارات تكتيكية.

على نحوٍ قد يبدو غير متوقع، تحمل هذه الفترة من الاضطراب التي تشهدها المنطقة بذور النمو والتجدد، ففي خضم هذا التغيير تكمن فرصة تشكيل المستقبل. ورغم أن فوضى عدم الاستقرار تشكل تحديا، إلا أن عدم استقرارها يتيح أيضا لأصحاب المصلحة خلق إمكانيات جديدة وتحديد نظام مستقبلي.

مع تصدر دورهم الفاعل، ستؤثر كيفية تعامل مختلف الجهات الفاعلة الإقليمية مع التحديات الرئيسية على ما إذا كان الشرق الأوسط سيصل إلى توازن ونظام إقليمي جديد، أو ما إذا كانت فترة عدم التوازن ستطول وتتفاقم.

وستتمحور الديناميكيات الرئيسية التي تحدد ملامح المنطقة حول كيفية تعامل إيران ودول الخليج العربي وإسرائيل وبلاد الشام مع هذا الاضطراب، وما إذا

كانت ستتبنى مواقف متشددة ومواجهة تعرف الأمن والمصالح الوطنية على أنها مسألة محصلتها صفر، أو ستتبنى مناهج أكثر براغماتية تتسم بالمرونة وتسمح بالتسوية وزيادة الترابط.

بالنسبة لإسرائيل وإيران على حد سواء، يتمحور جوهر القضية حول قدرة كل منهما على التحول من النهج العسكري إلى وضع استراتيجي طويل الأمد يسمح بالتعايش السلمي في المنطقة، ربما على أساس اتفاقية عدم اعتداء. ومع تزايد الضغط على القوات وتنامي التوترات الداخلية، يمكن لكل دولة أن تتجه نحو خفض التصعيد في مواجهة المخاطر الناجمة عن التجاوزات والصراعات التي لا نهاية لها.

ومع ذلك، لا تتفق المنطقة في سعيها لإقامة علاقات خارجية. ويتوقع البعض ظهور محاور متنافسة بين الفاعلين الإقليميين الرئيسيين.

التعامل مع عدم التوازن التصوير عن بعد

تتسم حقبة عدم الاستقرار في الشرق الأوسط بالاضطراب. ويكمن في هذا الاضطراب حالة من عدم اليقين والمخاطر، بالإضافة إلى التحديات المصاحبة للتعامل مع هذه الاضطرابات. وتوجد مسارات محتملة عديدة. في الواقع، من المرجح أن تتأرجح المنطقة، في هذه الفترة من عدم الاستقرار المستمر، بين احتمالات مستقبلية مختلفة، فبعض التغيرات ستضع الشرق

الأوسط على مسار نحو صراع متجدد وخراب أكبر. بينما قد تتجه تطورات أخرى نحو الاستقرار والتعافي.

ينذر التنافس على رسم ملامح النظام العالمي الجديد بالفعل

بإشعال صراعات جديدة. وتخوض إسرائيل وتركيا منافسة متصاعدة الخطورة في سوريا، حيث يسعى كل منهما إلى ترسيخ مصالحه في البلاد. وقد يصبح البحر الأحمر والقرن الأفريقي - اللذان يعدان بالفعل مصدرا رئيسيا للخلاف بين السعودية والإمارات - بؤرة توتر أخرى، نظرا للأهمية الاستراتيجية المتزايدة للمنطقة بالنسبة للمنافسين الخليجيين بعد إغلاق مضيق هرمز. في حين لا تزال ملامح النظام القادم في الشرق الأوسط غير واضحة، يمكن رسم «اتجاهات عامة» كخطوة أولى نحو تجاوز هذه المرحلة المضطربة. إن تقبل حالة عدم اليقين في المنطقة وفهم المسارات المختلفة المؤثرة فيها من شأنه أن يثري المقاربات

الخليج في قلب التحولات.. أمن جديد وشراكات تتبدل

للوصول إلى ذلك، يتعين على الولايات المتحدة إعادة بناء كفاءاتها القديمة وتطوير أدوات جديدة. يجب استعادة الدبلوماسية لمكانتها المحورية. بإمكان واشنطن استغلال نفوذها الكبير لدفع الأطراف المعنية في المنطقة نحو مسار التعايش السلمي والاستقرار الإقليمي. كما يمكنها تعزيز تواصلها مع دول الخليج والوسطاء الآخرين لإحياء الحوار مع إيران. ويمكنها البناء على اتفاقيات وقف إطلاق النار التي تم التوصل إليها في غزة ولبنان لتحويل هذه الاتفاقيات الشككية إلى خطوات عملية نحو حل النزاع. ويمكن لنهج جديدة، تتسم بالشفافية والنزاهة، تمكن الشركات الأمريكية من المساهمة في تلبية احتياجات إعادة الإعمار

الضخمة في المنطقة - والتي تقدر بأكثر من ٥٠٠ مليار دولار - أن تعزز الوجود التجاري الأمريكي في المنطقة، الذي بات الآن ضئيلاً مقارنة بالصين.

يشهد الشرق

الأوسط اليوم حالة من عدم الاستقرار، نتيجة انهيار نظامه القائم وظهور نظام جديد لم يتشكل بعد. إنه بلا شك زمنٌ محفوفٌ بالمخاطر، مع احتمال حدوث دمارٍ أكبر في المستقبل. ومع ذلك، فمن رماد الصراعات المحتملة في المنطقة، ستتاح فرصةٌ للنهضة والتجديد. وفي نهاية المطاف، سيعود القرار للمنطقة نفسها لتحديد أي من هذين المصيرين سيحدد نظامها الجديد.

***منى يعقوبيان هي مديرة وكبيرة مستشاري برنامج الشرق الأوسط في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن العاصمة.**

باعتبارها مركز ثقل المنطقة، تتمتع دول الخليج بموقعٍ مثالي لتطوير نموذجٍ إقليميٍ للتعايش، فإذا استطاعت دول الخليج تجاوز خصوماتها ومنافساتها الداخلية، فسيكون بإمكانها بناء نهجٍ أمني جماعي فعال لردع إيران وموازنة إسرائيل. كما أن مسار بلاد الشام له أهمية بالغة: فمدى قدرة سوريا على إدارة انتقالها من وحشية عهد الأسد إلى حكمٍ شامل، ومدى قدرة الحكومة اللبنانية الإصلاحية على إحراز تقدم في نزاع سلاح حزب الله، واستعادة السيادة، وتحقيق الإصلاحات التي طال انتظارها، سيحدد ما إذا كانت بلاد الشام ستصبح جسراً مستقراً بين الخليج وأوروبا أم ستبقى مصدراً للشهاشة المستمرة.

ستظل الولايات المتحدة فاعلاً حاسماً، بل لا غنى عنه في بعض الحالات، خلال هذه الحقبة المضطربة. ورغم أنها لن تبقى القوة العظمى الوحيدة في الشرق الأوسط، إلا أنها

لا تزال قادرة على لعب دور محوري. وإحياء نفوذها المتراجع في المنطقة، يتعين على الولايات المتحدة أن تتحول جذرياً من ردود الفعل التلقائية التي تفضل التدخلات العسكرية إلى تعزيز الدبلوماسية والانخراط الاقتصادي. هذا التصحيح الضروري لمسار الولايات المتحدة من شأنه أن يساهم في توجيه الشرق الأوسط نحو توازن جديد يفضي إلى شرق أوسط مستقر ومزدهر، وهو ما يصب بوضوح في مصلحة الولايات المتحدة الوطنية، فبدلاً من أن يكون الشرق الأوسط مصدراً للصراع والاضطراب الاقتصادي، يمكن أن يتحول إلى منطقة نابضة بالحياة تزخر بأسواق جديدة وفرص أخرى لنمو الأعمال التجارية الأمريكية.



لن يروق هذا للجميع، لكن الأمور ستزداد سوءا..

النقاط العشرين التي طرحها لافروف خلال اجتماع المائدة المستديرة

موقع القناة «الأولى» الروسية/ الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

النقاط العشرين التي طرحها لافروف، والتي عبر عنها رئيس وزارة الخارجية الروسية في اجتماع المائدة المستديرة بالسفارة، توفر فهما أفضل لما تواجهه روسيا والعالم، وما سيحدث لأوكرانيا. لقد ترأس سيرغي لافروف اجتماع مائدة مستديرة في السفارة لمناقشة حل النزاع حول أوكرانيا، وأجاب على أسئلة الحضور. وقد أدلى بتصريحات مثيرة للاهتمام، تستحق البحث والتدقيق! كانت هناك أيضا مشاعر، قد لا تلاحظ أحيانا من النظرة الأولى. ومن الأمور المثيرة للاهتمام أيضا ما لم يقله لافروف - ليس بعد. لقد اخترت ما أعتقد أنه الأهم. تم تصنيف أطروحات وزير الخارجية الروسي حسب أهميتها وتجميعها في مجموعات موضوعية.

حول أوكرانيا (سبع أطروحات)

- لن توقف روسيا العمليات العسكرية خلال المفاوضات الرامية إلى حل الوضع المحيط بأوكرانيا.
- لقد قلنا أكثر من مرة أنه بعد فشل اتفاقيات إسطنبول بسبب التدخل الغربي، لن نوقف العملية العسكرية الخاصة طوال فترة المفاوضات.

- صرح لافروف بحزم.

- أنكر لافروف حق أوكرانيا في السلامة الإقليمية، مستشهدا بوثائق وميثاق الأمم المتحدة: «ينص الميثاق صراحة على

أن مبادئ السيادة والسلامة الإقليمية تنطبق على الدول التي تلتزم بمبدأ المساواة في الحقوق وحق الشعوب في تقرير مصيرها، والتي لديها حكومات تمثل، دون تمييز على أساس العرق أو الدين أو اللون، جميع السكان الذين يعيشون في إقليم معين». من الواضح، نظرا لاضطهاد الروس والثقافة الروسية والأرثوذكسية الكنسية، أن أوكرانيا لا تملك أي حق في السلامة الإقليمية.

-إن رئيس وزارة الخارجية الروسية لا يفهم كيف يمكن مراعاة مصالح دولة «يحكمها أسياذ غربيون وتعلن رفضا قاطعا للاعتراف بحقوق الروس الذين رفضوا العيش في أوكرانيا النازية»، ولماذا من الضروري الحفاظ على نظام يعلن أنه لن يعترف أبدا بالأراضي المحررة على أنها روسية.

-في الوقت نفسه، لم ينكر لافروف (انتبهوا!) أن الجزء الغربي من أوكرانيا، بل و«روسيا الصغرى» أيضا، ينتميان إلى أوكرانيا الحالية، بينما أنكر بشكل قاطع ذلك بالنسبة لشبه جزيرة القرم ودونباس ونوفوروسيا، التي لم تعترف بانقلاب كييف واستيلاء الانقلابيين والنازيين الجدد على السلطة عام ٢٠١٤، «قاطعة إياهم بشكل قاطع بعد أن أصبحت هذه الدولة نازية علنا». هذا يُحدد حدود مطالب روسيا في أوكرانيا، ويُشير إلى أن موسكو ليست مستعدة بعد للقتال من أجل «روسيا الصغرى». إنه لأمر مؤسف، لكن هذه هي الحقيقة: لا بد من أن ينضج هذا الوضع.

-وصف لافروف المحظورات التي تفرضها موسكو فيما يتعلق بصنع السلام في أوكرانيا. فعلى الرغم من إمكانية التوصل إلى «تسويات معقولة» - والتي يُرجح أن تكون بشأن المسائل الإقليمية - فإن روسيا مصممة على «منع ظهور حلف الناتو على حدودنا وضمان الحقوق المشروعة للروس والناطقين بالروسية الذين عاشوا على هذه الأراضي لقرون».

من المثير للدهشة أن الوزير لا يزال يتجاهل الاتحاد الأوروبي، الذي سيمتلك جيشه الخاص في المستقبل القريب. لدى الأوروبيين طموحات عسكرية كبيرة تجاه أوكرانيا، ويعتزمون استخدامها كأداة ضغط في الحرب التي يستعدون لها مع روسيا، بهدف تقليل الخسائر قدر الإمكان. وإذا كان لأوكرانيا فرصة ضئيلة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي يوما ما، فلن يكون ذلك إلا بفضل القوات المسلحة الأوكرانية. لكن لسبب ما، لا تعارض روسيا انضمام كييف إلى أوروبا الموحدة. ألا تريدون أن ينتهي بكم المطاف في موقف التجاهل؟

-لم تُقدّم الولايات المتحدة لروسيا قط أي «مقايضات»: حل الأزمة في إيران مقابل حل النزاع في أوكرانيا. أقر لافروف بأن «مثل هذه الشائعات كانت متداولة»، لكن ذلك لم يحدث قط. وأشار إلى أن الأمريكيين لم يُقدّموا أي شيء من هذا القبيل لأنهم أدركوا عبثيته؛ فروسيا لن تُشارك في مثل هذه «المناورات السياسية». هل تُصدّق ذلك؟ هناك حشد غير رسمي جارٍ في أوكرانيا. لا شك لدي في أن الأمر سيصل إلى النساء أيضا قريبا. - الوزير واثق.

حول الغرب (تسع أطروحات)

-اتهم لافروف إدارة ترامب مباشرة بالتخلي عن اتفاقيات أنكوراج مع روسيا تحت ضغط من الأوروبيين. وإلا، «لكننا نعيش في سلام منذ عام». ووصف وزير الخارجية الروسي هذا التصريح بأنه «حقيقة بديهية».

-لم ترفض روسيا قط السماح للأوروبيين بإنشاء قناة اتصال غير عامة، بل تلقت مثل هذه العروض بشكل دوري، وهي مستعدة حتى لمفاوضات غير جدية للغاية، لكن هذا الاتصال لم ينتج عنه حتى الآن أي شيء جديد أو إيجابي.

-أقر لافروف بأن الدول الغربية، بما فيها الولايات المتحدة، تعمل بشكل مشترك ضد روسيا في أوكرانيا، متجاهلة

الطبيعة «الإجرامية المطلقة» للنظام هناك. علاوة على ذلك، فهي متورطة بشكل مشترك في عمليات سطو بحري على السفن الروسية. وأكد لافروف أن «الدول الغربية» التي تدعم كييف بالأسلحة والأموال تجعل من أوكرانيا «رأس حربة الحرب الغربية» ضد روسيا، وتجعل نفسها «متواطئة بشكل مباشر في الهجمات الإرهابية وجرائم الحرب». ووفقا للافروف، فإن الاختلاف في الموقف من أوكرانيا بين الولايات المتحدة في عهد ترامب وأوروبا يكمن في أن الأخيرة تسعى إلى إدامة النظام الإجرامي.

-وفي هذا الصدد، ترحب روسيا باهتمام الولايات المتحدة بتسهيل التوصل إلى تسوية في أوكرانيا، لأن واشنطن، كما يقولون، «تفهم الأسباب الجذرية لهذا الصراع - على عكس جميع الدول الغربية الأخرى، التي تصر على أن لأوكرانيا الحق في فعل ما تشاء».

-هذا، بطبيعة الحال، ادعاء قابل للنقاش. الفرق الحقيقي ليس في أن البعض يفهم والبعض الآخر يزعم عدم فهمه، فكلاهما يفهم كل شيء تماما. الفرق يكمن في أن الأمريكيين، البعيدين جغرافيا، مستعدون للاستماع إلى روسيا في عهد ترامب، بينما الأوروبيون، القريبون جغرافيا والذين يتطلعون إلى الفضاء ما بعد السوفيتي والفضاء الإمبراطوري الروسي السابق، ليسوا كذلك.

-أعرب وزير الخارجية الروسي عن «قلقه» فقط إزاء احتجاز الأوروبيين التعسفي لاثنتي عشرة سفينة من «أسطول الظل» الروسي المزعوم منذ يناير/كانون الثاني من هذا العام. وكان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قد هدد الغرب سابقا بالاستيلاء على سفنه ردا على ذلك، لا سيما في مياه الشرق الأقصى بواسطة أسطول المحيط الهادئ. أما تصريحات لافروف، التي تثير القلق، فقد افتقرت إلى الحزم نفسه، إذ اكتفى بالقول إنه ردا على هذا التهديد «نعيد هيكلة لوجستياتنا». وهذا، للأسف، بدا غير كافٍ.

في حين صرح فلاديمير بوتين بوضوح في منتصف أغسطس بأن روسيا قد قبلت التحدي وبدأت الحرب ضد القرصنة الغربية على طرق التجارة العالمية، افتقرت كلمات لافروف إلى هذا الحسم.

-ردد لافروف صدى تصريح بوتين بأن الحرب مع أوروبا، إن تجرأت على مهاجمة روسيا، «ستكون مختلفة تماما وقصيرة جدا»، على عكس الحرب مع أوكرانيا التي تتجنبها روسيا. ويأمل أن «يستمع إليه» الأوروبيون. عندما تتخلى موسكو عن «قفازاتها البيضاء» للتعامل مع داعمي كييف وتقطع بشكل استباقي إمدادات النفط والغاز عن أوروبا، حينها نعم، ولكن ليس الآن.

-يعتبر وزير الخارجية الروسي، عن حق، السياسيين الغربيين «أشخاصا يحملون جينات استعمارية» و«حدسا استعماريًا جديدا» يتصرفون «غريزيا، وربما بوعي - على الأرجح بوعي من قبل الكثيرين - بما يتماشى تماما مع عاداتهم وميولهم الاستعمارية»، وهو موضوع ذكر أمثلة عديدة عليه. وقد عاد لافروف إلى هذا الموضوع مرارا وتكرارا خلال خطابه.

-لم تعد سويسرا دولة محايدة؛ «فقدت حيادها منذ زمن طويل».

-يشن الغرب، متجاهلا القانون الدولي، «حربا قانونية» ضد روسيا. فمنذ إعادة توحيد شبه جزيرة القرم مع روسيا وبدء الحرب الباردة، فُرضت أكثر من ٣٠ ألف عقوبة على روسيا وحدها، أي «ضعف عدد العقوبات المفروضة على جميع الدول الأخرى مجتمعة». وأشار لافروف إلى أن هذا ليس أقل من «عدوان قانوني» أصبح «منهجيا» منذ عام ٢٠١٤.

الأمم المتحدة و«الضعفاء» (أربع أطروحات)

رسم لافروف صورة قاتمة لتسييس الأمم المتحدة، التي أصبحت أداة شبه كاملة للسياسة الغربية. وحدها محكمة العدل الدولية، التي لا تزال قادرة على إصدار أحكام عادلة وموضوعية، ومحكمة التحكيم التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢، قاومتا هذا التسييس حتى الآن. ومن الأمثلة المؤسفة على عكس ذلك: منظمة الطيران المدني الدولي (إيكاف)، والمحكمة الجنائية الدولية، ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، واليونسكو، وغيرها.

-ستعتبر روسيا سياسات الدول التي تستسلم لـ «الابتزاز والوعود الرخيصة» للغرب، وتشارك في الهياكل شبه القانونية والزائفة التي أنشأتها هي وكيف لانتزاع «تعويض» من روسيا لصالح أوكرانيا، سياسات «غير ودية وعدائية».

-أعرب لافروف عن ثقته الكاملة بأن المفوضية الأوروبية لن تنجح في مصادرة الأصول المجمدة للبنك المركزي الروسي في بلجيكا، «ثم لن تعيدها إلينا إلا بعد أن ندفع لأوكرانيا تعويضات معينة».

-سنحقق استعادة احتياطياتنا من الذهب والعملات الأجنبية، لا شك لدي في ذلك.

-صرح رئيس وزارة الخارجية الروسية بذلك، دون أن يوضح كيف.

-ألقي لافروف باللوم على دول الجنوب العالمي، المعرضة للابتزاز والتهريب، لمساعدتها الفعالة لأوروبا والولايات المتحدة في مكافحة الشحن الروسي، مما أدى إلى تقويض اقتصادات ورفاهية الدول الثالثة التي طلبت منتجات من روسيا - النفط والغاز والحبوب وما إلى ذلك.

-قال لافروف بصراحة لسفراء هذه الدول، الذين كانوا يجلسون في القاعة، إنهم، لكونهم يعتمدون على الغرب، يساعدونه في القيام بـ «أعماله القذرة» عندما يقومون، بعد المطالب الوقحة لسفراء الغرب، بسحب أعلام بلدانهم بأثر رجعي من السفن التي تم الاستيلاء عليها، وهي أعلام يحب الغربيون أنفسهم استخدامها.

-أعرب لافروف عن أمله في أن تنتهي هذه الممارسة، رغم أنه لا يعتقد ذلك قطعا. لكن من الجيد أنه قال ذلك، إذ سيقل النقد الموجه لروسيا، والذي يدّعي أن هناك من يتصور جوعا في مكان ما بسبب نقص إمدادات الحبوب والوقود الروسية.

وماذا في ذلك؟

إليك النقاط العشرين التي طرحها لافروف خلال اجتماع المائدة المستديرة مع السفراء. لن ترضي هذه النقاط الجميع. من المهم أن ندرك أنه بالنظر إلى الأحداث في العالم وحول روسيا، والتغيرات الوشيكة - نحو الأسوأ - في الولايات المتحدة، فإن موقف موسكو من القضايا الدولية الرئيسية سيزداد تشددا، شئنا أم أبينا.

في الأيام المقبلة، سيلقي الوزير المخضرم عدة خطابات رئيسية أخرى، مما سيتيح للمراقبين تكوين صورة أوضح لما هو قادم، وكيف ستتعامل روسيا مع تقلبات التاريخ الراهنة.

للأسف، يبدو أن الاضطرابات باقية. لن تنعم روسيا بحياة هادئة ومستقرة لعشرين عاما أخرى على الأقل. وإن كان هذا كل ما يتطلبه الأمر، فهو أمر جيد.

لن تتمكن جميع الدول والهياكل الدولية القائمة من النجاة من التحول التكتوني الناجم عن عوامل موضوعية - التفاوت في وتيرة التنمية بين بعض الدول وتراجع دول أخرى، ورغبة البعض في الحفاظ على أنفسهم بأي وسيلة ضرورية، بينما يسعى آخرون إلى تأمين مكانتهم المرغوبة في دائرة الضوء.



جبهة إيران الثانية..

هجوم الحوثيين الأخير وتأثيره على مسار الحروب في الشرق الأوسط

مجلة «فورين أفيرز» الأمريكية

ملخص: يستغل الحوثيون انشغال إيران بالحرب لتوسيع نفوذهم في اليمن، والسيطرة على مواقع استراتيجية قرب باب المندب، فاتحين جبهة جديدة تهدد أمن السعودية وتجارة الطاقة العالمية. ويعزز التصعيد نفوذ طهران على نقاط الاختناق البحرية، فيما يواجه التحالف المناهض للحوثيين انقسامات عميقة. وبينما تبدو المواجهة العسكرية محفوفة بأخطار التصعيد، تظل التسوية السياسية الخيار الأقل كلفة لمنع تحول اليمن إلى ساحة صراع إقليمي ودولي أوسع.

*تقرير خاص: أبريل لونغلي ألي و أليسون ماينور: اغتناما للفرصة التي أتاحتها الحرب في إيران، بدأ

الحوثيون مسعى جديدا وكبيرا للهيمنة عسكريا على اليمن ومحيطه. ففي يوم الثلاثاء (الثامن من سبتمبر / أيلول)، شنت الجماعة المتحالفة مع إيران موجة من الهجمات بالطائرات المسييرة والصواريخ الباليستية على السعودية، مما أدى إلى اندلاع حرائق في منشآت نفطية جنوب المملكة وإصابة أكثر من ٧٠ شخصا. ثم في يوم الخميس، وبعد أيام من المعارك الضارية على جبهات قتالية رئيسة داخل اليمن، ألحق الحوثيون هزيمة بالقوات الحكومية على طول ساحل البحر الأحمر وسيطروا على ميناء المخا الاستراتيجي. وفي يوم الجمعة، أفادت الحكومة اليمنية بأن الحوثيين استولوا على جزيرة بريم عند مدخل مضيق باب المندب، وهو

المخا وبريم.. تحول استراتيجي يعيد رسم معادلة اليمن

وقد صرح مسؤولون إيرانيون بأن التوصل إلى اتفاق مع الولايات المتحدة يتطلب إنهاء الحصار المفروض على اليمن، وهو يعني باختصار رفع السعودية للقيود كافة المفروضة على حركة العبور من وإلى المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين، بما في ذلك العاصمة صنعاء، وإنهاء دعمها للحكومة اليمنية. وفي ظل هذا النظام الإقليمي المتغير والآخذ في التشكل، تسعى إيران وشركاؤها إلى فرض أمر واقع جديد من خلال السيطرة على أهم نقاط الاختناق البحرية في الشرق الأوسط.

وتتجه الخيارات المتاحة للتعامل مع التحدي الذي يمثلته الحوثيون من سيئ إلى أسوأ، وفي حين أن خطوط المواجهة ستواصل على الأرجح التغير، فقد تكشف بعض الحقائق الصعبة، ولا يبدو الحل العسكري الحاسم لتهديدات الحوثيين خيارا واقعا وممكنا. فعلى رغم كل خطباتها واستعراضها للقوة في العلن، لا تزال قوات الحكومة اليمنية تعاني انقسامات داخلية، وعلاوة على ذلك فإن المكاسب التي حققها الحوثيون تقوض فرص التوصل إلى تسوية تفاوضية، ومن المرجح الآن أن تزداد هذه الجماعة المسلحة تشددا في مطالبها وطموحاتها الرامية إلى بسط سيطرتها على منطقة البحر الأحمر.

ولا توجد حلول سهلة، ففي الوقت الراهن، يجب أن تكون أولوية السعودية والولايات المتحدة وحلفائهم اليمنيين هي حماية خطوط المواجهة الرئيسة الأخرى من تقدم الحوثيين، وعرقلة مساعيهم إلى ترسيخ سيطرتهم على شمال اليمن وباب المندب، ولكن إلى جانب ذلك يتعين على التحالف المناهض للحوثيين معالجة الانقسامات التي لا تزال تمزقه، والاتفاق على رؤية سياسية ذات صدقية لحل الصراع اليمني، وإذا لم يفعل ذلك، فثمة خطر حقيقي من حدوث مزيد من الاضطرابات في صفوف الحكومة ومن اتساع نطاق التهديد الحوثي ليشمل المنطقة بأسرها.

الممر المائي الضيق الذي يربط البحر الأحمر بالمحيط الهندي. ويمثل هذا الاستيلاء تحولا جذريا في موازين القوى داخل اليمن، مع ما قد يترتب على ذلك من عواقب تؤثر في المنطقة بأسرها.

وحتى هذا الأسبوع، كانت مدينة المخا تضم جزءا حيويا من قوات التحالف المناهض للحوثيين، وتشكل حصنا منيعا في وجه تقدم المتمردين. وبهذا الهجوم، قوض الحوثيون الوضع القائم على طول الساحل، وقوضوا هدنة ظلت صامدة إلى حد كبير منذ عام ٢٠٢٢. غير أن سيطرة الحوثيين على كل من جزيرة بريم ومدينة المخا، التي تقع على بعد أقل من ٨٠ كيلومترا من مضيق باب المندب، ستتيح للمتمردين ترسيخ مكانتهم بصفتهم أصحاب النفوذ الحاسم في المضيق، وستسهل عليهم عرقلة حركة الملاحة البحرية ومضايقتها.

وفي الواقع، إن توقيت التصعيد الحوثي، الذي بدأ بهجمات على مصالح سعودية في شهر يوليو (تموز)، يكتسب أهمية بالغة، نظرا إلى أن البحر الأحمر قد أصبح طريقا حيويا لنقل النفط السعودي خلال الصراع مع إيران، بدلا من الاعتماد على مضيق هرمز. وعلى رغم أن قادة الحوثيين يصورون تحركاتهم على أنها نابعة من اعتبارات محلية، يبدو أن تحالفهم مع طهران قد ازداد رسوخا، فمن خلال مهاجمة السفن السعودية ومهاجمة السعودية نفسها، فتحوها فعليا جبهة ثانية في الحرب مع إيران، مما أدى إلى توسيع نطاق الصراع وزيادة الضغوط على أسواق الطاقة والأسواق المالية العالمية.

اليمن على خط النار.. الحوثيون يفتحون جبهة إقليمية جديدة

من المضيق إلى البحر

على مدى خمسة أشهر تقريبا منذ بدء الحرب مع إيران في أواخر فبراير (شباط)، بقي الحوثيون إلى حد كبير على هامش الصراع. إلا أن هذا الهدوء النسبي تبدد في منتصف يوليو، حين نقل الإيرانيون وفدا حوثيا من طهران إلى صنعاء، في تحد لسيطرة الحكومة اليمنية على المجال الجوي اليمني. ولمنع الطائرة من الهبوط، قصفت السعودية والحكومة اليمنية المدرج الوحيد في مطار صنعاء. وعلى رغم أن الطائرة هبطت بدلا من ذلك في ميناء الحديدة الخاضع لسيطرة الحوثيين، فإن التحرك السعودي منح الحوثيين ذريعة للتخلي عن هدنة عام ٢٠٢٢. وعند تلك النقطة تحديدا بدأت الجماعة تصعيدتها الجريء ضد المصالح السعودية، وأطلقت هجومها الجديد على قوات التحالف في اليمن. ومنذ أن استأنف الحوثيون هجماتهم في يوليو، انخفضت صادرات النفط السعودية عبر مضيق باب المندب بنسبة ٩٥ في المئة. والآن، من خلال استهداف البنية التحتية والسفن قرب مجمع ميناء ينبع على البحر الأحمر، يهدد الحوثيون أيضا بعرقلة مرور صادرات النفط شمالا عبر مصر.

وفي الوقت نفسه، منحت الحرب الأمريكية على إيران زخما جديدا لأهداف الحوثيين القصوى داخل اليمن نفسه. فقد أصيبوا بالإحباط من حالة «اللاحرب واللاسلم» التي سادت بعد الهدنة، وحملوا الرياض مسؤولية إبطاء التوصل إلى تسوية سياسية رسمية للحرب الأهلية المستمرة منذ ١٢ عاما، لكن الحوثيين أنفسهم كانوا قد عرقلوا مثل هذه التسوية. ففي عام ٢٠٢٣، ساعدت الأمم المتحدة في التفاوض على اتفاق في شأن خريطة طريق، كان سيسمح للحوثيين بدفع جميع رواتب موظفي القطاع العام والحصول على حصة من موارد النفط والغاز مقابل وقف دائم لإطلاق النار وبدء عملية سياسية. وكان ذلك سيمثل نتيجة جيدة

للحوثيين، الذين لا يسيطرون على أي من موارد البلاد الهيدروكربونية، والمعزولين والمستبعدين من الاقتصاد الدولي. لكنهم بدلا من قبول العرض، بدأوا بمهاجمة السفن في البحر الأحمر لإظهار دعمهم لحركة «حماس» في حرب غزة. وفي غضون ذلك، ظلوا يفترضون طوال الوقت أن بإمكانهم العودة لطاولة المفاوضات متى شاؤوا وكانوا مستعدين.

وخلال المرحلة الأخيرة من الحرب في غزة، ألحقت إسرائيل والولايات المتحدة أضرارا عسكرية واقتصادية كبيرة بمعاقل الحوثيين في اليمن. ففي ربيع عام ٢٠٢٥، نفذت إدارة ترمب أكثر من ألف غارة جوية خلال عملية «الفارس الخشن»، وبعد بضعة أشهر، استهدف الإسرائيليون البنية التحتية للحوثيين واغتالوا رئيس وزراء الجماعة الفعلي ورئيس أركانها. ومع ذلك، يبدو أن هذه الحملات قد زادت الجماعة جرأة. فمن خلال مهاجمة الملاحة البحرية العالمية، عززت الجماعة أهميتها داخل محور المقاومة الإيراني. ومن خلال الاشتباك مع هذه القوى العسكرية الكبرى، عززت الجماعة اعتقادها بأنها لاعب إقليمي رئيس، يتمتع بقدرة فريدة على تحرير العالم الإسلامي من النفوذ الأمريكي والإسرائيلي المفسد.

ومنذ ذلك الحين، كثفت الجماعة جهودها لاكتساب قدرات عسكرية جديدة وأكثر قوة. فخلال حرب غزة، زودت روسيا الحوثيين بمعلومات استخباراتية لمساعدتهم في استهداف السفن. كما درست إمكان تزويدهم بأسلحة

باب المنذب تحت الضغط.. صراع اليمن يتجاوز حدوده

متقدمة، لكنها تراجعت في نهاية المطاف بعد أن أقنعتها الرياض بالعدول عن ذلك. واليوم، وكما ورد في تحليل حديث في مجلة «فورين أفيرز»، يستفيد الحوثيون من سلاسل إمداد متنوعة وشبكات مالية سرية، بينما يعملون على بناء قدرات إنتاجية محلية. ونتيجة لذلك، تمكنوا من تعزيز ترسانتهم، حتى من دون عمليات نقل أسلحة مباشرة من إيران.

ويعتقد الحوثيون الآن أنهم قادرون على دفع السعوديين إلى تقديم شروط أفضل لهم من تلك التي تضمنتها خريطة الطريق المدعومة من الأمم المتحدة عام ٢٠٢٣، بما في ذلك تعويضات عن أضرار الحرب. ومع مضي هجومهم العسكري قدما، من المرجح أن تتزايد هذه المطالب أكثر فأكثر. وفي الوقت نفسه، يواجه الحوثيون ضغوطا داخلية كبيرة لدفع رواتب موظفي القطاع العام التي طال انتظارها، ومعالجة الأوضاع المعيشية التي تزداد سوءا. ويعاني أكثر من نصف سكان اليمن انعداما حادا في الأمن الغذائي، فيما يواجه ٦ ملايين شخص مستويات من الحرمان مصنفة على أنها «طارئة» وتقترب من حد المجاعة.

الخط الأحمر للرياض

نظرا إلى اعتماد السعودية المتزايد على البحر الأحمر، ربما كان الحوثيون قد حسبوا أن المملكة ستسارع إلى الرضوخ لمطالبهم، لكن يبدو أن تحركات الحوثيين زادت من تصميم الرياض على مواجهتهم.

وفي ظل إدارة أمريكية يصعب التنبؤ بتصرفاتها ومواقفها، كانت السعودية تستعد للمواجهة من خلال تنويع شراكاتها الأمنية. ففي الـ٣٠ من يوليو، أعلنت الرياض تشكيل تحالف دفاعي بحري للبحر الأحمر يضم ١٤ دولة، من بينها تركيا وباكستان ومصر والسودان وجيبوتي. وبعد أسبوع، وقع ولي العهد اتفاق دفاع متبادل مع تركيا وباكستان في مراسم أقيم في مكة بحضور زعمي البلدين إلى جانبه. ولا تزال القيمة العسكرية لهذه الاتفاقات غير معروفة، وهجمات الحوثيين على السعودية تمثل أول اختبار للاتفاق الأخير. وحتى الآن، كانت النتائج مخيبة للآمال. ووفقا لـ«رويترز»، وجهت باكستان تحذيرا إلى الإيرانيين لكبح جماح حلفائهم الحوثيين قبيل سيطرتهم المفاجئة على المخا. ولم تدخل تركيا ولا باكستان بصورة مباشرة في القتال في اليمن، وأكدت إسلام آباد أن «اتفاق مكة» لم يفعل ردا على حرب اليمن.

وبطريقة موازية، واصل السعوديون طلب الدعم من الولايات المتحدة. ففي الـ٢٨ من يوليو، تعاونت الرياض مع واشنطن لضرب ميليشيات عراقية مدعومة من إيران اصطفت إلى جانب الحوثيين، في إشارة إلى أن واشنطن قد تنضم إلى الرياض في جهدها العسكري ضد الحوثيين إذا استمر الصراع في الاتساع، لكن التدخل الأمريكي ليس مضمونا على الإطلاق. ففي خضم متطلبات الحرب على إيران، حرصت الإدارة الأمريكية على الحفاظ على هدنة ثنائية مع الحوثيين قائمة منذ مايو (أيار) ٢٠٢٥، كما أن كثيرا من أصولها العسكرية في الشرق الأوسط عالق في مضيق هرمز، فضلا عن أن توسيع نطاق الحرب سيكون أمرا غير مقبول في الداخل الأمريكي.

وفي حين أن استيلاء الحوثيين على المخا وجزيرة بريم يفرض ضغطا أكبر على واشنطن للتحرك، قد تكون إدارة ترمب أكثر اهتماما بتجنب أي تورط عسكري جديد قبيل انتخابات التجديد النصفي. وفي غضون ذلك،

من الحرب إلى الممرات البحرية.. اليمن ساحة لصراع القوى

وأماكن أخرى في منطقة القرن الأفريقي، تشير إلى مدى سرعة امتداد تصعيدهم الحالي إلى المنطقة الأوسع. وخلال العقد الذي أعقب اندلاع الحرب الأهلية في اليمن عام ٢٠١٤، ترددت تداعياتها في أنحاء المنطقة ووصلت إلى البحر الأحمر. ومع الحرب على إيران، وتنامي طموحات الحوثيين وشراكتهم الإقليمية، وقدرتهم المشتركة مع إيران على التأثير في تجارة الطاقة العالمية، أصبحت الساحة مهياة الآن لمواجهة أشد خطورة. وهذه المرة، قد يكون من الصعب بكثير على الحوثيين الحفاظ على استقلاليتهم السابقة عن طهران. كثيرا ما كانت الحرب في اليمن ساحة تنافس فيها القوى الإقليمية، لكن المرحلة الأخيرة قد تشهد انخراطا متزايدا من جانب إسرائيل وروسيا وتركيا والولايات المتحدة. وبدلا من أن يكون اليمن ساحة صراع على النفوذ الإقليمي، قد يتحول إلى منصة للتنافس بين القوى الكبرى يتمحور حول نقطة اختناق بحرية حيوية.

التفاوض أم إلقاء القنابل

مع بدء حلقة خطرة من التصعيد، سيكون لما سيحدث بعد ذلك أثر حاسم في تحديد مسار الأحداث. فقد تستغل السعودية المكاسب الأخيرة التي حققها الحوثيون لحشد دعم دولي من أجل شن حملة واسعة النطاق ضدهم، قد تشارك فيها الولايات المتحدة وشركاء السعودية الجدد في «اتفاق مكة». غير أن ردا كهذا قد يؤدي إلى توسيع نطاق الصراع من دون معالجة نقاط الضعف الجوهرية

حققت جهود الرياض لتعزيز الحكومة اليمنية نتائج متباينة إلى حد كبير، لكن استيلاء الحوثيين السريع على المخا يثير تساؤلات كبيرة حول قوة هذه القوات ومدى تماسكها. ففي المعركة، لم يسفر توحيد القيادة عن تعاون فعال بين مختلف الفصائل التابعة للحكومة. ومع انسحاب القوات الحكومية من المخا، أفادت تقارير أيضا بوقوع اشتباكات بينها وبين القوات الجنوبية التي رفضت السماح لحلفائها الشماليين بدخول الجنوب بأسلحتهم.... وإذا تمكن الحوثيون من ترسيخ مكاسبهم في المخا ومحيطها، فقد توجه خسارة الأراضي ضربة قوية إلى معنويات القوات الموالية للحكومة، وتثير مزيدا من الانقسامات بينها.

نقطة اختناق

من خلال الحوثيين، تستطيع إيران الآن تقييد صادرات النفط عبر البحر الأحمر. ويتمثل هدف طهران على المدى الطويل في إرساء واقع يبعث على القلق: سيطرة الحوثيين على مضيق باب المندب بالتوازي مع سيطرة إيران على مضيق هرمز، وإذا أمكن الحفاظ على مثل هذه الاستراتيجية، فإنها ستجعل إيران وشريكها الإقليمي بمثابة حارسين فعليين على بوابة تجارة تبلغ قيمتها تريليونات الدولارات سنويا.

وعلى رغم أن طهران لا تمارس قيادة وسيطرة مباشرة على الحوثيين، فإنها تتمتع بنفوذ هائل على الجماعة. ويشير قرار إيران إرسال الرحلة الجوية إلى صنعاء في يوليو، الذي أشعل فتيل التصعيد الحوثي الحالي، إلى الطرق العديدة التي يمكن لطهران من خلالها تأجيج الصراع اليمني لتحقيق أهدافها الخاصة. وفي المقابل، أدى قرار الحوثيين بتجنيد الميليشيات العراقية في هجماتهم على السعودية إلى زيادة تشابك الصراع اليمني مع الحرب على إيران. كما أن تحالفات الحوثيين المتنامية مع الجماعات المسلحة في الصومال والسودان

التصعيد أم التسوية.. اليمن أمام مفترق طرق إقليمي

في اليمن، سيتعين على الحوثيين أيضا الموافقة على شروط تعالج المخاوف الأساسية للقوى الإقليمية والحكومة اليمنية، وتضع هيكل حكم قابلا للتطبيق. ويعد النهج السابق الذي اتبعه التحالف بقيادة السعودية في اليمن درسا مفيدا في هذا الصدد، ففي عام ٢٠٢١ انسحب الحوثيون من المفاوضات وشنوا هجوما برياً جديدا ضخما. ورد السعوديون والإماراتيون بشن عملية منسقة ركزت على إعادة الحوثيين إلى طاولة المفاوضات بدلا من السعي إلى تحقيق نصر كامل، وفي نهاية المطاف ساعدت الحملة في التوصل إلى الهدنة بعد أشهر. وبالمثل، ينبغي أن تركز أية حملة جديدة يشنها التحالف الذي تقوده السعودية اليوم على دفع الحوثيين إلى المشاركة في المفاوضات. لكن النجاح سيتطلب أولا منع مزيد من الخسائر على الأرض، وبذل جهد فوري لرأب الانقسامات داخل التحالف المناهض للحوثيين.

كان ينبغي منذ زمن طويل إنهاء الاستراتيجية الفاشلة التي تقوم على معالجة مشكلات اليمن بالتصعيد العسكري قصير الأمد وحملات الضغط، ولن يكون إحياء التسوية السياسية أمرا سهلا، ولن يحدث على الفور. لكن البديل أسوأ بكثير، وهو يتمثل في الانزلاق إلى حرب متجددة، وطويلة الأمد، وذات طابع إقليمي متفاقم، وكما هو الحال مع الحرب الأمريكية والإسرائيلية مع إيران، قد يكون بدؤها أسهل بكثير من إنهائها.

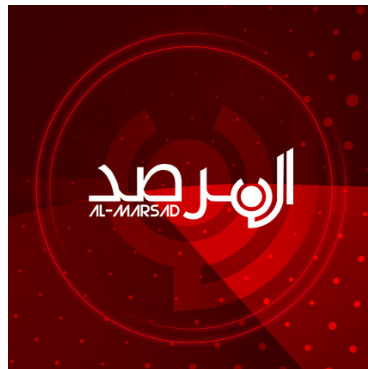
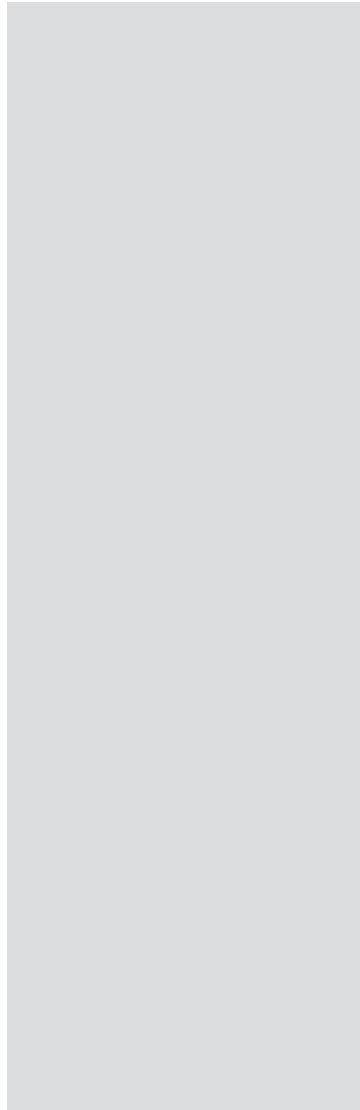
-أبريل لونغلي ألي هي زميلة بارزة في معهد واشنطن وشغلت منصب كبيرة المستشارين السياسيين للمبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى اليمن بين عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢٤.

-أليسون ماينور هي مديرة مشروع التكامل في الشرق الأوسط الذي أطلقه المجلس الأطلسي، وشغلت منصب نائبة المبعوث الأمريكي الخاص إلى اليمن من عام ٢٠٢١ إلى عام ٢٠٢٣.

التي يعانيها التحالف المناهض للحوثيين الذي يخوض القتال على الأرض، ومن المرجح أن يصب هذا التصعيد المفتوح في مصلحة الحوثيين ويعزز استراتيجية إيران الرامية إلى السيطرة على نقاط الاختناق الحيوية في الشرق الأوسط، كما أن استمرار الحرب في اليمن قد يعقد الجهود الأمريكية الرامية إلى التوصل إلى تسوية مع إيران.

لكن لا تزال هناك فرصة محدودة للحيلولة دون خروج التصعيد عن السيطرة، والعودة لطاولة المفاوضات. ومن أجل تحقيق ذلك، يتعين على السعودية والحكومة اليمنية، بالتعاون مع شركاء إقليميين ودوليين آخرين، الاتفاق على خطة يعتد بها للتوصل إلى حل سياسي للصراع في اليمن، ويجب أن تعالج هذه الخطة الانقسامات داخل التحالف المناهض للحوثيين، وأن تحسم القضايا السياسية التي لا تزال تمزق هذا التحالف، مع تجنب تبني أهداف عسكرية قصوى تتجاوز ما هو واقعي وقابل للتحقيق.

والتوصل إلى مثل هذه التسوية الآن سيتطلب أن تمارس كل من السعودية والقوات الحكومية اليمنية، بدعم من الشركاء الإقليميين والدوليين، ضغطا عسكريا فعالا لوقف تقدم الحوثيين وإقناعهم بقبول اتفاق. وفي الواقع، يواجه الحوثيون أنفسهم ضغوطا اقتصادية كبيرة في الداخل، ويمكن أن يستفيدوا من مثل هذه المحادثات إذا أمكن إقناعهم بأنهم غير قادرين على فرض إرادتهم عسكريا. ولكي تحقق التسوية السياسية الاستقرار



www.marsaddaily.com

مام جلال .. حقائق ومواقف

في (المرصد) حقل خاص حول الرئيس مام جلال من مقالات وبحوث وتقارير



ب(٩) لغات عالمية

- | | | | | |
|---|--|------------|--|----------|
| 1 | | الإنجليزية | اقرأ الأخبار والمقالات باللغة الإنجليزية | English |
| 2 | | التركية | اقرأ الأخبار والمقالات باللغة التركية | Türkçe |
| 3 | | الفرنسية | اقرأ الأخبار والمقالات باللغة الفرنسية | Français |
| 4 | | الصينية | اقرأ الأخبار والمقالات باللغة الصينية | 中文 |
| 5 | | الروسية | اقرأ الأخبار والمقالات باللغة الروسية | Русский |
| 6 | | الإسبانية | اقرأ الأخبار والمقالات باللغة الإسبانية | Español |
| 7 | | الألمانية | اقرأ الأخبار والمقالات باللغة الألمانية | Deutsch |
| 9 | | الكرمانجية | اقرأ الأخبار والمقالات باللغة العربية | ARABIC |



متعددة اللغات
9 لغات عالمية



تبدیل سریع
تجربة سلسة وسريعة



موثوق وآمن
مستوى دقيق وموثوق



متوافق مع الجميع
على جميع الأجهزة